۱ ۲ ۳ ٤ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱٤ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲٤ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳٤ ۳۵

صورت [illegible]

حاجی محمد ۱۰ تومان ابراهیم ۸ تومان

صالح ۸ تومان سید [illegible] فضل‌الله

۵۴ ریال

جعفر ۵۰ ریال عبدالرضا ۵۰ ریال

محبوب ۵۰ ریال قنبر حسین ۵۰ ریال

منصور علی ۸ تومان رمضان ۴۰ [illegible]

[illegible] ۳۵ [illegible]

مرحوم کربلائی لطفعلی [illegible] یک ساعت کم شد [illegible]

[illegible] ۷ تومان

[illegible]

إذا جادت الدنيا عليك فجد بها
على الناس طرا إنها تتقلب
فلا الجود يفنيها إذا هي أقبلت
ولا البخل يبقيها إذا هي تذهب

قال الشيخ الإلهي في وصايا كتاب التلويحات [illegible]
ولا تظلمن أحدا كائنا من كان فينتقم [illegible]
قيم العالم واجب الوجود [illegible] فيجب الاحتراز [illegible]
أما قبل الموت أو بعده [illegible]
نملة فإن عناية القيم تعم [illegible] أنواع المظالم [illegible]
العناية شاملة فاحترز عن أنواع [illegible] الكذب [illegible]
اجتهد في تحصيل الصدق [illegible] الفضائل
تلطخ نفسك بملكة الكذب في غير الحق فإن النفس
وفي [illegible] وتعتاد بالانتقاش أن يصير ذا ثبات [illegible] بعد الموت وقال
العلية والخلقية متعين أن [illegible] حال الحياة وبعد الموت للنفس
الثانية التي لا تزول أبدا في حال [illegible] والكذب فإنه مفسد [illegible] النبي عن
الحكيم فيثاغورس [illegible] وجميع الحكماء بالغوا في
تتلفظ به ولا تضمره في نفسك [illegible] الكذب مجانب الإيمان وقيل
الكذب حتى قال النبي صلعم [illegible] قال نعم وقيل
أيقتل المؤمن قال نعم وقيل أيسرق قال نعم وقيل
أيزني قال نعم قيل أو يكذب قال لا [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المقالة الاولى من الفن الخامس من جملة الاولى وهي في
البرهان من المنطق فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن لما
كان العلم المكتسب بالفكر والحاصل بغير اكتساب فكري قسمين
احدهما التصديق والآخر التصور وكان المكتسب بالفكرة
من التصديق حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكرة من
التصور حاصلا لنا بحد ما وكان التصديق على
[illegible] يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما
بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون
على ما هو عليه اذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه
شبيه باليقين وهو اما الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد
والاعتقاد الثاني ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة
القريبة من الفعل بل هو بحيث لو عني ان نبه عليه بطل
استحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا كان
جائز الزوال الا ان الاعتقاد الاول مستقر لا يعتقد معه
بالفعل لنقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك و
هو ان يعتقد الاعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد
ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان لنقيضه
امكانا فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو
بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب

فمنها

فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ومنها ما يوقع شبيه اليقين
وهو اما القياس الجدلي واما القياس السوفسطيقي المغالطي
ومنها ما يقنع ويوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي
واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخيلا محركا
للنفس الى انقباض وانبساط بالمحاكات للامور
جميلة او قبيحة وايضا كان التصور المكتسب على مراتب
فمنه تصور الشيء بالمعاني العرضية التي تخصه مجموعها
او يعمه وغيره ومنه تصور الشيء بالمعاني الذاتية على
وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي
يخصه من الذاتيات وحده اما ان يشتمل على كمال
حقيقته وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته
الموجودة اذ لم يشذ منها شيء من معانيه الذاتية واما
ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها لكن القول
المفصل المستعمل في تميز الشيء وتعريفه ربما كان انما
يميز المعرف تميزا عن بعض دون بعض فان كان
بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات
فهو حد ناقص وربما كان انما يميزه عن الكل فان كان
بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس
قريبا فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين
من المنطقيين حد تام وعند المحصلين ان كان
اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها

شيء فهو حد تام وان كان يشذ منها شيء فليس حدا
في التحديد تاما وليس الغرض ان يحصل تميز بالذاتيات فقط
ناطق الا ترى الى قولك ان الانسان جسم مائت فليس
هذا وان ميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول اجناس
متوسطة وكذلك ان اشتمل على فصول الاجناس
المتوسطة وكان للشيء وحده بغير شركة غيره فصول
كثيرة وكان في واحد منها كفاية في التميز لم يكن به وحده
كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكون
الحد الحقيقي فلهذا ليس رسم الحد ما قيل من انه قول
وجيز مميز للمطلوب بالذات بل ما قاله المعلم الاول
في كتاب الجدل ان الحد قول دال على المهية يعني
بالمهية كمال حقيقة الشيء التي بها هو ما هو وبها تم حصول
ذاته فهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي اذا جعلت
حدود قياس كان القياس موقعا لليقين وهو القياس
البرهاني ويفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان
الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور
بنوع ما مبداء للتصديق لان كل مصدق به متصور
وليس كل متصور مصدق به فان معاني الالفاظ
المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها تركيب
قول جازم كلها متصورة وليست بمصدق بل الاقوال
الجازمة قد يتصور ويصدق بها ولكن يكون ذلك من

وجهين

وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قايم في النفس
كقولك الانسان حيوان واما التصديق فلان
معناها مضاف الى حال الشيء في نفسه بانه كما
تصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة
او وقعت بين حديها كذلك الحال لحديها في الوجود
وفي نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان يكون
التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون ساير
اصناف التصورات التي لا ينفع في التصديق
مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم
ما يعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز
ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس
دون الحد بان يسمى كتاب البرهان بهذا المعنى و
اما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا فاذا
ذكرنا غرض الكتاب وهو افادة الطرق الموقعة للتص
اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة
وهي التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات
الحقيقية النافعة بل الضرورية لنا اذا شرعنا في
استعمال هذه الالة التي هي المنطق واخذنا نزن
بميزانها العلوم النظرية والعملية معا فصل في مرتبة
كتاب البرهان ان الفنون التي بلغت سلف
اكثرها على نهج طبيعي من الترتيب فكان من حق الفن الذي

في البسايط ان تقدم على المركبات ومن حق الفن الذي
في التركيب الاول الجازم ان تقدم على الذي في القياس
وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق ان تقدم
على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التي انتقلنا
اليها فمن الجائز ان تقدم بعضها على بعض وليس الى شيء
من التراتيب والاوضاع حاجة ضرورية لكن الاشبه
ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان
قبل ساير الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما تكلف
وفي القياس نفسه وهو التوصل الى كسب الحق واليقين
وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون ساير الفنون و
الاولى في كل شيء ان يقدم الاهم وان يصرف الشغل
الى الغرض قبل النفل فاما ما يفيده ساير الفنون فكانه
من الامور التي ينفع بعضها في الامور المدنية المشتركة
دون استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلم منه
على سبيل ما يتعلم الشر ليتحرز والكمال الخاص قبل الكمال
المشترك وذلك لان بعضها يتعلم ليتحرز منه وبعضها
ليرتاض به او ليكف به معاندة الحق وبعضها ليقتدر به
على مخاطبة الجمهور وحملهم على المصالح بما يظنونه منطقا او يتخيلونه تخييلا و
جميع ذلك مما لا غنية عن تحصيله لتكملة الاقسام لكن من الناس من راى
ان الاصوب هو ان يقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن على ما يستنكر
ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك

النكير

النكير وكل ذلك الرد فان من توسع وقته للتاخر واملى له في الاجل في سلك
هذا السبيل كان ذلك احسن من وجه ولئن كان الاول احسن من وجه كان
الاول احسن من وجه حسن الاختيار والشفقة على الوقت والثاني
احسن من جهة اختيار حسن التدريج وذلك لان
مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل
واحد منهما برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية
الاولى هي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة
اوم واولية اولوية القياس كما ستقف عليه والاستقراءات
البرهانية هي المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلي
فهو من المقدمات المشهورة واستقراؤه من المستوفية
بحسب الظن وبحسب الدعوى وكل مقدمة محسوسة او
مجربة او اولية فانها مشهورة وفي حكمها ولا ينعكس
وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظن ولا ينعكس
وليس كل ما ورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان بل
كثير من المواد البرهانية هو مذكورة في الجدل لكنها لم يؤخذ
من حيث هي صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث
هي مشهورة ولو اخذت من حيث هي صادقة لم يعرض
للمشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم
من المادة البرهانية الاولى نعم ستتشعب شعب البرهان
الى مواد لا يكون مشهورة ولكن ليست تلك المواد

بالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسب التى
يكون من تلك المواد البرهانية لا يدفع الجدل استعمالها
بل انا لا نستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل واما النسبة
التى بين تلك الحدود فيستعمل فى الجدل لكن الحدود
انفسها ربما دقت عن الجدل وفى المنطق لا يعطى
الحدود بل يعطى النسب التى بين الحدود فاذن نسب
المواد الثوانى مما يعطى ايض فى تعليم صناعة الجدل بحسب
المنطق واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب
التى يعطى فى تعليم قانون الجدل وهما شيأن مختلفان
الى المواد الاولى للبرهان والى النسب التى يعطى الحدود
المواد فى تعليم قانون البرهان وهما شيأن مختلفان
نسبة صورة القياس المطلق الى القياس البرهانى واذا
كانت هذه النسبة احدى الدواعى الى تقديم القياس فلتكن
تلك احدى الدواعى الى تقديم كتاب الجدل لكن بينهما
بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون مقوما للشئ
وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس
البرهانى هى نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق
بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ليست نسبة امر مقوم
ولذلك اذا التفت الانسان الى الصادق بلا وسط
من حيث هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته بل فرض

مثلا

مثلا انه غير مشهور بل شنع ما اوقع ذلك خللا فى التقوم
به كما لو سلب عن القياس البرهانى حد القياس المطلق
لاختل بل لامتنع لكنه وان كان كذلك فان الابتداء
بالاعم ثم التدرج الى الاخص متعرفا فيه الفصل بينه
وبين ما يشاركه فى ذلك الاعم امر نافع وان كان
الاعم ليس مقوما وعلى هذه الصورة حصلت ملكة فطن
البرهان فانه انما نطق اولا للجدل ثم انتقل الى البرهان
وايض فان الامور المجهولة اذا طلبت فانما نتوصل
اليها فى اكثر الامر بان يورد اولا قياسات جدلية
على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس
البرهانى وهذا شئ يستعمل فى صناعة الجدل واما
صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع فى
الامور الكلية النظرية وذلك لان موضوعهما الامور
الجزئية وان نقلت الى الامور الكلية ظلمت الامور هى م
الكلية فاما المغالطة فانها وان شاركت الجدل
فى انها كانت اولا قبل البرهان فى الزمان فانها انعام
كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع وتقدم
الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينفع
بوجه ولا مادتها بمشاركة المادة البرهان بوجه بل
لا المادة المغالطية تحمل على مادة البرهان ولا صورتها
على صورته ولا بالعكس والخطابة ايض فقد تقدم

على البرهان فى الزمان فكانت اما مشبهة بالجدل وفى
حكم الجدل او كانت على حكم المغالط وليس التقدم
فى الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذى مع مشاركة ما
فصل فى ان كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق التعليم والتعلم
منه صناعى مثل تعلم النجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة
على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه تلقينى مثل
تلقين شعر ما ولغة ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ
بتلك الالفاظ والاصوات ليحصل ملكة ومنه تاديبى
وانما يحصل بالمشورة على متعلمه ومنه تقليدى وهو
ان يالف الانسان اعتقاد راى ما وانما يحصل له
من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهى كحال من يعلم ان
المقناطيس يجذب الحديد لكنه غافل عنه فى وقته
ولا يتفطن لذلك عند احساسه جاذبا للحديد
فيتعجب منه فيقال له هذا هو المقناطيس الذى عرفت
حاله فح يتنبه ويزول عنه التعجب او كمن يخاطب بالاوائل
فلا يتفطن لها لنقص فى العبارة او فى ذهنه فيحتال فى تنزيلها له ومنه احد
اصناف اخر وليس شىء منها بذهنى او فكرى والذهنى والفكرى هو الذى
يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او رايا
لم يكن او يوقع تصورا ما لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهنى قد يكون
بين اثنين وقد يكون بين اثنين واحد مع نفسه من جهتين فيكون
من جهة ما يحدس بالحد الاوسط فى القياس متعلما ومن جهة ما يعتقد

الحد

النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد
بالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما الى اكتساب
مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذى يحصل فيه تعلما وبالقياس
الى الذى يحصل عنه وهو العلة الفاعلية تعليما مثل التحريك
والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهنى وفكرى فانما يحصل بعلم
قد سبق وذلك لان التصديق والتصور الكائنين بهما
انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول ويجب
ان يكون ذلك القول معلوما اولا كيف اتفق بل من
جهة ما شانه ان يكون علما ما بالمط ان لم يكن بالفعل فبالقوة
اما التصديق فيتقدمه معلومات ثلث احدها تصور المط
وان لم يصدق به بعد والثانى تصور القول الذى يتقدم
عليه فى المرتبة والثالث تصديق القول الذى يتقدم عليه
فى المرتبة فيتبع هذه الثلثة المعلومات تصديق بالمط و
سواء جعلت القول الذى يتقدم عليه بالمرتبة قياسا
او استقراء او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة
او مقدمات يحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور
اولا والتصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم يكن و
اما التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء الحد او الرسم
لا غير وفى الصناعات العملية ايض انما يتوصل الى التعليم
والتعلم من علم متقدم كما ان متعلم النجارة يجب ان يعلم
اولا ما الخشب وما القدوم وان الخشب من شانه ان ينحت

بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما اشبه هذا
واعلم انه لما قيل كل تعلم وتعليم ذهني حسبوا ان الغرض في
قوله ذهني هو ان يفرق عن الحسي قالوا فانه قد يتعلم ايضا حسي
عن علم قد سبق لمن ادرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يطلبه و
يتعرفه فيكون هذا الطلب الثاني بعد علم قد سبق وهذا مما
ليس بعجيبي فانه يشبه ان يكون التعليم والتعلم لا يقال الا على
ما يستفاد بالحس ولو ان انسانا ارى انسانا غيره شيئا
ما عرضه عليه حسه وافاده ادراكا كالمحسوس لم يكن عنده معرفة
فانه لا يبقى لنفسه ما فعل به الآخر انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به
ذلك انه تعلم شيئا اللهم الا ان يكون انما اراه ما اراه ليحدث
له به ملكة ما صناعية وذلك اذا كان ما يراه هو هيئة عمل وذلك
اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس و
الاشبه ان هذا ايضا ليس تعليما وتعلما بل تعريفا وتعرفا وان
لا يكون ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم
ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض به اي سبق
اتفق بل ان يكون سبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل
الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول واما الاحساس
الاول فليس شيئا موصلا الى الاحساس الثاني ولا جزءا
من السبب الموصل الى الاحساس الثاني نافعا فيه موجودا
معه وان اريد ان يكون هذا الكلام على هذا التاويل كالصحيح
فيجب ان يجعل بدل التعليم والتعلم التعريف والتعرف

اويفهم

او يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطأ عليه في هذا الكتاب بل ان يفهم
من التعريف والتعرف ولا مناقشة في ذلك وقوم قالوا
قول القايل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القايل
كل تعليم وتعلم فكري فان هذا القايل يكون قد اخرج بقوله الفكري
الحسي فهولاء يعرض لهم ما عرض لاولئك وشيء آخر وهو ان
الذهني هو الذي يكتسب بالذهن والذهن غير الحس فاي
حاجة الى ما يفصله عن الذي بالحس والذي عندي هو ان
الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي
والفهمي فان الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون
هناك مطلوب ثم تتحرك النفس الى طلب الاوسط على
الجهة المذكورة في اكتساب القياس فلا يزال يستعرض
الامور المتناسبة الى ان يجد حدا اوسط واما الحدسي فهو
ان يكون المطلوب اذا سنح للذهن تمثل الحد الاوسط عن غير طلب
وهذا كثيرا ما يكون او ان يكون احدى المقدمتين سانحة
للذهن فيضاف اليه دفعة حدا اما اصغر واما اكبر فيتخلف
نتيجة من غير فكر ولا طلب واما الفهمي فهو ان لا يكون حد
الاوسط حصل له بطلب ولا بسنوح بل يسمع من معلم
من خارج والذهني هو الذي يتلقى جميع هذا فان قال
قائل ان الفهمي هو فكري ايضا لان النفس عندما يسمع تفكر
فيقال له ان المعلم كلما اورد حدا للقياس فعلمه المتعلم من
جهة التصور كان ذلك دفعة ثم ان انضاف اليه حدا آخر

فحصلت مقدمة فان شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم الا ان
تفكر فى نفسه فيعلم فيكون هذا تعليما مركبا من فهمى ومن فكرى اذ هو
قياس مركب وكل قياس من جملته فهو تعليم مفرد وكلامنا فى
المفرد واما ان يرجع الى المعلم فيفيد المعلم العلم بالقياس فيكون
العلم انما جاء مع القياس وكلامنا فى هذا الا ذلك القياس
كهذا الكلام كلا فاما ان لم يشك المتعلم فظاهر ان التصديق
يتبع التصور دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم
الذى نحن فى اعتباره تعليما واحدا وقياسا واحدا و
لا ناخذ خلطا فان الخلط قد يجوز ان يتركب من اصناف
شتى فنجد فيها ما يكون فيه فهم دفعة وما هو غير فهم دفعة وهنالك
لا يكون انتفاع فان عاد وفكر فى نفسه فذلك تعلم من نفسه
او عاد فاستفهم المعلم مرة اخرى وفهم فالتعلم هو الذى فى
هذه الكرة ثم قد علم ان الفكرة امر كالحركة للنفس تنتقل بها
من شئ الى شئ وتردد طالبا لا واجدا فاذا لم يحصل
فى التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك
فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو اما
على سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك فى
التصديق فقط بل وفى التصور وكل ذلك ذهنى فقوله كل
تعليم وتعلم ذهنى هو اصوب والشئ الذى اذا وقع التصور به
او كان تصديقا بالقوة لشئ آخر فهو اما ملزوم او معانده
او كلى فوقه او جزئى تحته او جزئى معه والملزوم اذا علم

بالفعل

بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه وذلك
بالقياس الاستثنائى من شرطيات متصلة والمعاند
اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده
اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك
وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات منفصلة
والكلى اذا علم وجود حكم عليه من ايجاب او سلب بالفعل
كان ذلك علما بالقوة بالجزئى الذى تحته بطريق القياس
والجزئى اذا علم وجود حكم عليه بالايجاب او السلب
كان ذلك ظنا بالقوة على الكلى الذى فوقه ان كان
المعلوم حكما فى بعض الجزئيات وذلك بالاستقراء
الناقص او كان علما بالقوة بالكلى الذى فوقه ان
كان المعلوم حكما يعم كل جزئى وذلك بالاستقراء
التام والجزئى اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا
بالقوة انه كذلك فى جزئى آخر اذا كان يشاركه فى معنى
وذلك بالتمثيل فاذن كل صنف من العلم والظن
المكتسب اذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم او ظن
سابق سواء كان بتعلم من الغير او باستنباط من النفس
وليست هذه كلها سواء كلها فى كونها علما بالقوة
بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد فان اللازم
ليس متضمنا فى الملزوم اذا لم يكن لزومه على سبيل
وضع وحمل واما اذا قلنا كل ب ا فمعنى هذا القول

كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع لب
فهو آ فقد ضمنا موصوفات ب في هذا الحكم فهذه المعرفة
بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر
ليس علما بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر
مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كون
الاصغر للاوسط كانه محصور تحته بل الامر بالعكس
فانك اذا علمت ان كل ب آ فقد علمت ان كل موصوف
بب هو آ فدخلت فيه الموصوفات بب واما اذا علمت
ان كل ج ب فلم يدخل آ الذي هو محمول على ب في هذا
لا بفعل ولا قوة لان قولنا كل ب آ معناه كل موصوف
بب وداخل تحت ب فهو آ وليس قولك كل ج ب
معناه كل ج هو كل محمول ب اذا الكلية في جنب الموضوع
فان قال قايل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا
بكل محمول لب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم
نفس اللفظ بل هو لازم عنه واذا قلت كل ب فمفهومه
كل موضوع تحت ب وليس يجب ان يظن ان هذا
السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها
الآن بالفعل اذا كانت معها معرفة قريبة بالقوة
التي كانها فعل ويكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان
وبعضها انما نعرفها مع العلم المحتاج اليه في ان نعلمه
الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا

ومثال

مثال ذلك انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر و
كان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت تنظر بل الاكبر
للاوسط لينتج منه الاكبر للاصغر واذا بان لك انه للاوسط
بان لك في الحال للاصغر لم يحتج ان تنظر شيئا وان تنظر
في تاليف الاصغر مع الاوسط بل يتبين لك الامران معا
في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجود الاكبر للاوسط
انه موجود للاصغر ولا في اصغر قصر جزء من الزمان لو كان
لكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات والبين بوجه
اول الطلب بالذات وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع فصل
في تعديد مبادي القياسات بقول عام ثم ان مبادي
القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها بوجه او
او غير مصدق بها والتي لا يصدق بها ان لم يجر مجرى المصدق
بها بسبب تاثير يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير
من جهة ما مقام ما يقع به التصديق لم ينتفع بها في القياسات
اصلا والذي يفعل هذا الفعل هي المخيلات فانها تقبض
النفس عن امور وتبسطها نحو امور مثل ما يفعله الشيء
المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما قد صدق
به كما يقول قائل للعسل انه مرة مقيئة فيتنفر عنه النفس مع
التكذيب بما قيل كما يتنفر عنه مع التصديق به او من ذلك قريبا
وكما يقال ان هذا المطبوخ المسهل فهو في حكم الشراب
ويجب ان تتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه فيتخيل

وللسنة يسهل عليه وذلك مع التكذيب به فهذا الواحد
هو مبدء للقياسات الشعرية ومنافع القياسات
الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة من منافع
القياسات المعقودة من المصدقات التي تؤلف منها
قياسات في الامور الجزئية اذ كان الغرض في ايقاع
التصديق فيها هو تغرير النفس على انقباض وانبساط
او سكون عنهما واذ كان التخييل من شانه ان يفعل ذلك
قام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخييل منهم
للتصديق فهذا قسم واما القسم الذي فيه التصديق فاما
ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم
لا يختلج في النفس معانده او على وجه ظن غالب والذي
على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورية ظاهرية وذلك بالحس
او بالتجربة او بالتواتر او يكون ضرورية باطنية فالضرورة
الباطنية اما ان يكون عن العقل واما ان يكون خارجة
عن العقل ولقوة اخرى غير العقل فاما الذي عن العقل فاما
ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل مستغنيا فيه بشيء والذي
عن مجرد العقل فهو الاولى الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم
من الجزء واما الذي عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان
يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق
واقعا بسبب فيكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي بكسب
واما ان يكون المعين غريزيا في العقل الحاضر او هو الذي

يكون

يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجودة بالفطرة حاضر
للذهن فكلما احضر المط مؤلفا من حدين اكبر واصغر تمثل
هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسب وهذا امثل
قولنا ان كل اربعة زوج فانه من فهم الاربعة وفهم الزوج
تمثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال تمثل انه منقسم بمتساويين
وكك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل الاثنان تمثل في الحال
انها ضعفه لتمثل الحد الاوسط واما اذا كان بدل ذلك ستة
وثلثين او عدد اخر فيفتقر الذهن الى طلب الحد الاوسط
فهذا القسم الاولى به ان يسمى مقدمة فطرية القياس واما
الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي يحكم
بها جزما وبالضرورة الوهمية واذا كانت تلك الاحكام في
امور ليس فيها للعقل حكم اولى وتلك الامور مع ذلك خارجة
عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها
كاذب اذ يجعلها في احكام ما يحس مثل حكم النفس في اول
ما يوجد مميزة وقبل ان يتثقف بالاراء والنظر ان كل موجود
فهو في مكان او في حيز مشار اليه وان الشيء الذي ليس في
داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان النفس تحكم
بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ولكن يكون
ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل النظر الذي يخصه والف قياسات
من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخر
ان كان لها حكم في القبول والتسليم انتج ان للمحسوسات

مبادی مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة
ما نعت القوة التی تحكم الحكم المذكور فنعلم انها كاذبة ضرورة
وان فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقلية وان كانت
ضرورية قوية فی اول الامر واول ما يكذبها انها نفسها لا
يدخل فی الوهم ومع ذلک فانه قد يصعب علينا التميز بين
الضرورتين الا ان ينظر فی موضوع المط ومحموله فان كان
شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضرورة
تدعو الى جعله على صورة محسوسة لم يلتفت اليها بل تفزع
الى الحجة والموجود والشیء والعلة والمبدأ والكلی والجزئی و
النهاية وما اشبه ذلک كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل
حقايق النوعيات ايض مثل حقيقة الانسان فانها
مما لا تتخيل البتة ولا تتمثل فی اوهامنا بل انما ينالها عقلنا وكذلک
كل حقيقة كلية من حقايق نوعيات الامور الحسية فضلا عن
العقلية كما سنبين ذلک فی موضعه فبادر المدركات للبراهين
التی من جنس المدركات بالضرورة هی من هذه التی تدرک وتصدق
بها بالضرورة الحقيقية دون تلک الوهمية فهذا واما ما يكون
على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب واما
على سبيل تسليم غلط واما الذی على سبيل صواب فهو اما على
سبيل تسليم مشترک فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص
فيكون ذلک نافعا فی القياس الذی يخاطب به ذلک الواحد
الخاص ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المطالب والقياس

تسليم

المخاطب

ولا ينتفع

ولا ينتفع بها المخاطب والقايس فيما بينه وبين نفسه البتة
انتفاعا حقيقيا ومجردا والذی على سبيل تسليم مشترک
فيه اما ان يكون رايا يستند الى طائفة او يكون رأيا
لا يستند الى طائفة بل يكون متعارفا فی الناس كلهم
قبوله وقد مرنوا عليه فهم لا يحلونه محل الشک وان كان
منه ما اذا اعتبر المميز وجعل نفسه كانه حصل فی العالم دفعة
وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير
العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون حكمه خلقيا لا عقليا
ولم ينظر الى موجب مصلحتهم فيكون بوسط لا بضرورة واعرض
عن الاستقراء ايض فيكون بوسط ولم يلتفت الى انه هل ينقض
عليه شیء واذا فعل هذا كله ورام ان يشكک نفسه فيه امكنه
الشک كقولهم ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان
شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان
صادقة فصدقها ليس يتبين بفطرة العقل المنزل المنزلة
المنزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو
صادق ولكن يحتاج فی ان يصير يقينا الى حجة ومنها ما هو
صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان
يكون فی المشهورات كاذب والسبب فی اعتقاد المشهور
احد ما يقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثلها فی الذهن للامتحان
فهذه هی المشهورات المطلقة واما الذی يستند الى طائفة
فمثل ما يستند الى امة او الى ارباب صناعة ويسمى مشهورا

كانت م

محدودات ومثل ما يستند الى واحد او اثنين او عدد محصور يوثق
به ويخص باسم المقبولات واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة
ولا ينعكس كما ان جميع المصدق بها متخيل ومحرك للخيال و
لا ينعكس واما المصدق بها على تسليم سبيل الغلط فهو ان يسلم
المسلم شيأ على انه شيأ آخر لمشابهته اياه ومشاركته في لفظ
او معنى على ما سنبين في موضعه وهي المقدمات المشبهة كمن يقول
كل عين ناصرة ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه احد معاني
الاسم المشترك ويأخذ بدله آخر فيحتج به المسلم او يقصد به المغالطة
حتى يقع فان يظن بنفسه او يظن غيره ان الدينار يبصر وكمن
من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما يسكر بالقوة وهذه هي المقدمات
المشبهة واما المظنونات فهي التي يظن ظنا من غير وقوع اعتقاد
جزم وذلك اما لمشابهتها للامور المشهورة فيكون مشهورة
في بادي الرأي الغير المتعقب فاذا تعقب حكم انها غير مشهورة علم
مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما فان هذه يظن كما
يقرع السمع ظنا ويمال اليه ميلا ثم اذا تعقب كان المشهور
انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان او ولدا لكنه في الحال يفعل
فعله الى ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل القبول
من ثقة واما ان يقع الظن بها من جهة اخرى ليس لاخذها جهات
على انها مشهورات كمن يرى عبوسا يا تيه فيظن بالعطش به
وهذه المظنونات انما ينفع في المقاييس من حيث انها
اعتقاد الامن حيث ان مقابلها يختلج في الضمير فاذا جميع

المشهورات

المشهورات وما سلف ذكره معها نافع ايضا حيث ينفع
هي لانها معتقدة فاي صناعة جاز فيها استعمال المظنونات بما هي صناعة
جاز استعمال المذكورات قبلها كلها ولكن المشهورات انما
ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان يتشكك فيها بل من
حيث هي معتقدة اعتقادا لا يختلج مقابله فيكون مما قبلها
من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا نفعها فيصلح
استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات
الوهمية فانها بالحري ان يكون اقوى من المشهورات لا في النفع
بل في شدة اذعان النفس الغير المقومة لها فربما بقيت مشهورة
وربما صارت شنيعة فيكون كاذبة وشنيعة معا ويكون صيرورتها
شنيعة ليست بسبب امر يدعو اليه من الغرايز والاخلاق و
المصالح بل لما يدعو اليه العقل فاذن مبادي القياسات
مخيلات ومحسوسات ومجربات ومتواترات واوليات و
مقدمات فطرية القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة
ومشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات ومشبهات و
مشهورات في بادي الرأي الغير المتعقب ومظنونات ظنا
فهي اربعة عشر صنفا وههنا قسم من مبادي القياس وهي التي
ليست مبادي من جهة القياس نفسه فان اقسام التي يكون
من جهة القياس هي ما قلنا ولكن هي مبادي من جهة العلم وهو ان
يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضعه ليتبين عليه بيان شيء ليتبين له
آخر فيسلمه ويضعه وهذه هي الامور التي يسمى اصولا موضوعة

ومصادرات فصل في المطالب وما يتصل بها وفي ذلك
بيان اصناف مبادي العلوم واصناف الحدود الوسطى
اما المطالب بحسب ما يحتاج اليه ههنا فانها بالقسمة الاولى
ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية ستة اما بالقسمة الاولى فمطلب ما
ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على قسمين
احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلا وما العنقا
والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما
المكان ومطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو يطلب
هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس بموجود على الاطلاق
والآخر مركب وهو يطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا
كذا فيكون الموجود رابطة لا محمولا مثل قولك هل الانسان
موجود حيوانا او ليس موجودا حيوانا ومطلب لم على
قسمين فانه اما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط
وهو علة اعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما
واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود شيء في نفسه
على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطلب
الاي والكيف والكم والاين ومتى وغير ذلك فهي راجعة
بوجه ما الى الهل المركب فان اراد احد ان يكثر المطالب
بتعديد هذه فليفعل الآن المطلب العلمية الذاتية هي تلك
لكن ومع ذلك فان مطلب اي ابسط هذه البواقي و
اشد دلالة على المطلوب فانما يطلب تمييز شيء بما يخصه وتلك

اوسع

اوسع مذهبا واعرض مجالا وان احب احد ان يجعل مطلب
اي مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل
ثم يكون مطلبا هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي
يطلبان التصور فمطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب
واما مطلب ما الذي بحسب تحقق الامر في نفسه فمتاخر عن
مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ما ذات الحركة وما الزمان
فانما يطلب مائية امر موجود عنده واما ان يطلب احد هل حركة
او هل زمان او هل خلاء او هل اله موجود فيجب ان يكون قد
فهم اولا ما يدل عليه هذه الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل
عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود و
لا ينعكس ولا يذهب عليك ان الفرق بين ماذا يدل عليه الاسم
وبين ما الشيء في نفسه غير قليل ونفس اعطاء الحد في جواب ما هو
لا يدل على ان الشيء موجود او غير موجود وان كان الحد
انما هو بالحقيقة للموجود ولكن لا توقف على اول الامر ان هذا
القول حد مجازي بحسب الاسم او حقيقي بحسب الذات الا بعد
ان الذات موجودة ولذلك يوضع في التعاليم حدود اشياء
يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى
حدت في اول كتاب اسطقسات الهندسية فكان حدا
بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار الحد ليس
بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار حدا بالحقيقة
ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذي يفهم من الاسم بالجملة

والذى يفهم من الاسم بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة
واما بالحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فيكون
احد الامرين معرفة والثانى علما كان الحس والعقل علم
ومبادى العلوم يختلف فى تقديمها على العلوم وتصدير
التعاليم بها ففى بعض مبادى العلوم انما يوضع ان الامر
موجود او غير موجود فقط لان الضرورة فيها تدعو الى
هذا المقدار كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفى النقيض او مثل
وضعهم ان الاشياء المتساوية لشئ واحد متساوية
وفى بعضها انما يوضع اولا ماذا يدل عليه الاسم كما ذكرنا
من حال المثلث والمربع المذكورين فى فاتحة كتاب الاسطقسات
ثم من بعد ذلك يبين وجوده وفى بعضها يحتاج ان يوضع
الامران جميعا مثل الوحدة فى فاتحة علم العدد ونحن مستقصون
لهذا فنقول الامور التى تذكر فى المبادى منها معانى مركبة و
منها معانى مفردة والمعانى المركبة انما يليق بها ان ينتجح
فيها الى التصديق لا لان تعطى لها الحدود فان التركيب
الجزئى انما هو للتصديق فاما الحدود فللمعانى المفردة
او ما فى حكم المفردة والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة
مركبة فاذن لا يتحقق فيها معنى اعطاء الحد والمهية
فلا بد من ان يقبل بالهلية ليبنى بها غيرها فقد حصل

من هذا

من هذا ان هذا القسم من المبادى يوضع بالهلية واما المعانى المفردة
فمنها ما هى اعراض موضوع الصناعة ومنها ما هى داخلة فى جملة
موضوع الصناعة وآثاره ولواحقه ولوازمه فما كان منها من اعراض
موضوع الصناعة وآثاره فهى التى يطلب فى الصناعة ليصح فيها او
وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر فى انها موجودة لموضوع الصناعة
لتلك الصناعة وذلك هو النظر فى انها موجودة فاذن اثبات وجودها
الى تلك الصناعة فهذه لا يجوز ان يكون بينة الوجود مجهولة الموضوع
الصناعة اذ موضوع الصناعة كما تبين لك من بعد هو مأخوذ فى حدها
ووجودها ان يكون له واذ هذه فى فاتحة الصناعة المستعملة لموضوعها
غير بينة الوجود وانما يطلب وجودها لموضوع الصناعة بل وجودها
مطلقا فى تلك الصناعة فيستحيل ان يفرض وجودها مطلقا
فيستحيل ان يفرض وجودها فى المبادى اذ لا بد من ان يفهم حدودها
فيجب ان يوضع حدودها فى المبادى فهذا القسم حدودها فى
المبادى دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلا فى جملة الموضوع
فلا بد من ان يفهم ولا بد ايضا من ان يعرف بوجودها وانها حقة معا فانها
ان لم يفهم ما هيتها ما هيتها لم يمكن ان يعرف بشئ من اثرها وان لم يوضع
وجودها فكيف يطلب وجود شئ لها واذ لا مفرد فى العلوم البرهانية الا
داخلا فى الصناعة والداخل فى الصناعة اما الموضوع الذى للصناعة
وما هو منه واما احكام الموضوع فاذن بعض المفردات يوضع حدودها
فى المبادى دون وجودها وبعضها يوضع حدودها ووجودها واذ ما خلا
المفرد مركب والمركب النافع فى العلوم قضية والقضية انما يوضع
وجودها لا محالة دون حدها وعلى ما قلنا فيتم من جميع ذلك ان من الامور
المصدرة فى الصناعة ما يوضع بهلية فقط ومنها ما يوضع بمهية ومنها
ما يوضع بهلية ومهية واما مطلب اللم فانه على كل حال متأخر عن
المطلبين معا فان ما لم يتصور معناه فان طلب اللم فيه محال وما
تصور ايضا معناه وانه ما هو او ما معنى الاسم المدلول عليه ولم يعط انه

موجودا او غير موجود بحال او على الاطلاق فان طلب اللم الذي بحسب
القول ربما كان متقدما على طلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه وربما
صح عندنا بقياس ان ج ب ولا ندري العلة في نفس الوجود لكون
ج ب فيكون قد علمت انا لم نعتقد ان ج ب ولم نعلم انه لم كان
ج ب في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه
غير مفتقر الى تقدم مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك اذا كان
الشيء بينا بنفسه بالحس واما علته مخفية مثل جذب المقناطيس للحديد
فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بقياس او يطلب بلم حتى يعطى
الحد معنى الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم
فيطلب لم صار المقناطيس يجذب الحديد فيطلب علة الامر في
نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما يتفق ان يكون حد الاوسط
في القياس وهو علة القياس علة ايضا للامر في نفسه فيكون قد
اجتمع المطلبان معا في بيان واحد فصل في كيفية اصابة المجهولات
من المعلومات كل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بامور موجودة حاصلة
ولكن ههنا موضع شك في ان المعدوم الذات المحال الوجود كيف
يتصور اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو فانه
ان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل او غير
حاصل والمح لا صورة له في الوجود فكيف يوجد عنه صورة في
الذهن يكون ذلك المتصور معناه فنقول في جوابه ان هذا المح
اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور
الا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلاء
وضد الله فان الخلاء يتصور بانه للاجسام كالقابل وضد الله
يتصور بانه بالله كالحار للبارد فيكون المحال يتصور بتصور
امر ممكن ينسب اليه المح ويتصور نسبته اليه تشبيها به واما في
ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له واما الذي فيه
تركيب وتفصيل مثل عنز ايل وعنقاء مغرب وانسان يطير

فانما

فانما يتوصل اولا بتفاصيله التي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل
اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة
الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة اثنان منها جزآن كل بانفراده
موجود والثالث تاليف بينهما هو من جهة ما هو تاليف متصور
بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا
النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم انما تصور بتصور
متقدم للموجودات فنقول الآن انه اذا كان حصل لنا عندنا حكم
على كلي اول حصوله اما بينا بنفسه مثل ان كل انسان حيوان او الكل
اعظم من الجزء او بينا باستقراء او تجربة على الوجوه التي يصدق بها
بالاشياء من غير استعانة فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئي تحته
ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف مثلا ان زيدا الذي بالهند حيوان
لانا انما عرفناه بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما
بالفعل لانه محتاج الى ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم آخر او علمان
آخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب ان نعلم
ان زيدا موجود وان نعلم انه موجود انسانا فاذا حصل لنا بالحس
معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما و
اقترن بذلك علم كان عندنا حاصلا ايضا بغير قياس اقترانا على التاليف
الذي من شانه ان يحدث بالذات علما ثالثا علمنا ان زيدا حيوان
فيكون غير معرفة وعلم اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منهما
فهو ما كان من الحس واما العلم مما كان من العقل والمعرفة حدثت
في الحال واما العلم فقد كان معنا قبلها وهذا الذي يحصل منهما
فقد يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوبا وطلبنا مباديه الموصلة
اليه ويجوز ان يكون شيأ قد انسقنا اليه انسياقا بالموافاة اتفاقا
من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المطلوب ومباديه
على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون الحكم على الكلي
حاصلا عندنا بقياس والحكم على الجزوي حاصلا بقياس آخر

فاذا اجتمعتا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كك فان
القياسات الاولى يكون من مقدمات بينة بنفسها او يكتسبها
بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس على ما يوضح بعد ثم انه يسأل
ان يسأل احدا فيقول هل تعلم ان اثنين زوج ومعلوم ان جوابه
انى اعلم ذلك فيعود ويقول هل الذى فى يدى زوج او فرد وعدد
الناس الذين بمدينة كذا زوج او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك
عاد فقال فلستم تعرفون ان كل اثنين عدد زوج فان هذا فى هذا
يدى الذى اثنان ولم يعرفوا انه زوج وقد قيل فى التعليم الاول
ان قوما اجابوا عن هذا الجواب غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف
ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان
كل اثنين موجود عرف او لم يعرف فهو زوج فنقول بل الجواب عن هذا
انا لم نقل انا نعرف كل اثنين زوج فاذا لم نعرف اثنين زوجا انتقض
قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شئ هو اثنان انه اثنان فنعرف
انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف
انه زوج او كل اثنين فى نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو فى نفسه زوج فاما
القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة التى اوردت واما الوجه الثانى
فهو معرفة عامية لا يناقضه الجهل الخاص لانا وان لم نعلم ان الذى فى
يد فلان زوج او ليس بزوج فقلنا ان كل اثنين فهو فى نفسه زوج
ثابت معناه غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل فى علمنا بالقوة
لا بالفعل والجهل به لا يكون جهلا بالفعل عما عندنا واذا حصل عندنا
ان الذى فى يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذى كان عندنا عرفناه
فى الحال ان الذى فى يده زوج فاذن مجهولنا غير معلومنا وليس
اذا لم نعرف ان شيئا ما هو زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا
يبطل ذلك ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا
ايضا ان ذلك زوج من وجه فهذا يزول ذلك الشك وقد ذكر ان
مانن الذى خاطب سقراط فى ابطال التعليم والتعلم قال له ان

الطالب

الطالب علما ما اما يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان
يكون طالبا لما يجهله فكيف اذا اصابه كمن يطلب عبدا آبقا
لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط فى مناقضته اذ
عرض عليه ما اخذ بيان شكل هندسى قرر عنده ان المجهول كيف
يصاد بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقى
لانه بين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكان ما كان
اتى به ما نفى بقياس انتج غير امكانه ولم يحل الشبهة واما افلاطن
فانه تكلف حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر يحاول بذلك ان يصير
المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب او قبل الاصابة ولكن انما كان
يطلب اذا كان قد نسى فكلما يتادر اليه البحث فتذكره وتعلم فيكون
انما علم الطالب امرا كان علمه وكان افلاطن قد اذعن لتلك الشبهة
وطلب الخلاص منها فوقع فى محال وهذا شئ كنا قد استقصينا
كشفه فى تلخيصنا للكتاب الذى فى القياس ولكنا نحن مع
ذلك نقول ان المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما
كنا نطلبه ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم
لنا من وجهين مجهول من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل
ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث
هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يخص ايضا
بالفعل فاذا سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب
بل بيقظة عقل او حس او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة
علما باشياء كثيرة اذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات
من غير طلب فانها فى الحال تدخل بالفعل تحت العلم الاول فى
هذا يحاذى من وجد ما اورده مانن من مثال الآبق حذو النعل فانا
نعلم المطلوب معلوما بالتصور اولا كما نعلم الآبق بالتصور
اولا ونعلم ما قبله مما يوصل الى معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق
قبل معرفة مكان العبد الآبق فاذا سلكنا السبيل الى المط

وكان عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا
انتهينا اليه فانا ح نكون قد ادركنا المط كما اذا سلكنا السبيل
الى الآبق وكان عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل
اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الآبق البتة
ولكنا تصورنا له علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو آبق فانا
ثم اذا انضم الى ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا بالمشاهدة
او واقع بكسب وطلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة
على عبد علمنا انه آبق فيكون العلامة كالحد الاوسط في
القياس واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى
وعلمنا بان كل من به تلك العلامة فهو آبق كحصول الكبرى
فقد بما عندنا وجدان الآبق كالنتيجة وهذا الآبق ايضا
لم يكن معلوما لنا من جهة التصور مجهولا من جهة ما هو معلوم من
كل وجه والا لما كنا نطلبه بل كان معلوما لنا من جهة التصور
مجهولا من جهة ما هو معلوم في المكان فنحن نطلبه من جهة ما هو
مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا به حدث لنا
بالطلب علم به لم يكن وانما حدث باجتماع سببين للعلم احدهما
السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات
المجهولة يعرف باجتماع سببين احدهما شيء متقدم عندنا وهو
ان كل ب آ وهو نظير السبب الاول في مثال الآبق والثاني امر
واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب بالحس فهو النظير للسبب
الثاني في مثال الآبق وكما ان السببين هناك موجبان لادراك
الآبق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك المطلوب
وليس ما صادر عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب
به بل كل ما يجهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب
فاما اذا كان قد علم امر العلم به فذلك العلم به علم ما بالمطلوب
بالقوة فهو كالعلامة له وانما يحتاج الى اقتران شيء به يخرجه

الى الفعل

الى الفعل فكلما يقترن به ذلك المخرج الى الفعل يحصل المط
فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعلم والتعليم الذهني وان ذلك
انما يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادي اولى
للتصديق ومبادي اولى للتصور ولو ان كان تعليم وتعلم
بعلم سابق ولكان كل علم بتعليم وتعلم لذهب الامر الى غير النهاية
فلم يكن تعليم وتعلم بل لا محالة يجب ان يكون عندنا امور مصدق
بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادي
الاول للتصديق والتصور ولنبدا بمبادي التصديق ونشتغل
اولا بمبادي التصديق اليقيني فصل في البرهان المطلق
وفي قسميه الذين احدهما برهان لم والآخر برهان ان ويسمى
دليلا ولنفصل اولا وجوه العلم المكتسب فقد يقال علم مكتسب
للتصور الواقع بالحدود وللمصادرات والاوضاع التي تفتتح بها
العلوم ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل
كذا كذا او ليس ويقال لما كان اخص من هذا وهو كل تصديق حق
وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا
بانه لا يمكن ان لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقا
لان النتايج المطلقة يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق
بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري
ما دام الذات موجودة او للضروري ما دام الموضوع موجودا على
ما وضع به وللموجود الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة
بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظر ثان فالعلم الذي هو بالحقيقة
يقين هو الذي تعتقد فيه ان كذا كذا وتعتقد انه لا يمكن ان لا
يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع
ان كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين فهو يقين
غير دايم بل يقين وقتاما والبرهان قياس مؤتلف يقيني وقد
قيل في تفسير هذا القول وشبهه ان لا يكون المراد باليقين انه

يقين النتيجة فانه اذا كان يقين النتيجة ليس هو نفسه يقينا وان
امكن ان يجعل لهذا وجه متكلف وتكلف جعل ادخال المؤتلف فيه
حشوا من القول بل يكفي ان يقال قياس يقيني النتيجة ويغلب على
ظني ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وان في اللفظ ادنى
تحريف واليقينية اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان
من جهة نفسه واذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره
وكونه يقيني المقدمات امر له في ذاته فهو اولى ان يكون ماخوذا في
حده ومعرفا لطبيعته والاستقراء الذي يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه
يفيد اليقين ايضا ان كانت القضايا الجزئية يقينية وهي التي
تصير في القول كبريات وان كانت حقها ان تكون صغريات وهي
في جملة البرهان المفيد الان وذلك لان ذلك الاستقراء هو بالحقيقة
قياس وهو القياس الشرطي اسمه القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم
انما الاستقراء الاخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان القياس
المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذ قد علمت انه ليس كل قياس
اقتراني انما هو من حمليتين فيجب ان لا يروج عليك ان شيئا يفيد اليقين
في الان وليس هو برهان ولا يلتفت الى ما يقوله من لا يعرف ليس
من اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء
قياس ما فاذا كان القياس يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة
في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا كان
يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق
لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى
في البيان لكنه فهو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود
فهذا البرهان يسمى برهان لم وبرهان الان فقد يتفق فيه ان يكون الحد
الاوسط في الوجود لا علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل
امرا مضايفا له او مساويا له في النسبة الى علة عارضا معه او غير ذلك
مما هو معه في الطبع معا وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود

رد على ارسطو واتباعه المشائين لانهم لم يقولوا بقياس شرطي في الاستثنائي

الاكبر

في الاصغر فالاول يسمى برهان الان على الاطلاق والثاني يسمى دليلا
مثال برهان الان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض حاثر
في علة الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام ثم ينتج ان هذا
المحموم يخاف عليه السرسام وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا
معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناصية الرأس
وانفذاحها نحوه وليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للاخر ومثال
الدليل ان هذا المحموم تنوب حماه غبا وكل من نابت حماه غبا فحماه من عفونة
الصفراء او نقول ان القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اي
يكون اولا هلاليا ثم نصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة و
هكذا ما قبل الضوء فهو كري فالقمر كري او يقول ان القمر ينكسف انكسافه واذا انكسف
القمر انكسافه فقد حالت الارض بينه وبين الشمس او يقول هذا الخشبة
محرقة وكل محترق فقد مسته نار فجميع هذا تبين العلة من المعلول ويسمى
دليلا وهذا ظاهر لا نطول ببيانه واما البرهان المطلق اعني برهان لم فمثل
ان يقول هذا الانسان عفنت فيه الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام
وكل من عرض له هذا فهو يحم غبا نائبة او لازمة تشتد في الثالث او يقول
القمر كري وكل كري فانه استفاد النور من المقابل يكون على شكل كذا و
كذا او يقول ان القمر قد وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة يستر ضوءها
عنه وكل ما كان كذلك انكسف او يقول ان هذه الخشبة باشرتها النار وكل
خشبة باشرتها النار تحترق فان هذا كله مما يعطي التصديق بالمطلوب ويعطي
علة وجود المطلوب في نفسه معا واما اصناف الاسباب وكيف يمكن
ان تؤخذ حدودا وسطى فيفصلها التفصيل المستقصى من بعد واما الان
فنقول ان جميع ما هو سبب لوجود المطلوب اما ان يكون سببا لنفس الحد
الاكبر مع كونه سببا لوجوده للاصغر او لا يكون سببا لوجود الحد الاكبر في
نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب معلولة
لعفونة الصفراء على الاطلاق ومعلولة لها ايضا في وجودها لزيد ومثال
الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الانسان فالا

علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول اوّلا على الانسان و
الانسان محمول على زيد فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك
الجسم محمول اوّلا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان وحده
للانسان علة لوجوده للحيوان ان الانسان جسما فاما على الاطلاق
وليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق ولا
الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان سنح
لسائل ان يقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه
مالم يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حال الشك فى ان فصل الجنس بل
هو اوّلا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك فضنا له علينا او
دينا نقتضيه والآن فنقول ان الجنس علة للنوع فى حمل فصل
الجنس عليه كما هو علة له فى حمل جنس الجنس ونبيّن تحقيق ذلك
بعد ما يجب من حل الشك المذكور بعد ونقول ان كل شئ يكون
علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يكون حدا اوسط له وان لم
يكن بيّنا انه علة له بل كان يقينا انه لا ينفك عنه فى وجوده فيتحقق
من ذلك تاليف القياس البرهانى ولكن لا يكون القياس المؤلف
برهان لم بعد فالى ان يتبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام و
اذا بيّن باعتبار الحجة فيكون اليقين انما يتم لا بذلك الحد الاوسط تبيّن بحجة ثانية
وحده بل بالحد الاوسط الآخر وهو الذى يبين ان السبب سبب
بالفعل فكثيرا ما يكون السبب المعطى اوّلا ليس سببا قريبا او ليس
سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل الحساس
فانه علم بوجه ما للحيوان فاذ قلنا كل حساس حيوان لم يخل ذلك
من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى
لا يكون الحيوان الا نفس الشئ ذى الحس فيكون ح الاوسط والاكبر
اسمين مترادفين ولا يكون احدهما اولى بان يكون علة للآخر
واما ان يكون معنى الحساس يدل على شئ ومعنى الحيوان على
شئ اكمل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس

هو شيأ ذا حس فقط بل جسما ذا نفس غاذية نامية ومربية حساسة
متحركة فانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو نفس كونه
جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة متحركة وان كان هذا لا
يخلو عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس ايضا يلزم
من وضعك شيأ ذا حس من غير واسطة ولا حجة ان تعلم انه يجب
ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك فانك
لو فرضت ان ههنا جسما له حس ولا شئ من ذلك لم يمتنع عليك
تصوره بالبديهة نعم قد يستنكره وتجد الوجود بخلافه وليس اليقين
يصير يقينا بمطابقة الوجود له وبالاستقراء كما قد علمت لا بل ما ينكر
فى البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكلما جوزت وجوده فليس
مقابله يقينا لك واذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان
ولا يعنى بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسما مرادفا له بل تجعله متفقا له
امرا محصلا له خصوصية مفهوم حققناه امرا مستيقنا به مع ان الحساس
علة الا انه ليس وحده علة بل هو احدى العلل اى جزء العلة فيجب
ان يعتقد هذا ولا يلتفت الى ما يقول فاما ان اخذت الحساس
مرادفا للحيوان فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا للاسم الاكبر
فما فعلت شيأ فاذن علة الاكبر التى نحن فى ذكرها يجب ان يكون
علة كاملة وعلة واضحة ثم نعتبر الاعتبارات التى اعطيناها ونعود
فنقول ربما كان الاوسط فى الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه
ليس معلول وجود الاكبر فى الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة
معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود العلة فى المعلول فانه لا
يمتنع ان يكون العلة اوّلا موجودة لشئ فيكون ذلك الشئ معلولا
لها ثم يكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلول آخر فيكون هذا
الاوسط معلولا فى الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علة فى معلول آخر
وليس هو ان نقول وجود الشئ وان نقول وجود الشئ فى
شئ ولا بيّنا فيضا ان يقول هذا معلول الشئ ثم نقول لكنه علة

لوجود هذا الشيء في معلول اخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها
ثم هي علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده ففعلت
فيه وتلك هي التي تجعل حدا اوسط دون نفس طبيعة النار فان
نفس طبيعة النار لا يكون علة الاحراق بذاتها الا بتوسط معلول
هو مماستها للمحترق وحركتها اليه مثلا فالشيء الذي علة لوجود
الاكبر مطلقا هو علة له في كل موضوع ولوجوده في كل اصغر والا
فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده في موضوع ما فاما العلة
لوجود الاكبر في الاصغر فليس يجب ان تكون لا محالة علة الاكبر
بل ربما كان معلولا له على الوجه الذي قلنا وليس لقايل ان يقول
يجب من قولكم ان يكون ما يكون هو علة لوجود الشيء فهو علة له
في وجوده لما وجد له فاذا كان كذلك فمتى كان الاكبر علة لوجود
الاوسط كان علة له حيث كان فكان علة له في وجوده للاصغر
فلم يكن هو علة لوجود علته فان الجواب عن ذلك انه يجوز ان يكون
الاوسط والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحد من الذاتين كون
في الشيء فيكون الاكبر من حيث ذاته علة للاوسط من حيث هو
ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء وهو غير اعتباره ذاته
فان كانت ذات الاوسط لا يتحقق موجودة الا ان تكون موجودة
في ذلك الاصغر فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما اذا
كان ذلك لا لامر لازم فيجوز ان يكون شيء اخر علة لذلك وكيف
كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون
وجود الاكبر للاصغر من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط
من حيث ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون
ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للاصغر و
يكون المعلول كونه للاصغر فلا ينقلب لعلة معلولا هذا ونقول
فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فهذا هو برهان
لم بعد ان علمت ان كون الاوسط علة ما يوجب للاكبر ليس كافيا في ان

يصلح

يصلح وضعه حدا اوسط ما لم يستكمل شرايط عليته واما اذا كان الحد الاوسط
معلولا للاكبر في وجوده للاصغر حتى يكون ذلك علة فيه فهو الذي يكون
البرهان من مثله برهان ان فيجب ان تعرف هذا الفصل على هذه الصورة
فيتخلص من كثير من الشبهات فصل في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب
من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك ثم نقول اذا كان
المحمول على موضوع دايما او سلبه عنه دايما او لحمله او سلبه عنه في وقت
بعينه يكونان فيه بالضرورة علة لتلك العلة صارت النسبة بين الموضوع والمحمول م
تلك النسبة وذات المحمول والموضوع لولا تلك العلة ليس لهما تلك
النسبة بالوجوب بل بالامكان فاذا علما من غير الوجه الذي به صار الحكم
ما بينهما ضروريا على تلك النسبة فقد علما من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن
ان لا يكونا بتلك الحالة وذلك هو ان يعلم الحكم بوجه ما غير وجه السبب الذي
يوجبه لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين وللمحمول الى الموضوع
المذكورين تعرض واقعة لا من الجهة التي يوجبها العلة فهي واقعة من جهة
امكان لا وجوب فيكون قد علم ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون
كذا اذ لم يعلم ما به لا يمكن ان لا يكون كذا فان علم انسان ان فلانا به بياض
البول في حمى حادة وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو بعرض له سام فلا
يكون له به علم فانه لم يكن له بما انتج العلم يقين الا ان يعلم العلة في ذلك وكذلك لو الا ان ر
قال قايل ان كل انسان ضحاك وكل ضحاك ناطق فلا يجب من هذا ان يتيقن
ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض هذا او
ذلك لان الضحك او القوة الضحكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما
لم يعلم وجوب قوة النطق اولا للناس ثم وجوب اتباع قوة الضحك لقوة
النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة
الضحك الا ان يوجد في ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس
او يوجد بالتجربة واما العقل فيمكن اذا ترك العادة ان يشك في هذا فيتوهم
انه ليس للانسان قوة ضحك دايما وللجميع او يتوهم زايلا اذ ليس
بمقوم لماهية الانسان او بين الوجود الا ان يكون تيقنه بوجوب كون

الانسان ناطقا يوجب ذلك ان اوجب ولم يحتج الى زيادة وح يكون
قد عرفت وجوبه بعلته فاستحال ان يعود ويتبين به العلة فان فرضنا
انه ليس يعرف ان الانسان ناطق فح لا يتبين له ان الانسان ضحاك
باليقين ومن طريق الناطق وان كان بينا مثلا ان كل ضحاك ناطق
فكيف يصير من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما ان
الانسان ناطق لم يكن يطلبه والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب و
يجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب ان يطلب فاذن من الجايز
ان يتوهم انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه
جايز الزوال اذ كان انما اكتسب اعتبار ما بوضع ان كل انسان ضاحك بوضع ١٢
فان علم من الوجه الذي به صار الضحك واجبا وهو ان اعطيت العلة
الموجبة في نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون قولك قوة النطق
فيكون عرف ولا ان كل انسان ناطق فاقتناصه بتوسط الضحك فضل
وكذلك حال السواد للغراب فانما نقول كل غراب اسود بوجه من الاستقراء
والتجربة وانما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا ان للغراب مزاجا ذاتيا
من شانه ان يسود دايما ما يظهر عليه من الريش فيبين ان الشيء او الحال اذا
كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل
لذاته الا انه ليس بين الوجود له والاوسط كذلك الا انه بين الوجود للاصغر
ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان
لم وانما كان يقينا لان المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك و
الشك الذي كان في القياس الذي الاكبر سبب يحصل باصغره كان حين
لم يعلم من السبب الذي به يجب بل احد من جهة لم هو بها لا يجب بل يمكن فان
كل ذي سبب انما يجب بسببه واما ههنا فكان بدل السبب الذات وان الاكبر
للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط ايضا له لذاته لا بسبب حتى ان جهل
جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى ايضا
كذلك اذا لم يكن الاكبر للموصوفات بالاوسط لا لذاتها الا بسبب يجهل حكمه
بجهله والذي يبقى ههنا شيء واحد وهو ان لقايل ان يقول كيف يكون

الذات

الذات الواحدة يقتضي لذاته شيئين مثلا ج الاصغر كيف يقتضي ب
الاوسط والاكبر الواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته
اولا ويقتضي الثاني لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول منهما فح يكون ب
علة لا بحسب البيان فقط بل بحسب الوجود فالجواب ان المنطقي من
حيث هو منطقي يجب ان ياخذ ان هذا يمكن في مواد هذه صفتها ولا
يمكن في مواد مخالفة لها واما هل لهذه المواد امكان ام لا وبل هو المشكك
صحيح فيها ام لا فليس هو بعلم منطقي بل البحث عن امثال هذه للفلسفة
الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات وهنالك يتبين انه
يجوز ان يكون للذات الواحدة من الذوات التي ليست لغاية البساطة
لواحق كثيرة يلحق معا ليس بعضها قبل بعض وان في بعض الذوات
البسيطة احوالا اشبه بهذا من جهة تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها
بساطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد يحصل من هذا ان
برهان الان قد يعطي في مواضع يقينا دايما واما فيما له سبب فلا يعطي
اليقين الدايم بل فيما لا سبب له ومن هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يعطي اليقين
في كثير من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه ياخذها من جملة ما وجدت بالرصد
وكذلك صنعته حتى حين يستخرج مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة
الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج بسرعة وبطوء فبطوؤها للاوج
وسرعتها للحضيض ولا يعطي العلة في شيء من هذا وانما يعطيها الطبيعي فان
قال قايل انا اذا راينا صنعة علمنا ضرورة صانعها ولم يمكن ان يزول عنا
هذا التصديق وهو استدلال من المعلول على العلة فالجواب ان هذا على
الوجهين احدهما ان يكون جزئيا والثاني ان يكون كليا اما الجزئي
كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور واما الكلي فكقولك كل جسم مؤلف
من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول وهو ان
هذا البيت له مصور فليس مما يقع به اليقين الدايم لان هذا البيت
مما يفسد ويزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده واليقين الدايم
لا يزول وكلامنا في اليقين الكلي الدايم واما مثال الاخر وهو ان كل جسم

مؤلّف من هيولى وصورة وكلّ مؤلّف فله مؤلّف فانّ كون الجسم مؤلّفا
من هيولى وصورة امّا امر ذاتيّ للجسم به يتقوّم واما عرض لازم فان كان عرضا
لازما فان كان يلزمه لذاته ولا بسبب له في ذلك فيجوز ان يكون من قبيل
ما يقدم عليه برهان الان باليقين ولنترك ذلك الى يستر احاله وان كان
عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام في المط
بر فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه وان كان ذاتيا او كان من اللوازم التي تلزم
لا بسبب فالمحمول عليه ان له مؤلفا لا المؤلف فليس للمحمول العلة لان
العلة هو المؤلف لا ان له مؤلف وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلفا
فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تعلم ان المؤلف
يوصف بان له مؤلفا كما يق للانسان انه حيوان ولا نقول ان المؤلف
مؤلف ثم ذو المؤلف هو اولا للمؤلف ثم للمؤلف من هيولى وصورة سواء
كان مقوما للمؤلف او تابعا لازما واذا كان ذو المؤلف في نفس الوجود هو
اولا للمؤلف فهو لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف
فيكون اليقين حاصلا بعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم وان
كان جزء من ذي المؤلف وهو المؤلف علة للمؤلف فقد بان ان الحد الاكبر
في الشيء المتيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط وان يكون
فيه جزء هو علة للاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف شيء و
ذو المؤلف شيء آخر فان ذا المؤلف هو نفسه محمول على المؤلف واما المؤلف
هو بعينه محمول على المؤلف واما المؤلف فمحال ان يكون محمولا على المؤلف
لكن لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل
هو امر لازم له وهو مع ذلك ليس بمعلول له بل هو امر مقارن له وكلاهما
معا في الوجود ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال
بين الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول ان فيها لزوم وجود الاخ
الاخ اذا جعلناه حدا اوسط لزوم عن علة ومنع ذلك فانه يقين لا شك
فيه وكذا اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسط انه فرد
علما باليقين لا يزول البتة وليس ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج

علة

علة لكونه فردا بل الاولى ان يكون كونه فردا فهو امر في نفسه علة لكونه ليس
بزوج وهو امر خارج عن ذاته اذ هو باعتبار غيره فيجب ان ينظر في هذه ونحلها
فنقول اما اذا كان ههنا امران ليس احدهما متعلقا بطبيعة الآخر بل
تعلق احدهما او كلاهما بشيء آخر فانه ليس احدهما يجب بالآخر بل مع
الآخر واذا كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالآخر واما اذا كان احدهما علم
من جهة العلة فان كان الآخر ايضا علم من جهة العلة فتوسط الامر الآخر لا يفيد
يقينا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة العلة واما ان كان احدهما يعلم من جهة
العلة والآخر مجهول لم يعلم بعلة ثم من شانه ان يعلم به الآخر فليس بينهما
حال الاضافة فان المضافين يحضران الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم
يكن هذا جاريا مجرى الاخ والاخ فكان احدهما اعرف للاصغر من الآخر
لكن الاخر الذي هو اكثر معروف للاوسط فلو كان العلة الموجبة للاوسط
يوجب ذلك ايضا للآخر لم يلتفت الى الاوسط فانه ان كان في ذاته
بحيث يجب للاصغر بالاوسط وليس هو باعتباره بالاوسط وحده في حد
الامكان له لكان الاوسط يدخل في عليته وفرض لا كذلك وان كان اعتباره
بالاوسط اعتبار شيء له امكان بعد في الاصغر ليس وجوب ولا يجب في
جهة الاوسط ان يقع يقين واعلم ان توسط المضاف لامر قليل الجدوى
في العلوم وذلك لان الاوسط نفس علمك ان زيدا اخ هو علمك
بان له اخا او مشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف
من المقدمة الصغرى فان لم يكن كذلك بل بحيث يجهل الى ان يتبين ان
له اخا فيما تصورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه الاشياء اولى ان
لا يسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء المذكور
فلا يخلو اذا استثنى فقال لكنه ليس بزوج ان ليس له حد الزوجية اما ان
نقول ذلك لعلاقة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس بزوج ويكون العلم
بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان يقينية
واما ان يكون علم ذلك لعلة الموجبة لانه ليس بزوج ولا علة لذلك
الا فقدان حد الزوج وليس يمكن ان يفقد حد الزوج الا بان يؤخذ

اولا احد الفرد فيكون هذا القياس مما لا فايدة فيه لانه ينتج ما قد علم قبل
الاستثناء وانما يفيد من القياس الاستثنائي ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء
فاما قياس الخلف فانما يفيد برهان الان لانه صدق الشيء لكذب نقيضه
لايجابه المحال وهذه كلها فامور خارجة لكنه في قوته ان يعود الى المستقيم
فيكون منه ما في قوته برهانا وبعد هذا كله فيجب ان يعلم انه لا يكفي في اليقين ان يكون لم
التام الدايم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان نعم
ان اكثر الامثلة الموردة في التعليم الاول المقتصرة على هذا القدر انما اورد
على سبيل المسامحة مثال حال الشجر وعرض ورقه وجفاف الرطوبة
والانتثار وحال القمر وستر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط
ليس دايم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له و
ان كان علة فيكون ما يفيده من اليقين انما يفيد وقتا ما وللقايل ان يقول
فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط في البراهين فنقول يجوز ان يكون
الاصغر علة للاوسط يقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه
المنبعثة عنه انبعاثا اوليا لكن الاوسط علة لا للاصغر في ذاته بل في
بعض احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية
لقايمتين اذا جعلناه الاوسط وفرضناه انه لك بالقياس الى الاصغر و
ليكن المثلث والاكبر وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع
ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي يقتضيها الاوسط ثم الاوسط
علة الحكم يقارن الاصغر واما كيف يكون الاكبر والاصغر معا لازمين
معا لشيء واحد وليس احدهما علة يقتضي الاخر فقد عرفت الوجه فيه
واما قياس الاكبر من الاوسط فما علمت ولكن لقايل ان يقول انه اذا
ثبت حكم على الاصغر فصحت النتيجة فاردنا ان نجعلها كبرى قياس
ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الاصغر
اذا صار اوسط وقد صار بينا له بعلة فقد صارت تلك العلة بعينها
علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت ايضا علة للاصغر الثاني
الا انها علة للاصغر الثاني بواسطة وللاول بغير واسطة وليس

برهان

برهان اللم هو الذي يعطي العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم وان لم
يكن يفعل ذلك بعد ان يكون انما البيان يتبين بالعلة واليقين و
وكان يحل البيان فيه الى العلل والذي سيقوله من ان البرهان اذا اعطى
العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم فهو ان يكون مثلا الحد
الاصغر ج والحد الاوسط ب والاكبر ا لكن ب ليس علة قريبة لكون
ج ا انما هو علة لذلك لاجل انه د واذا اعطينا ان ب ا لم يكن اما
ان يكون يقينا لنا ان ب ا مقبولا عندنا او لم لا يكون فان لم
يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان ان
وان كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بان كل ب ا يقينا تاما و
كان انتاجنا ان كل ج ا بان كل ب ا غير متيقن يقينا دايما تاما فاما
اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب ا لاجل ان د ا او تاخر فعلم ذلك
فان البرهان ح لا يكون برهان ان مجردا فصل في كيفية تعرف ما
ليس لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها
ثم لسايل ان يسال فيقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع
سبب في نفس الوجود فكيف يبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان
ذلك بينا بنفسه فلا يحتاج الى بيان ونثبت فيه اليقين من جهة ان
نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع بحسب
مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة ووجوبها من حيث وحيث
فالعلم الحاصل يقين وان لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع
علم يقين غير زايل لانا اذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب لم يمكن ان
يطلب به هذا العلم اليقين وان جعلنا ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا
محال اذ فرضنا انه لا سبب فيشبه ان يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها
او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يخلو اذا بين بالاستقراء من احد امرين
وذلك لانه اما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا
بنفسه بلا سبب او انما يبين الاستقراء بهذا النوع واما ان يكون وجود
نسبة المحمول الى الجزئيات الموضوع بسبب وان كان بينا بنفسه في

في كل واحد منهما واما ان يكون بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام
ولا رفع امكان الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يقين واما ان يكون
بالفعل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى
المقوم فانا سنبين بعد ان الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب في الحقيقة
بل وجوده لما هو ذاتي له بين واما ان يكون عرضيا ولا شك انه يكون من
الاعراض اللازمة لكلي يقال على النوع اذ صح حمله على الكل فيكون هذا العرض
لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات فان العرض الذي هذه صفته هذا
شانه واذا كان كذلك كان حمله على كل جزوي جزئي لاجل معنى موجود له ولغيره
من الذاتيات فيكون ذلك السبب سببا عاما لوجود هذا العرض في الجزويات
وفرضناه بلا سبب فاذا علم من غير جهة ذلك السبب لم يكن ذلك بعلم ضروري
ولا يقين فضلا عن علم بين بنفسه ويستحيل ان يكون عرضا للمعنى العام حتى
يصح ان يكون مطلوبا لكنه ذاتي لكل واحد من الجزويات عن حدها فان الذاتي
لجميع الجزويات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس
شيء من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك الحمل سلبا او ايجابا واذا لم
يكن عارضا لشيء منها فكيف يكون عارضا لكلها وعارض طبيعة الكلي
عارض الكل فان الحركة بالارادة بالفعل لما كانت عرضا لازما لجنس الانسان
كانت عرضا للانسان ولكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول
في مثل ما كلامنا فيه يكون عرضية عامة ويحتاج ان يبين في كل واحد من
الجزئيات بسببه فقد بطل اذن ان يكون استقراء جزئيات سببا في تصديق يقيني
بما لا واسطة له تصديقا يقينيا وان يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه و
ان كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان يبين
ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين
الحقيقي الذي يقصده فكيف يوقع ما ليس يقينيا باليقين الحقيقي الكلي
الذي بعده واما ان يكون بيانا بالسبب فيوجب يقين الحقيقي في كل واحد منها
فيجب ان يتفق في السبب كما قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا
واذا كان السبب لا ينفع في المعنى الكلي فليس ايضا بنافع في الجزئي

واذا

واذا انفع في الكلي فيكون النافع والمفيد هو القياس عند ذلك لا الاستقراء
واما ان يكون لا بسبب هناك البتة فيكون اما بينا بنفسه وذلك مما
قد ابطل واما بالاستقراء الآخر وهذا مما يذهب بلا وقوف فقد بان ان
ما لا سبب لنسبة المحمول الى موضوعه فاما بين بنفسه واما لا يتبين البتة بيانا
يقينيا بوجه قياسي واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد
والتجربة مثل حكمنا ان السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة
زال عن ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن ان من شان السقمونيا اسهال
الصفراء واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا فلسائل ان
يقول ان هذا مما لم يعرف سببه فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا
من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء
اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء وتبين ذلك
على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فان الاتفاق لا يكون دائما
او اكثريا فعلم ان ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه
اختيارا واعلم ان الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة
قريبة فيه او خاصة له او نسبة مقرونة فصح ان في السقمونيا بالطبع او معه
علة مسهلة للصفراء وهو القوة المسهلة للصفراء اذا كانت صحيحة وكان
المنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال فصح ان السقمونيا الذي في
بلادنا يسهل دائما الصفراء اذا كانت صحيحة فاذن عرفنا الاعظم للاصغر
بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة وهو السبب واذا حللت باقي
القياس وجدت كل بيان انما هو بواسطة علة لوجود الاكبر في الاوسط
وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين
ايضا ولقائل ان يقول ما بال التجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا
يسهل الصفراء على وجه يخالف في افادته افادة الاستقراء بان الاستقراء
اما ان يكون مستوفي الاقسام واما ان لا يوقع غير الظن الاغلب والتجربة
ليست كذلك ثم يعود فيشكك فنقول ما بال التجربة توقع في اشياء حكما
يقينيا ثم لو توهمنا ان لا ناس الا في بلاد السودان فلا يتكرر على الحس

انسان الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد بان كل انسان
اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يقع وان اوقعت
فقد اوقعت خطأ وكذبا فقد صار التجربة غير موثوق بها ولا يصلح ان
يكتسب منها مبادئ البراهين فنقول في جواب ذلك ان التجربة
ليست يفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل لاقتران قياس
به قد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد علما كليا قياسيا مطلقا بل كليا بشرط
وهو ان هذا الشيء تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر
الحس بها امرا دائما الا ان يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا
فانه اذا حصل امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم تكرر مع حدوث امر آخر علم ان
سبب شيئا قد تكرر فلا يخلو اما ان يكون ذلك الامر هو السبب او المقرن
بالسبب او لا يكون وان لم يكن هو السبب او المقترن بالطبع بالسبب
لم يكن حدوث الامر مع حصوله في الاكثر فيعلم انه السبب او المقارن
بالطبع للسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في الاكثر فيعلم انه السبب
او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة ليست يقينية الا في الحوادث
التي على هذا السبيل والى هذا الحد اشار واذا اعتبرت هذا القانون
التي اعطيناه سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس في
بلاد السودان وولادتهم اسود بالجملة فان الولادة فاذا اخذت
من حيث هي ولادة عن ناس سود او عن ناس في بلاد كذا اصحت منه
التجربة واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست
التجربة متاتية به اذ التجربة كانت في اناس سود والناس المطلقون غير
ناس السود ولهذا فان التجربة كثيرا ما يغلط ايضا اذا اخذنا بالعرض
مكان ما بالذات فتوقع ظنا ليس يقينيا وانما توقع اليقين منها ما اتفق
ان كان تجربة واخذ فيه الشيء المجرب عليه بذاته فاما اذا اخذ غيره مما
هو اعم منه او اخص فان التجربة لا يفيد اليقين ولسنا الان نقول
التجربة امان من الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس
ايضا كذلك بل نقول ان كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب

وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا يكون اذا امنا ان يكون هناك
اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان
يوجد دائما او في الاكثر امر بوجوده واذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر
فان كان ذلك عن وصف عام والتي بوصف العام متقارن للخاص
فالوصف الخاص مقارن ايضا للحكم وان كان ذلك الوصف مساو
للشيء ايضا فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم وان كان لوصف خاص
بل اخص من الطبيعة التي للشيء فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون
هو الذي يكرر علينا فيما امتحنا وفي اكثر الموجود من الشيء عندنا فيكون
ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما اخص من كلية الشيء المطلقة
ويكون الغفول مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا للكلي فان في مثل ذلك
وان كان لنا يقين بان شيئا هو كذا يفعل امرا كذا فلا يقين بان كل
ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر فانا ايضا لا نمنع ان يكون سقمونيا
في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصية لا يعدم فيه مزاج وخاصية لا
يسهل الصفراء بل يجب ان يكون الحكم المجرب عندنا هو ان السقمونيا المتعارف
عندنا المحسوس لدينا هو لذاته او بطبع فيه يسهل الصفراء الا ان يقاوم
بمانع وكذلك حال الزمرد في اعماء الحية فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف
او هو ضعيف التميز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله ومن ثباته
وبين اليقين فان ههنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين وبالجملة
كان التجربة معتبرة في الامور التي تحدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبار
عللها فقط فاكان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي على غير الشرط الذي شرطناه
لا شك فيه فيشبه ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي
تجربة على انه امر يلزم عنها بل عن السبب المباين الذي يفيد اوائل اليقين
وتميزه في علوم غير المنطق فيشبه ح ان يكون التجربة كالمعد وليس كذلك
المعد الملزم الذي هو القياس بل معد فقط فالفرق بين المحسوس و
المستقرى والمجرب ان المحسوس لا يفيد رايا كليا البتة وهذان
يفيدان والفرق بين المستقرى والمجرب ان المستقرى لا يوجب كلية

بشرطا او غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان يقال الى تجربة و
المجرب يوجب كلية بالشرط المذكور فصل في بيان كيفية كون
الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق بين الاجناس
والمواد وبين الصور والفصول فاقول الظاهر انه مما يشكل اشكالا عظيما
ان الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان جسما على ما ادعينا
من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا وكيف يكون سببا
لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا
لان الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان فما لم يوجد الشيء لم يوجد
ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان معنى الجسم ينضم اليه معنى النفس فيكون
مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل
الواحد على اثنين وكيف يحمل المتنفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد
على الاثنين فنقول ان هذا كله ينحل اذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم
الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او جزء الذي هو
فصل وبان لنا من ذلك ان ما كان منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة
ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها بل كما يؤخذ العلل حدودا او
وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول
وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا
وبحيث لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان
معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية ومضافا الى الجسمية كان الماخوذ
هو الجسم الذي هو المادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق
بشرط ان لا يتعرض لشيء آخر البتة ولا يوجب ان يكون جسميته لجوهرية مصورة
بهذه الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية
تلك الجوهرية وصورة وكان معها وفيها الاقطار ولكن في الجملة اقطار ثلثة
على ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا
ذا اقطار ثلثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة
ان كانت في صورة ذلك الجوهر لا ان يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار

ثم لحقت

ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا الماخوذ
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء من الجوهر
المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس
بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق
فقط واما هذا فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت
او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية
التي هي كالمادة من النفس لان جملة ذلك هو جوهر وان اجتمع من معان
كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها
جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا
بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا جسمية واغتذاء ذو حس كان لا
يبعد ان يكون له مادة وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان
مادة الانسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط
ان يكون جسما بالمعنى الذي به يكون الجسم جنسا وفي معاني ذلك
الحيوان على سبيل التجويز الحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق
او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها او وضعه بل مجوزا
له وجود اي ذلك كان في هويته ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية
وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا
بمعنى الجنس وكذلك فافهم حال الحساس والناطق وان اخذ الحساس
جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان
جزءا من الانسان وكذلك الحيوان غير محمول عليه فاذن اخذ مجوزا له
فيه ومعه الصور والشرايط كانت بعد ان يكون فيها حس كان
فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذن اي معنى اخذته مما يشكل الحال
في جنسيته ومادته ووجدته وقد يجوز انضمام الفصول اليه ايها كانت
على انها فيه ومنه كان جنسا وان اخذته تاما ببعض الفصول وتممت به
المعنى وختمته حتى لو ادخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم
يكن جنسا بل مادة وان اوجبت لها اتمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن

ان يدخل صار نوعا وان كنت فى الاشارة الى ذلك المعنى لا يتعرض لذلك
كان جنسا فاذن باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان
يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل
واحد من الزيادات على انها داخلة فى جملة معناه يكون جنسا وهذا انما
يشكل فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيط فعسى ان العقل يفرض فيه
هذه الاعتبارات على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل فى نفسه واما فى الوجود
فلا يكون شئ منه متميز هو جنس وشئ هو مادة واذا قررنا هذا فلنقصد
المقصود الاول فنقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية فى
فى بعض وجوه التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجسم
وكذا انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى الذى لا يحمل عليه
واما الجسمية التى يجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرون بها بالفعل
مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد للشئ الذى هو نوع
من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان مجوزا فى نفسها
يصحبها اياه فيكون معنى الحيوانية التى جزء اما من وجود ذلك الجسم اذا
حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذى بمعنى المادة فانه جزء من وجود
الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة فانما وجوده واجماعه
من وجود انواعه وما يوضع تحته فهى اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها
ولو كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان
سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذى بمعنى المادة وان كانت قبلية
لا بالزمان ولكان اذ يوجد ذلك يوجد شيئا ليس هو النوع بل هو
علة للنوع يوجد بوجوده النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا محال
بل وجود تلك الجسمية فى النوع هو وجود النوع لا غير بل هو فى الوجود
هو نوعه فلنثبت الان نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنسه
فنقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى
موضوعاتها ليس من جهة اعتبار طبايعها فقط بل لم نجد الجنس
الاعلى يوجد اولا مستقرا بنفسه للنوع ثم يتلوه الجنس الذى

دونه

دونه فيحمل بعده بل نجد كل ما هو اعلى تابعا فى الحمل للاسفل فانك تعلم انه
لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم الذى هو الحيوان فانه ليس
يحمل عليه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان فشرط
الجسم الذى يحمل عليه ان يكون حيوانا ولولا الحيوانية لكان الجسم
لا يحمل عليه اذ الجسم الذى ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس الجسم
الا حيوانا اذ هو نفس الحيوان فالجسم الذى يحمل عليه هو الذى اذا
اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا من الف معنى فى ذلك
الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل عليه بالفعل قد صار المجوز
فيه من التركيب محصلا فى الوجود فان كل مجوز كما علمته وتعلمه قد
يعرض له سبب به يجب وهو سبب المعين فكذلك هذا المجوز الذى
نحن فى حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب البتة بل قد يجب فيكون الجسم
قد وجب فيه التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم حيوانا
وذلك الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم
الذى هو حيوان لا شئ اخر فالجواب او ولا جسم ثم انسان وبعد هذا
كله فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان فليس
ذلك مانعا على ما علمت ان يكون علة لوجود الجسم للانسان فربما
وصل المعلول الى الشئ قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنده
اذا لم يكن وجود العلة فى نفسها ووجوده لذلك الشئ واحدا مثل
وجود العرض فى نفسه ووجوده فى موضوعه فان العلة فيهما واحد
وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو
وجوده للحيوان للانسان وبالجملة لو شئنا ان يوصل الجسم
الى الانسان قبل الحيوان لم يمكن وذلك لان الموصل اليه فى ان يكون
انسانا لان ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا فمحال ان يوصل الجسم
الى حد اصغر يكون ذلك الحد الاصغر انسانا ولم يصل اليه الحيوان
والحيوان اذا وصل الى شئ تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق
الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا بلا واسطة يكون

وصولها نفس حصول الانسان فانهم من الوصول الحمل على مفروض
وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة في نفسها لا يجب ان يستهان بها
وقس على هذا حال الفصل الذي هو لجنس الانسان في وجوده
للانسان فانه لجنس الحيوان ايضا فانه جزء من الحيوان يوجد اولا
للحيوان وبالحيوان للانسان واعرف هذا بالبيانات التي قدمت
فانك ان حاولت عرفانه من البيان الآخر تخيل ذلك عندك ان ذلك
مختص بالجنس ولا يبقى الفصل وليس كذلك ولكن في تفهم كيفية الحال فيه
صعوبة ربما سهلت عليك ان تانيت للاعتبار وربما عسرت
وطبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان تعتبر ذلك فيه فتذكر حال الفرق
بين الفصل والنوع وتذكر ما بيناه من ان طبيعة كل فصل وان كان
في الوجود مساوية لنوع واحد فهي صالحة لان يقع على انواع كثيرة
فاذا تذكرت هذا واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس
يستحيل حملها على الانسان ولم يحمل عليه الحيوان فقد بان لنا ان
الجنس الاقرب اذا نسب الى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه الى ذلك
النوع بالفعل او نسب فصله الى ذلك النوع بالفعل او نسب فصله الى ذلك
النوع بالفعل لم يكن نسبة الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس و جنس م
الى ذلك ليس كما ياخذ ذلك لا اخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتها
غير منسوبة الى شيء بعينه حتى ما يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد و
ان لم يوجد ما هو اخص وفرق بين ان يكون قبل في الوجود مطلقا
وان يكون قبل في الوجود لشيء فقد اتضح من ذلك ان الشبهة منحلة
وهذا يبين بيانا اوضح اذا نحن تاملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان
يوجد معنى اللون لشيء ثم يوجد له البياضية بل الموجود الاول هو البياضية
واذا وجد للشيء بياضا وسوادا تبعه ان هذا الشيء لون وان كان اللون وجود
اعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض لكنه لا يوجد لجزئيات
البياض الا انه موجود للبياض اذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجد
للجنس وان لم يوجد لنوعه المعين ولا يوجد للنوع الا وقد وجد للجنس

فهما اذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر بين ان وجودهما للجنس
بذاته ووجودهما للنوع بالجنس فاذن الجنس سبب في وجودهما للنوع لان
كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته وكذلك حال ما تحت النوع مع النوع فان
قال قائل انا اذا قلنا كل ج حساس وكل حساس حيوان وانتجنا ان كل ج حيوان
لم يمكن ان يزول هذا العلم البتة ولم يمكنا ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون
كل ج حيوانا فالجواب ان الامر ليس كذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس
فليس بينا ان كل حساس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا او هو بيان
ما بيان برهاني وذلك لان معنى قولك حساس يعني انه شيء ذو حس من غير زيادة
شرط فليس يلزم ضرورة ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس هو ذو اغتذاء
ونمو وحركة مكانية بل ان يكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضمينا بالفعل
ولا بان يكون العقل يوجب في اول الامر ان يكون كل حساس يلزمه هذه
المعاني كلها بذاتها وجملة هذه المعاني هي معنى الحيوان فاذن كون الحساس
حيوانا بلا بيان آخر امر ليس بيقيني بالوجوب الا بوسط بل هو امر لا يمنع العقل
في اول وهلة ان يكون شجرا او يكون جسما له حس وليس له ساير المعاني التي
بها تكون الحياة فاذن توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى الا
ان يوجد الحساس من جهة يكون علة للحيوان لا فصلا ثم يتمم بساير المعاني
التي بها يصير علة موجبة للحيوة على ما يوضح في باب العلل من كيفية اخذ
العلل حدودا اوسط فحينئذ لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط ولا ايضا
الحساس وحده واما اذا كان الحيوان هو الحد الاوسط والحساس
مضمن فيه ليس لازما خارجا عنه وجب اليقين بالحساس لا محالة
ولم يمكن ان يتغير وانت تزداد تحقيقا بهذا ما سلف فصل في اعتبار
مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وساير شرائطها ولما كانت
مقدمات البرهان عللا للنتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان
اقدم من النتيجة بالذات وكذلك هي اقدم عندنا من النتيجة في الزمان
واقدم عندنا في المعرفة من جهة ان النتيجة لا يعرف الا بها ويجب
ان يكون صادقة حتى تنتج الصدق واذا كانت هذه المقدمات عللا

فيجب ان يكون مناسبة للنتيجة داخلة في جملة العلم الذى فيه النتيجة او في علم
يشاركه على نحو ما يتبين بعد وان يكون اوايل براهينها من مقدمات اولى بينة
بنفسها هى اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم يكن بهذه الشرايط لم
يكن المقدمات برهانية فكثيرا ما يوجد فى الاقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها
صادق وكثيرا ما يؤخذ صوادق غير مناسبة فى قياسات ينتج بها صوادق مثل
احتجاج الطبيب ان الجراحات المستديرة اعسر برءا من قبل ان المستدير اكبر
احاطة فيكون امثال هذه دلايل لا براهين حقيقة لانها غير مناسبة فانه استعمل
مقدمة كبرى هندسية توضح بها ابانة مطلوب طبيعى ولم يوضع علة مناسبة والاقدم
عندنا هى الاشياء التى يحصها اولا والاقدم عند الطبع هى الاشياء التى اذا
رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا هى ايضا الاقدم عندنا والاعرف
عند الطبيعة هى الاشياء التى يقصد الطبيعة قصدها فى الوجود فاذا رتبت
الكليات العقلية بازاء الجزئيات المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية اقدم عندنا
واعرف عندنا معا وذلك لان اول شىء نصيبه نحن ونعرفها هى المحسوسات و
صالات الماخوذة منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات العقلية واما اذا
رتبت الكليات النوعية بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية
اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية ايضا
اقدم واعرف عند عقولنا والكليات النوعية اشد تاخرا واقل معرفة بالقياس
الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا رفعت ارتفعت طبيعة الانواع وان
كانت طبيعة الجنس من جهة ما هى كلية لا من جهة ما هى طبيعة فقط قائمة
بالانواع فطبايع الاجناس اقدم بهذا الوجه من طبايع الانواع لكن الاعرف
عند الطبيعة هى طبايع الانواع لان الطبيعة انما يقصد لا طبيعة الجنس فى
ان يوجد بل طبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس على سبيل المقصد بالضرورة او
بالعرض وذلك لان النوع هو المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها
فلا يمكن ان يوضع لها فى الوجود تحصيل والطبيعة يقصد الكامل المحصل
الذى هو الغاية وايضا لو كان المقصد طبيعة الجنس لا لما تكثرت
انواع الجنس فى الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان

بالطبع

يظن ظان ان طبيعة اللون هى اعرف عند الطبيعة من البياض والسواد
وغيرهما بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم يقصد الطبايع النوعية
والطبايع الجزئية التى ليست ذاتية لنظام العالم يقصد الطبايع الشخصية و
الجنس داخل فى القصد بالضرورة او بالعرض فقد بان ان طبايع الانواع
اعرف من طبايع الاجناس فى الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من
النوع لكن طبايع الاجناس اقدم عندنا من طبايع الانواع اعنى بالقياس
الى عقولنا وادراك عقولنا الادراك المحقق لها فان العقل اول شىء
انما يدرك المعنى العام الكلى وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل فلهذا ما نجد
الناس كلهم مشتركين فى معرفة الاشياء بنوع اعم اما نوعيات الاشياء
فانما يعرفها الاكثر منهم بجهة اكثر ونحن فى مبدا استفادتنا للمدركات يلوح
لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد تاخرا فى الطبيعة على الاطلاق
وهى الجزئيات المحسوسات فنقتنص منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا
ان نتحقق الكليات تحققا كليا ليس شيئا منها منتشرا خياليا يكون اول
ما نبتدى منه ما هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم عند الطبيعة معا
ونسلك منه منحطا على التدريج الى الخواص والجزئيات اى النوعيات
فنبحث اول شىء اعم بحث منه ثم نفصل وننزل بالتدريج فاذا كنا نتعرف
اول شىء طبايع الكليات الجنسية ثم النوعية فانما يكون قد ابتدانا
بما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا
الى ما ليس اقدم بالطبع من الجملة التى حددنا بها الاقدم بالطبع لكنه
اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فانا
لا ننزل الى الاشخاص وانما نختم التعلم عند الاشياء التى هى اعرف عند
الطبيعة فاما اذا ابتدينا اولا فاخذنا البسايط وصرنا على طريق التركيب
الى المركبات فيكون قد ابتدانا مما هو اقدم فى الطبع لكنه وان كان
ذلك مما خصصنا به نظرنا اعرف عندنا فليس هو دايما اعرف عندنا
فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان هذا البسيط
النافع لنا فى معرفة هذا المركب المخصوص اعرف عندنا من المركب

فيكون قد سلكنا سبيلا برهانيا لا محالة لان البسايط اسباب فلنبحث هل
البسايط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسايط التي هي اجزاء
فيشبه ان يكون هي لاجل المركبات فان المادة لاجل الصورة والجزء لاجل
الكل فيجب ان يكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية
لتلك البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان يكون الاجزاء واحد منها اعرف
من الآخر من حيث انها اجزاء بل هي سواء في المعرفة عند الطبيعة الا ان يعتبر
لبعضها خصوصية زايدة على انه جزء واما البسايط التي هي علل كالفواعل كام
والغايات وليست باجزاء المعلولات فيشبه ان يكون هي اعرف واقدم
معا عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها
برهانيا لكن عما هو اقدم واعرف عند الطبع معا لما هو اشد تاخرا فان ابتدانا
عن المركبات وسلكنا الى البسايط او ابتدانا من الجزئيات وسلكنا الى الكليات
بالاستقراء فانا نكون مستدلين غير مبرهنين ويكون قد اتفق ان كان الاعرف
عندنا هو الاعرف عند الطبيعة فيجب ان يتحقق هذه الاصول على هذا الماخذ
فان قال قايل ما قد قاله بعضهم من ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه و
ان لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق اعرف فيقال له لا معنى
لقولك انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما يصير معروفا بعارف وعارف
اما نحن بالعقل او كلما هو ذو عقل واما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل
الاستعارة فيكون الاعرف عندها ما يقصده لنظام الكل فان اعتبرنا المعرفة
الحقيقية فالطبيعة الجنسية لا يكون معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل
فانما تعرف اذا عرفت بالعقول وانما يكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو
الذي نريد ان نصير معروفة بالفعل ولا يستنكر احد ان الطبيعة الجنسية
اعرف عند العقول وان الطرق البرهانية تاخذ مما هو اعرف عند العقول الى
ما هو اعرف عند الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في ابتداء تعليمه للطبيعيات
ونحن ننقل هناك ونشرح الامر فصل في مبداء البرهان ومبداء البرهان يقال
على وجهين فيقال مبداء البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبدا البرهان
بحسب علم ما ومبدا البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذوات وسط

على الاطلاق

على الاطلاق اي ليس من شانها ان يتعلق بيان نسبة محمولها الى
موضوعها كانت ايجابا او سلبا بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم
منها وقبلها ومبداء البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون اوسط في نفسه لكنه
يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون في مرتبة في ذلك العلم بل اما ان يكون
وسط في علم قبله او معه لا يكون وسط في ذلك العلم بعده تلك المرتبة كما تعرف
الحال فيه وكلا القسمين من مبدأ البرهان يتفقان في ان كل واحد منهما احد
طرفي النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الآخر برهانيا ويخالفان المقدمة الجدلية
وان كانت احد طرفي النقيض فليس بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدأ
برهان ولا واسطة له البتة ولا يكتسب من جهة غير العقل فانها يسمى العلم المتعارف
والمقدمة الواجب قبولها ولا كل شيء بعد هذا مما يلقن في اقتناصات
العلوم تلقينا سواء كان حدا او مقدمة فمن الظاهر انهم يسمونه وضعا و
الحد يخالف المقدمة التي يكلف المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها بل يخالف
كل مقدمة وان كان الحد قد يلحق على هيئة مقدمة مثلا كما يقال ان يقول ان
الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم ووجه المخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على
الوحدة محمول ما بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها
هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى ان تلقين ذلك الا بقول يقال على هيئة
المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يوضع لكل اسم
انما يقع المنازعة في الحدود ان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطاء
وقع التصور واما المقدمة فانا نورد لنقرر بها التصديق لا التصور ثم ان
المقدمة الوضعية يختص دون الحد باسم آخر وهو الاصل الموضوع والحد
وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون
الاصل الموضوع المصادرة وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى المقبول
بالمسامحة وليس في نفس المتعلم راي يخالفه ويخصونه مرة اخرى باسم
الاصل الموضوع والى متوقف فيه يحسب ضمان من المعلم بيانه في وقته و
في نفس المتعلم راي يخالفه وربما قالوا وضع الكل اصل موضوع فيه
تصديق ما كان اوليا او غير اولى كان في نفس المتعلم ما يخالفه او لم

يكن وربما يسمى في التعليم الاول باسم الوضع كل راى يخالف الحق فيقال
فقال باللسان دون العقل مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما
قصر المتعلم تصور الاوليات في العقل اولية فيصير الاوليات بالقياس اليه اوضاعا
وذلك اما لنقص في فطرته اصلي او حادث مرض او سن او التشويش من فطرته بآراء
مقبولة او مشهورة يلزم بها رد الاولى لئلا ينتج نقيضها وربما كان اللفظ
غير مفهوم فيحتاج ان يبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له
وغموضه قد يكون كثيرا بكليته وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل هذا قد يستوفى
للمخاطب الجزئيات فينتفع كثيرا لا ان الاستقراء وان كان لا يثبت فقد يذكر
وعلى الاحوال كلها فيجب ان يصنع ان مبادى العلوم حدود ومقدمات واجب
قبولها في اول العقل او بالحس او بالتجربة او بقياس بديهي في العقل وبعد
هذا اصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها راى المتعلم ومصادرات
وليست الاصول الموضوعة يستعمل في كل علم بل من العلوم ما يستعمل
فيها الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فيستعمل فيها
جميع ذلك والعلم الطبيعي ايضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير مميز
في ان التصديق بالمبادى الاولى للعلوم كيف يكون الخ ولما كان البرهان
وجب ان يكون تصديقا يقينا بمجهول وان توقع البرهان بسبب مبادى
البرهان وجب ان يكون تصديقا بها متقدما وليس يكفينا ان نكون
مصدقين بمبادى البرهان كلها او بعضها التى ليس بمصادرة فقط بل
ان يكون تصديقا بها اكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها
اشد من تكذيبنا بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض فقط بل وبالضد
وانما وجب ذلك لانه اذا كان شئ علة لشئ في معنى يشتركان فيه فيجب
ان يكون ذلك المعنى في العلة آكد واكثر اذ كان من اجله يحصل في الآخر فانا
اذا كنا نحب شيئين لكن حب احدهما سبب لان نحب الآخر فالسبب اولى
بان نحب الا اكثر كالولد والمعلم للولد وليس يجب ان نظن كل شيئين
يقال ان احدهما اولى بامر في الآخر فهو لنقيض في الآخر والمخالطة من الضد
للآخر كما يظن من ان الاولى بالسواد ما شارك في نفس السواد وكان ازيد

سوادية فيكون الآخر ازيد بياضية حتى يكون الشئ انما يكون اولى
بالصدق اذا كان الآخر اولى بالا صدق فيخالطه شئ من الكذب بل
قد يقال ان كذا اولى بكذا من كذا اذا كانا في طبيعة سواء لكن احدهما
له الامر في نفسه اولا وللآخر بعد واذا صدقت النفس بامرين كليهما لكن
صدقت باحد الامرين قبل وبالآخر بعد كانت النفس تصدق باحدهما
ملتفتة اليه بنفسه بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق بالاول اشد بهذا
المعنى وان شوشك هذا الفصل قد عنى فلا كثير جدوى فيه واعلم انه لما سمع
ما قيل في التعليم الاول حيث قيل ما قيل في جميع الشئ الذي يؤخذ وهي مقبولة
من حيث لم يبينها ان كان احدها كما هو مظنون عند المتعلم فانما يضعها وضعا
وهي اصل موضوع اعني الموضوع لا على الاطلاق لكنها عند ذلك المتعلم فقط
فاما ان اخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد او من حيث هو ظنه
على ضده فانما يصادر عليه مصادرة وكان هذا هو الفرق المذكور في التعليم
بين المصادرة وبين الاصل وذلك ان المصادرة هي ما كان مقابلا
لظن المتعلم وهذا هو الذي ناخذه الانسان وهو مبرهن ونستعمله من
حيث لم يتبين ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي يبتنى بادنى تامل و
ان المصادرة ما لا يبتنى بادنى تامل كان الاصل الموضوع هو الذي يحضر
المتعلم حقيقة اذا افكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له الى ذلك
وليس الامر كذلك فان الذي يبتنى بادنى تامل اما ان يكون التامل
هو الاستكشاف بمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه وهو ان يكون الشئ
حقا ان يعلم ثم يذهب عنه المتعلم ولا ينتبه النوع في الغفلة عن مفهوم
اللفظ واما ان يكون التامل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه
لا في فهمه فاما الاستكشاف للتصور فليس انما يعرض في القسم الذي
هو الاصل الموضوع فقط بل قد يقع ايضا في الاوائل الحقيقية فانها ربما
ذهب عنها واغفلت حتى يحتاج الى ان ينبه المعلم فاما التامل للتصديق
فالتصديق بالمحمول لا ينضح الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف هو
ابتغاء الحد الاوسط في موضوع يسهل على المتعلم ادراكه فيشبه ان يكون

المطالب والمسايل القليلة الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك صار
كثير من المسايل السهلة التي في الهندسة بل التي يفطن لها المتعلم بادنى تامل من جملة
الاصول الموضوعة وهذا خطأ بل الاصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في
انفسها التي من حقها ان يبتنى في صناعة اخرى اذا كان المتعلم قد قبلها وظنها
بحسن ظنه بالمعلم وثقته بان ما يراه من ذلك صدق والمصادرة ما كان كذلك
لكن المتعلم لا يظن ما يراه المعلم ظنا مقابلا او لم يظن شيئا والمذكور بالجملة فيه وان
يكون عند المتعلم ظن بمقابله بل الاشبه ان يكون المصادرة هي ما تكلف المتعلم
تسليمه وان لم يظنه كان من المبادى اذ كان من المسايل في ذلك العلم بعينه
المسايل التي يتبين بعد فيسمح تسليمها في درجة متقدمة فيكون المبدأ الواحد
الذي ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون
مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة بل في مبدأ لبعض مسايل الصناعة
اذا كان يبتنى في الصناعة فيقال لذلك المبدأ مصادرة وبالحرى ان يكون
ما وضع في كتاب اوقليدس من امر وهو التقاء خطين في جهة الناقص من
قائمتين مصادرة او كان الاوسط لا يكون هناك الا من صناعة الهندسة
والعجب ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ان الخطوط
الخارجة من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل
ان المساوية لواحد متساوية ثم يكن هذا الاشكال مما يقع بيانه بادنى
تامل قال وذلك بفرجار يعرف به المتعلم وذلك منفعله ولعمري ان هذا
الغافل لو قال ان يفهم هذه القضية على سبيل التصور قد ينتفع فيه بالفرجار لكان
له معنى هذا اما على سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدايرة
يعني بها شكل خطوط مركزه كذا وسلمه وحده لم يمكن ان يضع دايرة وخطوط مركزه
لا كذا فيكون وضع دايرة ليست دايرة فهذا لا يمكن ان يشك فيه بعد وضع
وضع الدايرة ويكون هذا بين اللزوم من فرض الدايرة بل الذي يجب ان يشكل
عليه هو انه هل هذا المسمى دايرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى ان اشكل
عليه حال هذه الخطوط بعد ان سمع حد الدايرة وفرض لها وجودا فالفرجار
كيف يصح الا من الفعل في الهندسة ولو كان هناك فرجار عقلي امن ذلك فيه

فضلا

خطوطا محدودة ١٢ ح

فضلا عن الحسي فكيف يمكن ان يدار بفرجار جزئي عقلي او حسي الا على ان خطا
محدودا هي متساوية وكيف يلزم من ذلك ان كل خط مما لا نهاية له في القوة
كذلك لزوما ضروريا فان شك المتعلم في وجود الدايرة شك في ذلك مع كل فرجار
يفرضه وان سلم وجود الدايرة لم يمكنه وقد حدها ان يشك في ذلك
ثم ان كان المتعلم ابله شك في ذلك بعد ان فهم ما الدايرة وانتفع
بالفرجار على سبيل التنبيه من الغفلة فيجد معلمين بلها اكثر من ذلك
يغفلون عن تفهيم ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية
حتى يوجد لهم سطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه وبالجملة
فان سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف عن غير المتعارف بل الحق
هو انه انما صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدايرة
غير بين بنفسه فيحتاج الى بيان فوق البيان الواقع بالفرجار فان
سامح المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب ان يفهم ما سمع من المعلم
الاول على ما اعتبر عنه فكل ما يؤخذ ويكلف قبوله من غير بيان وهو
محتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع بالقياس
الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه وهو
لا يظن ما يظنه المتعلم او يظن خلاف ذلك فهو مصادرة والمصادرة
هو ما يقابل ظن المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان
يظن غيره وذلك حين كان اخذ هذا الذي يحتاج الى بيان اخذا من غير بيان
ومما غلطهم في امر اصل الموضوع ما سمع انه جعل احد قسميه ما لا اوسط
له فحسبوا ان معناه ما لا اوسط له في نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا اوسط
له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر او لم يكن ولا في شيء من العلوم
وسط واعلم ان المقدمات البرهانية التي على مطالب كلية ضرورية انما
في مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في امثالها هي في مواد ممتنعة
ضرورية واعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس به فانما
من المغالطات جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة
البرهانية يشبه بالاولية ويكون من امور ضرورية الا ان يكون المط امرا

ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على ما ليس منها
فانما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضروريات فلذلك
توجد كلية كاذبة في الكل كبرى وصغرى وينتج منها نتايج كاذبة في الكل اذا
اخذت كبرى ويكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية والنتيجة منها مضادة
للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المغالطة الجدلية فانها (المقدمة م)
يشبه بالمشهورة ولا يكون مشهورة عند التعقب ولا يجب في الاكثر ان
يكون ضرورية وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل
تكون مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي خلاف المشهور فان كثيرا
من المشهورات كاذب وكثيرا من الشنيع حق ونسبة المشهور بالشنيع الى
القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط
في البرهان هو بما ليس بحق في الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية يقع لسهو
هو من القياس وقد يقع لقصد الامتحان وقد يقع سرا ورداءة نفس والله
اعلم واحكم بالصواب ٥ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
المقالة الثانية من الفن الخامس من الجملة الاولى من المنطق و
هي عشر فصول الاول في معرفة مبادي البرهان وكليتها وضروريتها
الثاني في المحمولات الذاتية التي تشترط في البرهان الثالث في كون المقدمات البرهانية (التي م)
كلية وفي معنى الاول وتتميم القول في الذاتي الرابع لنوع من الانواع الخمس
في تحقيق ضروريات مقدمات البراهين ومناسبتها السادس في موضوعات
العلوم ومباديها ومسايلها في حدود الحمول السابع في اختلاف العلوم و (واقتران مباديها ومسايلها م)
اشتراكها بقول مفصل الثامن في نقل البرهان من علم الى علم وشان الجزئيات
تحت الكليات وكل شانه والحد التاسع في تحقيق مناسبة المقدمات
البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلمين في اعطاء اللم والان
العاشر كانه تذنيب لهذه الفصول الاول في معرفة مبادي البراهين
وكليتها وضروريتها اعلم انه لما علم ان مبدا البرهان يجب ان يكون اوضح
واعرف من البرهان وهو الحق والحق ان يظن ان كل شيء يبين بالبرهان
وهو باطل احتج منهما رايان احدهما راي مبطل البرهان والثاني راي من يرى

ان مبادي البرهان يتبين دورا فاما الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا
لما كان المط بالبرهان يبتني بمقدمات يحتاج ان يكون اوضح منه فيجب ا…
بيانها قبل بيان المطلب بالبرهان انما يقع بمقدمات يحتاج ان يكو…
منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا باقامة البرهان عليها فيحتا…
ايضا مقدمات اوضح منها وقد بانت قبل بيانها وكذلك هلم جرا او…
الى ان يكون الشيء الواحد متوقفا في اقامة البرهان عليه على ان …
براهين بلا نهاية وهذا محال او يكون الشيء يتسلم من غير بيان وما …
فهو غير بين فلذلك ليس يبتني فلا يكون مبدا للبيان فاذن ا…
اقامة برهان على شيء فاما الراي الثاني فان اصحابه لما لزمهم
الاحتجاج اضطروا الى ان يقولوا ان للبراهين مبادي اول…
ان كل شيء يبتني برهان فوقعوا في ان قالوا ان هذه المبادي …
منها عليها بعضها على بعض فيبرهن هذا المبدا بذلك المبدا وذلك …
سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضع…
على كل شيء برهانا معا وتخلصوا عن ذهاب المبادي والمقدمات الى غير النهاية و
كلا البراهين باطل والمقدمة المؤدية الى البراهين وهي ان كل
علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون برهان باطل بل الحق
ان يقال اما ان يكون كل شيء مجهولا او يكون شيء معلوما والمعلوم اما معلوم
بذاته او معلوم ببرهان وليس كل شيء مجهولا فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن
قولنا كل شيء مجهولا بمعلوم ولا كل شيء معلوم ببرهان فانه لو كان كل شيء معلوم
ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان وهذا محال فمن الاشياء ما يعلم بذاته ولو تمموا
القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما لزمهم وكيف يكون على كل شيء برهان
وقد علمت ان البراهين يكون بمتوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون
بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الاول والاخير
لانه لابد في كل ترتيب عددي كان متناهيا او غير متناه من تلو واحد لاخر فاذا
كان مثلا بين ج و ب متوسطات بلا نهاية لزم محالا ان احدهما ان يكون
يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين …

ان مبادي

نهاية له فيكون بعض محصور الجانبين مرتب مثل الكل الحاصر وبعض و
فى ان هذه المتوسطات وان كانت تذهب الى غير النهاية فلكل واحد مما
اية له من جانبيه جاران ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره واسطة فيكون
بعض المقدمات التى فى الوسط لا وسط له وهو مبادى البرهان لا محالة او وضع
علم بوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم بعد فبين اذن
كل علم برهان وان كان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا واسطة فيكون
نهاية فى التحليل فيكون هو وما يجرى مجراه المبدأ الذى ينتهى اليه مقدمات
فلا يكون ايض ما ظن من ان مقدمات البراهين اما ان يكون بلا نهاية
فى كل برهان عندنا اصل موضوع بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك ينتهى
بنفسه بلا واسطة واما الذين ظنوا انهم يتخلصوا من الشبهة بان يجعلوا
بين متناهية الى اوايل يبين بعضها ببعض فقد نسخ طريقهم فى التعليم
ان البيان بالدور ليس ببيان البتة ويتبين ذلك بحجج ثلث احدها
بيان الدور يوجب ان يكون شيئان كل واحد منهما اكثر تقدما واعرف من
وكل واحد منهما اشد تأخرا واخفى من الآخر لا من وجهين مثل ان يكون احدهما
ياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف فهو اعرف عندنا واخفى عند الطبيعة
ون ما هو اشد تأخرا هو اشد تأخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان هذا
لكن الاعرف فيما يتعلق بالبيان الدورى فى الشيئين جميعا من جهة واحدة
ياس الينا وحده او بالقياس الينا والى الطبيعة معا لانه لا بد من
يكون ما يؤخذ مقدمة فى قياس ما اعرف عندنا من النتيجة ثم قد يكون مع
عرف اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل قد يكون ما هو اعرف عندنا متأخرا
الطبيعة كجزويات الاستقراء الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد
اعرف عندنا من شيء اقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل جدا والحجة الثانية
المبرهن بالدور يكون فى الحقيقة مصادرا على المطلوب الاول وذلك
اذا تبين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة تبين بنفسها بالمقدمة
لى او تبين بمقدمة او مقدمات تبين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك
مات وتلك الاوساط واحدة او كثيرة اى كثيرة كانت فانه انما يبين

النتي

بما يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما يبين الشيء ببيان الشيء
نفسه وهذا محال لان القول بان الشيء موجود لا يفرق فيه الحال بين ان
يوضع وضعا بلا بيان لمبتدئ ويبين طريق ان الشيء موجود لان الشيء مو
فقط ولا يزاد فان كان لا يقبل ان الشيء موجود فلا يقبل ايضا ان ال
لان الشيء موجود وان كان لا يقبل ان الشيء موجود لان الشيء
فلا يقبل البيان بالدور والحجة الثالثة قد بين فى انولوطيقا
ان البيان بالدور كيف يكون وفى اى شكل يكون فانه لا بد من
فى حدود واقلها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض
اتفاق مثل هذه فى البراهين قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكو
الاولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يبين بعضها ببعض
وهذه اعنى مبادى البرهان كثيرة جدا لا يتفق فى جميعها ان يكون حد
متعاكسة فان لم يتفق هذا بقى بعضها لا يبين بالدور ونعم ما قيل ا
هولاء يعالجون الداء بداء منه فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم
لا برهان او لا بد من ذهاب مبادى البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادى البرهان
محتاجة فى ان يعلم الى ما لا يعلم الا بها فال امرهم الى ان جعلوا مبادى البرهان
لا يعلم البتة ولا يعلم بها شيء على ان بيان الدور لا يخلص من الذهاب الى
غير النهاية وان الدور نفسه ذهاب الى غير النهاية ولكنه فى موضوعات متناهية
العدد فلا هم تخلصوا من الشناعة المبطلة للعلم ولا تخلصوا عن الذهاب الى
غير النهاية ولما كانت مقدمات البرهان يفيد العلم الذى لا يتغير ولا يمكن
ان يكون معلوم ذلك العلم بحال اخرى غيرها علم فيجب ان يكون مقدمات
البرهان ايض غير ممكنة التغير عما هى عليه وهذا المعنى احد المعانى التى
ضروريا فلنعد الوجوه التى عليها يقال الضرورى وكنا اومانا الى ذلك
فى بعض ما سلف فنقول الضرورى اما ان يقال بحسب الوجود المطلق
بلا شرط وهذا هو الشيء الذى لا يمكن ان يفرض معدوما فى وقت من ا
واما ان يق بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذى لا يمكن ان يفرض مو
فى وقت من الاوقات واما ان يق بحسب العلم المطلق وهو الشيء ا

يمكن البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب وجود
ل ما او عدم حمل ما وهو سلب عنه وهذا على انحاء خمس فيقال لما كان السلب و
يجاب دايما لم يزل ولا يزال كقولنا الباري جل ثناؤه واحد والباري
ؤه ليس بجسم او يكون السلب والايجاب لشيء دايما على الاطلاق بل دايما
الموضوع موجودا ذاتا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اي مادام كل
ان وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع موجود الذات فانه
بانه حيوان لا دايما فان كل انسان يفسد فلا يبقى اتصافه بانه
دايما او يكون لا مادام ذات الموضوع موجودا بل مادام ذاته موصوفا
ن جعل موضوعا معه مثال كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر
يزل ولا يزال ولا مادام ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان
ت الموصوفة بانها ابيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها
زوال ابيض ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر بل مادامت الذات
صوفة بانها ابيض فانها يكون لا محة موصوفة بانها ذات لون مفرق
او يكون الضرورة فيه بشرط مادام المحمول موجودا وهذا يصح في كل موجود
ل نحو من الضرورة مما سبق ذكره ومما يجيء بعد فان كل موجود ضروري
جود او غير ضروري الوجود فانه مادام موجودا فلا يمكن ان لا يكون موجودا
ط مادام موجودا ولكن انما يفرد هذا القسم فيما لا يكون للمحمول ضرورة اذا
هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان فانه قاعد بالضرورة مادام قاعدا
ول قاعد بالضرورة وينكسف ... بهذه الجهة من الضروريات ممكنة للكل
وضوع في كل وقت وبهذا الفارق الاقسام الاخر ويكون القسم متعلقا
وقت كاين لا محة لا لشرط وضع او حمل مثل قولك ان القمر منكسف بالضرورة
وقتا ما وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة وقوم جعلوا
ا القسم هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة مادام منكسفا وليس كذلك
القسم على حدة وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح
ساير الاقسام السالفة وذلك لان هذا القسم له وقت ضروري لا
لا يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت ضروري بل ضرورية اشتراط

وجود نفسه واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت وهذا القسم في وقته ضروري
الوجود لا لانه موجود بشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك
الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس انكساف القمر في وقت انكسافه كقعود
زيد وقت قعوده ولا يحتاج الى ان نطول الكلام في هذا فان المقدار الذي
قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل في انتاج النتايج البرهانية
بذاتها بل ان كان من مواد ممكنة اكثرية صلحت ان ينتج نتايج
اكثرية واما ساير الانحاء فيستعمل في البرهان ان كانت مح
وسنفصل الذاتي بعد ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه وانما
لا يدخل في البرهان ان كانت من مواد مستعملة في البرهان ا
ان يفيد اليقين وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل
فهي من الجهة التي صارت بها ضروريا ممتنع التغير فما يلزم من النتيجة
وكذا اذا قلنا في كتاب القياس ان كل ج ب بالضرورة عنينا بالضرورة كل
يوصف بانه ج كيف وصف بج دايما او بالضرورة او وصف به وقتا ما او
بالوجود الغير الضروري فهو موصوف كل وقت ودايما بانه ب وان لم
يوصف بانه ج واما في هذا الكتاب فاذا قلنا ان كل ج ب بالضرورة عنينا
ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه موصوف بانه ب لا دايما بل معنى
اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج فانه مادام موصوفا بانه ج فانه
موصوف بانه ب وان لم يكن مادام موجود الذات لان المحمولات
الضرورية ههنا اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه
الضرورة على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شيء بنوع ما يجب ان يوصف
بجنسه او فصله او حده او لازم له دايما بل مادام موصوفا بذلك النوع
فاذا زال فان حده يزول لا محة وكثير من فصوله يزول لا محة واما الجنس
فربما زال له مثلا اذا استحال الابيض بطل فصار مشفا والحلو الطعم
فصار تفها لا طعم له فزال عنه النوع وجنسه وهو الابيض واللون
فزال الحلو معا وربما لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض حمل
النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية قبل فيها انها

يجب ان يكون كلية فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات
البرهانية فنقول اما في كتاب القياس ومكان المقولات فانما كان المقول
على الكل بمعنى انه ليس شيء من الاشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا الا
والمحمول كب مثلا موجود لها ان كان القول الكلي موجبا ومسلوب
عنها ان كان القول الكلي سالبا ولم يكن هناك قول ثان وهو ان
[الو]جوب والسلب يكون في كل زمان بل في المطلقات لقد كان يجوز
[ان يك]ون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما
[ولا يو]جد وقتا ما واما ههنا فان المقول على الكل معناه ان كل واحد مما
[يوص]ف بالموضوع وفي كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا فانه
[مو]صوف بالمحمول او مسلوب عن المحمول وذلك لان هذه المقدمات
[بره]انيات ضرورية والضروري يبطل كليته بشيئين اما بان يقال ان من
[ال]موضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة للانسان
لانه ليس كل انسان كاتبا كالصبي لانه لا يوصف بعالم او يقال ان
[ال]موصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول كالصبي لانه
لا يوصف بعالم فهذان يبطلان كون المقول على الكل الضروري ضروريا
[ف]ان قال قائل لكم اخذتم الضروريات التي بمعنى ما دام الموضوع موضوعا
[في] جملة المطلقات في كتاب القياس وكانت هناك كليات مطلقة و
[ك]انت كليتها لا يبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا
[ن]اخذها مطلقات بان يرفع عنها جهة الضرورة ومن ههنا اثبتنا لها جهة
[ال]ضرورة في المحمول وحيث كنا نجعلها مطلقة فما كنا نقول ان الضروري
[م]ا دام الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة
[ب]الفعل بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة فيه ولا امكان
[ال]ضرورة الحقيقية حتى ان المقدمة التي اذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن
[ا]ن يشترط الا من الجهة فهي مطلقة اذا خلت من هذه الشرائط والجهات
[و]فرق بعيد بين امكان اشتراط شيء وبين اشتراط بالفعل فههنا
[ا]ذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم الزمان كان ومنا

اذلم

اذ لم يشترط الضرورة بل كانت القضية مطلقة بلا شرط بالفعل ولم ينتقض
بالخلو عن الحكم زمانا اذا وجد زمانا وكان لم يشترط دوام الحمل للوضع
ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع
فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان القول منتقضا وليعرض هذا
من جهة اخرى فنقول ان الذي يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا ههنا هو غير
الذي كان يعتبر الامران هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك ما بين حدي
المطلوب على الاطلاق وهما ذات الشيء الابيض وذو اللون المفرق للبصر
فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته وههنا يعتبر ذلك في
شرط للموضوع وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة انه ابيض وهناك
لم يكن شرط هذا بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع
دائما بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان ليس كل موصوف بانه ابيض
فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه
ابيض فكان ذو لون مفرق للبصر لا يحمل في كل وقت من الاوقات على ذات الموصوف
بل وقتا ما وههنا كذلك ايضا ولكن انما يمنع ههنا ان يخلو شيء من الموضوع والمحمول
زمانا اذا اخذنا الموضوع بالشرط الذي يصدق معه الضرورة وكان ههنا
كذلك ايضا وهذه المقدمة يستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن
ينوي وانما يكون مطلقة اذا حذفت ولم ينو بل نظر الى الوجود فقط
فقد انحلت هذه الشبهة فصل في المحمولات الذاتية التي يشترط في
البرهان واذا كانت المقدمات البرهانية يجب ان يكون ذاتية المحمولات
للموضوعات غير غريبة فان الغريبة لا يكون عللا ولو كانت المحمولات
البرهانية يجوز ان يكون غريبة لم يكن مبادي البرهان عللا فلا يكون مبادي
البرهان عللا للنتيجة فلنبين ما الذي هو بذاته فنقول ان الذي هو بذاته
يقال على وجوه منها وجهان خاصان بالحمل في الوضع وهما المعتد بهما
في البرهان فيقال ذاتي من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو و
هو داخل في حده حتى يكون سواء قلت ذاتي او قلت من طريق ما هو وهذا
هو جنس الشيء وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لوجوده

الشيء مثل الخط للمثلث والنقط للخط المتناهي من حيث هو خط متناه وكذا
قيل في التعليم الاول فاقول قبل ان ارجع الى الغرض يجب ان يستيقن
من هذا ان الفصول صالحة في ان يكون داخلة في جواب ما هو صلوح الجنس و
في التعليم الاول بوضع الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر في كونه داخلا
في ماهيته او مقولا في طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل الاخير المورد في حد الجنس مع
انه مقول في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو وفرق به بين الجنس والفصل و
غير الفصل فيجب من ذلك ان يكون المقول في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو و
ان يكون بينهما فرقان لا محالة على ما رأينا واوضحناه في موضعه وهذا فلنعد الى
موضعنا الذي فارقناه فنقول ويقال الذي بذاته من جهة اخرى فانه اذا
كان شيء عارضا لشيء وكان يؤخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف
في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء او
الموضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين المساوي زواياه من جهة لقائمتين
او جنس الموضوع المعروض له وبالشرط الذي يذكر فان جميع ذلك يقال له انه
عارض ذاتي وعارض للشيء من طريق ما هو فهذان هما اللذان يدخلان بمعنى
المحمولات في البراهين واللواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسئلة ان
كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه
العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضد المستعمل في الطبيعيات
مختصا من جهة النظر فيه بما يكون طبيعيا والمناسبة في المقادير مناسبة
مقدارية وفي العدد مناسبة عددية تجعل بحيث يدخل في حدها موضوع
الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت اليه و
لا ينتفع به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجا من موضوع المسئلة
وليس خارجا من موضوع الصناعة ولا يؤخذ في حده موضوع المسئلة
بل جنسه وموضوعه وامر اعم منه ولكن لا بد من ان يأخذ موضوع الصناعة
في حده آخر الامر فهو مما يدخل في البرهان فان المحمول في قولك هذا الخط
مساو لهذا الخط وهذا المضروب في نفسه زوج محمول اعم من الموضوع
فكيف يؤخذ في حده الموضوع فليس كل محمول في المقدمات البرهانية

يكون

يكون اما نفس الموضوع ماخوذا في حده واما هو مأخوذ في حد الموضوع
اللهم الا ان يقال ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات
لها او يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة او يقال ان محمولات المقدمات
اما ان تؤخذ في حدود الموضوعات لها او يكون الموضوعات واما يقومها
مما هو من تلك الصناعة يؤخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم
يفصح به وكل محمول برهاني اما مأخوذ في حد الموضوع او الموضوع وما يقومه
مأخوذ في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص يلحق به ضرورة كما ان
الخط اذا حمل عليه المساوي مما لا يحمل عليه المساوي لخط ما وهو مخصص و
العالم اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا
وهذا ايضا تخصيص له بقول او فعل واما كيفية اخذ ما يقوم الموضوع في حد
العارض فذلك ان يؤخذ موضوع المعروض له او جنس المعروض له او
موضوع جنسه الاول كما يؤخذ العدد في حد المضروب عدد زوج في عدد فرد
والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الآخرين كل في
نفسه فان موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية ولكن يؤخذ
في حده المثلث والثاني كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية
فانه ماخوذ في حده جنس الموضوع المعروض له جنسه والثالث كما يؤخذ
العدد في حد زوج الزوج او موضوع جنسه مثل المساوي الزوايا لقائمتين
بمساوي القائمتين او جنس موضوعه مثل المساواة للخط فجميع هذه
يقال لها اعراض ذاتية فما كان من المحمولات لا ماخوذا في حد الموضوع و
لا الموضوع او ما يقومه ماخوذا في حده فليس بذاتي بل عرض مطلق غير
داخل في صناعة البرهان مثل البياض للققنس وان كان لازما
على ما سنوضح وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة يليق بالحمل والوضع
ولا لائقا بالبرهان فيقال لما كان معناه غير مقول على موضوع او في
موضوع فهو قائم بذاته واما الماشي والمحمولات كلها فكل منها ما يقتضي
معنى ذاته مثل معنى الماشي ويقتضي شيئا آخر هو الموضوع له فليس ولا
واحد منها مقتضي الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها فذواتها ليست

هي بذواتها ويقال ايض بذاته للشيء الذي هو سبب للشيء موجب له مثل
ان الذبح اذا اتبعه الموت لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه
الموت بذاته لا مثل ان يعرض به برق اذ مشى ماش او يمشي انسان فيعثر
على كنز وساير كل ما كان اتفاقا ويقال ايض بذاته لما كان من الاعراض في
الشيء اوليا اعني بقولي اوليا انه لم يعرض لشيء آخر ثم عرض له بل ما كان
لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له وكان المعروض له سببا لان
يقال انه عرض في شيء آخر كما يقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح ابيض
بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه هي الوجوه الخارجة عن غرضنا
ههنا بل الداخل في غرضنا هو المذكوران الاولان فانه قد يطلق لفظ
ما بذاته مرادفة لما هو مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن
فيبقى للمقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له وقد يطلق لفظ بذاته والذاتي ويعني
به العارض الماخوذ في حده الموضوع او ما يقومه على ما قيل وربما قيل على
معنى اخص واشد تحقيقا فيعني به ما يعرض للشيء او يبقى عليه لذاته
ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه وحين يستعمل على
هذا المعنى في التعليم الاول فقد يتضمن شرط الاولية فكذلك مع غير استثناء
شرط انتج منه انه يجب ان يكون اوليا واذا لم يفهم ذلك تشوش ونوقض
ان م وقيل ما كان يجب ان يقال لذاته هو الذي لما هو هو والسبب فيه انه لم يفهم
هذا الاشتراك الاول ولذلك انه قيل انه لا الموسيقي ولا البياض بذاته للحيوان
لان الموسيقي من خواص الانسان فيكون للحيوان بسبب انه انسان واما
البياض فهو له لانه جسم مركب ومن هذه الاعراض الذاتية ما هو ضروري مثل
قوة الضحك للانسان ومنه ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان
وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة في هذا الباب سوء فهمه ان يظن ان المحمولات
في البراهين لا يكون البتة الا من المقولات لانه لما جرت العادة عليه في بيانه
في كتاب ايساغوجي بان يسمي المقوم ذاتيا ولا يفهم هناك من الذاتي الا المقوم
ظن ان الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه وهو العلة قال وليس كل علة
فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل وسط برهان بل المادة او ما يجري

مجراها وهو الجنس او الصورة وما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب
ايض هي هذه باعيانها وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا
بمعنى المقوم للموضوع وقال ان الحد الاوسط يكون ذاتيا لكل الطرفين بمعنى
المقوم وحين يسمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي في كلا القسمين المستعمل
هو المحمول بل حسب انه الماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان من الذاتيات
ما هو محمول ماخوذ في موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول وليس ان
ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد رأيت بعض المنتسبين
الى المعرفة ممن كانت عبارة هذا الانسان اقرب الى طبعه فعول عليه في
المنطق فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج ان قال ان كل محمول ضروري
غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة التي يعم النوع كله في كل وقت و
ان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته وان كون المثلث المتساوي الساقين
ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل لا خاصة وان كون كل
مثلث ذا زوايا مساوية لقايمتين فصل له لا خاصة وان هذه مقومات لموضوعها
ومع ذلك فيحصل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهانا و
يعرف ان ذلك كثيرا ما يكون مساويا ويعرف ان كل مقوم علة فان المعلول
ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما وقد فرضته محمولا
ذاتيا بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازما غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة
يكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي بمعنى المقوم ويعرف ان المعلول ربما
كان لازما غير العلة دايما لا يفارقه وايض فانه مع قوله ذلك يعرف ان مثل
المساوي زواياه لقايمتين ان كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث
مقوما له الا المقوم علة والشيء لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا الا
بسبيل العرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متاخرا عن نفس
ما هو عنه متقدم ويعرف انه ليس كلما هو مع الشيء دايما فهو علة بل يحتاج
ان يكون مع المعية مقوما والآخر مع المعية غير مقوم فيكون المحمول في
الاكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط ولكن الاوسط في البرهان علة لوجود الاكبر
عنده مطلقا فهو متقوم بالاوسط وانما كان غير مقوم فهو لازم لزوما كليا

هو لازم لزوما كليا فهو ذاتي فهو مرة اخرى مقوم فما اخلق بالعاقل ان يتعجب
من عقول هؤلاء وانت تعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد يطلب
فيها امور لازمة ليست مقومة بوجه فانك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول
جنسي او فصلي والعجب من ذلك الاول المشتبه به اذا امكن ان يكون العلة الفاعلة
وسطا ثم انه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف
وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف ويؤخذ في حد الكسوف والعفونة يؤخذ
في حد صنف من الحميات وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية يؤخذ في
الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد والعجب الآخر انه جعل الاوسط ذاتيا
للطرفين وعنده ان الذاتي هو المقوم وعنده ان الحد الاكبر ذاتي الاوسط
وكيف يكون الاوسط مقوما متقدما ومقوما لما يقومه بعينه متأخرا والعجب الآخر
ان المثال الذي اورده وهو قيام الارض في الاوسط وذلك علة لانمحاق
الضوء ومقومة له لا متقومة به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر لا
مقوم له ومما غرهم ما يقال من امر الحد وانه مناسب للبرهان يحسبون ان
كل برهان ينحل الى الحد واذا انحل الى الحد كان المط هو الحد الاوسط والاصغر و
ليس كذلك ان كان دايما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القايس
القايل ان القمر يقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض
بينه وبين الشمس اعترته ظلمة بالستر لم يكن الوسط فيه حد القمر ولا جزء
ولا الاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حد له ولكنه معلول له بل الاوسط
والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما ستعلم حد المط الذي هو الكسوف
وهو عرض ذاتي من الاعراض التي للقمر وليس شيئا مقوما له حتى يكون ذاتيا
بالمعنى الذي عندهم وهذا الطغيان انما يعرض من شيئين احدهما بسبب
ما جرت به العادة من استعمال لفظ الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلم
انه لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله
والثاني تفخيم امر البرهان اذا جعلوه من الذاتيات المقومة اذا كان الذي هو
المقوم يتخيل عندهم انه اشرف والبرهان ايضا بالحقيقة هو اشرف فيتوهمون
انه يجب ان يكون مقدمات البرهان من الاشرف لا غير كما قال قايل انه

لا يجب

لا يجب ايضا ان يكون برهان على سالب لانه خسيس او لا يجب ان يكون
برهان على الامور الطبيعية والتعاليمية بل انما يناسب البرهان للاشرف
من الامور وهو الامر الالهي فانه لو كان للاشرف في هذا الباب مدخل لكان
المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق بل الشرف الآخر لكان
يجب ان يعتبر هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا في المسايل فيكون انما يجب
في المقدمات ان يكون ذاتيات المحمولات بمعنى المقوم الغار بالشرف اذا
كانت مختصة بالعلم الالهي بشرفه لكن ليس هذا وامثاله بشيء ولا يجب
ان يصغى الرجل العلمي الى حديث ان ذا شريف وان ذا خسيس بل الى الوجود
في نفس الامور فلنعرض عن امثال هؤلاء الخارجين فلنصر الى غرضنا هذا
في تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها
خاصة بذاتيات الشيء او الجنس في ذات الشيء فلا يخلو عنها ذات الشيء
او جنس في ذاته اما على الاطلاق مثل ما للمثلث في كون الزوايا الثلث مساوية
لقائمتين واما بحسب المقابلة اذا كان الموضوع لا يخلو عنه وعن مقابله
بحسب المضادة او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه
لا يخلو عن استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية والشيء عن موجبة
او سالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلو عنها
باحد الوجهين المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت
مناسبة لذاته فلو كانت الموضوع لا يخلو عنها ولكن يؤخذ لغيره من اشياء
غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية له بوجه وكانت
لا يتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء يتقوم بها ولو كان
الموضوع يخلو عنها لا الى مقابل مثلها بل الى سلب فقط لكانت من ذات
الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها فاما اذا كانت من
الامور اللاحقة للموضوع التي يقتضيها ذاته واختصت بجنسه ولازمته
مطلقا او على التقابل صارت يستحق ان يسمى اعراضا ذاتية ونقول
ان الاشياء الموجودة في موضوع موضوع للصناعات ليست اعني
في موضوع موضوع للمسايل اعني التي وجودها ان يكون فيه هي التي

يعرض لذلك الموضوع لذاته ولانه ما هو هو واما اللوازم العرضية التى ليست
بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهى خارجة عن ان يفيد الموضوع
انواع الاثار المطلوبة وكيف وهى اعم من تلك الاثار اذ تلك الاثار انما يوجد
فى الموضوع وهى يوجد خارجة عنه فان اخذت من حيث هى مخصصة بالموضوع
صارت ذاتية ماخوذا فى حدها الموضوع واعلم ان الاعراض الغريبة لا يجعل
مطلوبات فى مسايل الصنايع البرهانية وذلك لانها ان اخذت من حيث
يتخصص بموضوع الصناعة زالت بتلك غرابتها وانما يمكن ان يتخصص اذا
كانت مناسبة للموضوع او بجنسه او لما هو كالجنس فيكون بالعام للعام
والمخصص للمخصص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا فى البرهان وان اخذت
مطلقة فليس وجودها الموضوع الصناعة اذ قد يوجد فى غيره فلا يكون النظر
فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة ثم المعلوم اما جزوية واما كلية
والعلم الجزوى انما هو جزوى لانه يعرض موضوعات الموضوعات ويبحث
عما يعرض له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم جزويا
جزويا بل دخل كل علم فى كل علم وصار النظر ليس من موضوع مخصوص بل فى
الوجود المطلق فكان العلم الجزوى علما كليا ولم يكن العلوم متباينة مثال
هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل له موضوع على حدة وهو العدد
فنظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر
فى العدد ايضا من جهة ما هو كم اذ كان الناظر فى الهندسة ينظر فى المقدار
من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار فاذا كان
ينظر فى العدد من جهة ما هو فى مقدار ما او ذو مقدار فيكون نظره عارضا للمقدار
من حيث هو مقدار واذا كان كذلك ايضا حتى ينظر فى المقدار من جهة ما هو عدد
ان ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد كان العلمان قد صارا علما
واحدا وكذلك ان كان هذا ينظر فى المقدار من جهة ما يقارن مبدا حركة فيكون
له ان ينظر فى الشىء من جهة ما له مبدا حركة على شىء علم من علم او كان صاحب
العدد ينظر فى العدد من جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود
من حيث هو موجود كان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى فلذلك

اذاكان

اذاكان موضوع صناعة جزوية وليكن الطب مثلا وليكن بدن الانسان
وطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد
المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم
مركب تركيبا ما والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعى فكان له ان ينظر فيما يعرض
للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من حيث هو جسم لكان الطب هو
غير العلم الطبيعى الكلى ولم يكن هو علما جزئيا فكان يكون ايضا بنظره و
فلاحة او كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعى ويجرى فيه اللهم الا ان
يجعل السواد سوادا مخصصا بالانسان ليس ان يجعل سوادا الانسان
بل سواد هو بحال على ذلك الحال يكون للانسان حتى لا يكون تخصيص نسبة
فقط بل تخصيص لامر خاص لذلك الخاص تخصصت النسبة فتبين
ان الاعراض الغريبة لا ينظر فيها فى علم من البرهانيات وان اتفق ان يحتج
شىء مثل هذا فى علم ما وان كان من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا
على سبيل العرض لان فى مثل هذا القياس اما ان يكون الاوسط غريبا
او الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا الموضع فيكون مناسبا
لموضوع آخر والعلم الكلى فيكون البرهان بالذات من صناعة اخرى و
يكون من هذه الصناعة بطريق العرض فان كان الاوسط مناسبا
ولكن حمل الاكبر عليه لا يكون لانه هو بل الاكبر المحمول غريبا منه ومن جنسه
والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شىء داخل معه فيكون
من حق الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر اوسط آخر فقد ترك و
احدث النتيجة لا من وجهها الذى يبين به حين لم يوجد فى بيانها مقدمة
بينة بنفسها ولا مقدمة يجرى امرها على انها مبدا العلم واصل موضوع
فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن اصل موضوع
فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان السبب
فى ان لا يستعمل فى البراهين وسط من عرض غريب وان كان لازما
انه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان برهان لم وليس
الامر على ذلك فان هذا النظر الذى نحن فيه ليس كلى فى برهان الكم حتى

اذا لم يكن الشيء برهان لم ينظر في هذا الكتاب وصار ح قياسا خارجا
عن القياسات التي في هذا الكتاب فصار ذلك جدليا او مغالطيا او غير
ذلك فانه ليس يصير القياس بان ينتج شيا صدقا من مقدمات صادقة
مأخوذة من جهة هي صادقة جدليا ولا مغالطيا ولا شيء حقه ان يبان في
فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان ولا اقسام الصنايع القياسية
الاخر من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع
على ما يعطي اليقين بالان فقط وعلى ما يعطيه مع الان اللم فيكون العارض
الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في
كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقين وكفى سقوطا بقول من يقول
ان ما لا يعرف له علة لا يكون له يقين فانه يوجب بان لا يكون يقين
كالباري اذ لا سبب لوجوده فيعرف بانه ضايع السعي في طلب العلم
اذ هو فاقد للشيء الذي يطلب له العلم وهو اليقين بالباري تعالى جده
بل فيجب ان يعلم ان العلة في تزييف هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم
الاول لمن فهمه وهو ان هذا العارض اذا جعل وسطا كان الاكبر اما مساويا
له واما اعم منه وكيف كان الاكبر كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا
من موضوع الصناعة وكذلك لان ما يساوي شيا يقع خارج موضوع الصناعة
فهو واقع خارجا فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض
الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا
غريبا اعم منه دل كما يدل العلامات التي هي اعم وجودا على ما قيل في الفن
المتقدم ويكون هذا البيان بيانا ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل
العرض فصل في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاولى وتتميم
القول في الذاتي وقد كان المقول على الكل في كتاب القياس مقولا
على كل واحد وان لم يكن في كل زمان وكان المقول على الكلي في كتاب
البرهان مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور
ثم قد يختلف في كتاب البرهان المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان
الكلي في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان واولا ويكون

كليا باجتماع شرايط ثلثة وكل واحد من نوعي الذاتي والعرضي قد يقال اولا
وقد يقال غير اول فاذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس و
الفصل او العرض اللازم فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على
شيء اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم
فان الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون
حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فلا يتوقف حمله على الحيوان ان
يكون محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان
والشيء الذي يكون لشيء ولم يكن لآخر ولا يكون للآخر الا وقد كان له
فهو للشيء اولا وقبل كونه للآخر اذا انتقضت اصناف ما يقال اولا وقبل
وجدته يدخل في هذه الخاصية كان بالطبع او العلية او بالمكان او
الزمان او الشرف او غير ذلك فيبقى ان كل محمول على اعم من الموضوع
فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس اذا قلنا
كل متساوي الساقين فزواياه الثلث مساوية لقائمتين فانه قد
يوجد ذلك لغير متساوي الساقين من المثلثات فاذا هو للمثلث اولا
ولمتساوي الساقين ثانيا وهذا الاول ربما كان المحمول اولا فيه اعم
من الموضوع كالجسم كان للحيوان في المثال الاول والحيوان للانسان
في المثال الاول وربما كان مساويا مثل مساواة الزوايا القائمتين
للمثلث وهذا ربما كان داخلا في الماهية كما في المثال الاول وربما
كان عرضا ذاتيا كما في المثال الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي
يعرض له العارض اولا مقوما لمهية الموضوع الذي يعرض له العارض
ذلك له ثانيا مثل المثلث فان كون الزوايا هكذا يعرض له اولا واما لمتساوي
الساقين فانما يعرض له ذلك ثانيا فيكون عارضا لجنسه وجنسه
يقومه ويمكن ان يكون عارضا اولا والعارض للموضوع مثل الزمان فانه
اولا للحركة ثم للجسم والحركة عارضا اولا والعارض للموضوع مثل الزمان
فانه اولا للحركة ثم للجسم والحركة للجسم وعسى ان لا يكون هذه الاولية معتبرة
في هذا الموضع بل ان محمولا على اعم من الذي قيل ان له اولا وان كان محمولا يكون م

عليه بتوسط مساو فكل برهان يقوم على حمل شئ على شئ غير اول فلا يكون البرهان
قام عليه بالحقيقة بل في الحقيقة انما قام على ما هو له اول فان من بين ان كل
مثلث متساوي الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين فلم يبين ذلك
في الحقيقة من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث ولكن من
شرط الاول ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان بين هذا العارض
للمثلث وبين المثلث وسايط وحدود اشتركت كلها عوارض اقرب
بل الشرط ما قدمناه اولا واما ما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن
ان يكون من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشئ بل من جملة الذاتيات
الداخلة في ماهية انواع الشئ او الاعراض الخاصية الذاتية للشئ لكن
انما يحمل على كلية الشئ الموضوع بسبيل التقابل على ما قلناه اما القسم
الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس الذي لا يقسم نوعا تحته فيكون
فصولا اولية للانواع من جهة انها يقومها ولا يقوم اجناسها ويكون فصولا
اولية للاجناس من جهة انها يقسمها ولا يقسم انواعها واما القسم الثاني
فهو من العوارض الخاصية بجنس ما التي لا يعم ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا
معينا فيتهيأ لقبول مثل ذلك العارض مثل ان الجسم لا يحتاج في ان
يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا ويحتاج في ان يكون
ضحاكا الى ان يصير اولا حيوانا بل انسانا فقد قلنا في كيفية اولية كل صنف
من الذاتيات واعلم انه فرق بين ان يقال مقدمة اولية وبين ان يقال
مقدمة محمولها اولي لان المقدمة الاولية هي التي لا يحتاج ان يكون
بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن فيه فلكثير اما
يحتاج فيه الى وسايط والمحمول انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان
مع كونه مقولا على الكل في كل زمان اوليا وما كان من الاعراض الذاتية
ليس بخاص وبالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان كان جنسه
يوجد في حده ولكن العارض ذاتي للجنس بانه نفسه يوجد في حده وقد
يكون اجناس الاعراض الذاتية للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه
عرض ذاتي واولي للعدد لكن جنسه وهو الزوج وذلك وقد يكون ذاتيا

لا للموضوع

لا للموضوع ولكن بجنسه مثل ان جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد
لانه يوجد في المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكل ما كان عرضا ذاتيا
لموضوع من الجواهر ثم لم يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب ان يكون لا محالة
ذاتيا لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما في غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا
لجنس الموضوع مثل ان التنافر والاتفاق اعراض ذاتية للنغم واجناسها ليست
اعراضا ذاتية لاجناس النغم بل ربما وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاولي
الخاص وغير الخاص مما اشرنا اليه لك اشارة ما وسهل لك من ذلك ان تعلم
ان من المحمولات الاولية مقومة لماهية الشئ ما هي خاصة كالحدود وكبعض الفصول
كالحساس للحيوان ومنها ما هي غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض
الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى ان
الناطق مشترك للانسان والملك والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص
واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة لحال زوايا المثلث للمثلث
ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساوية
لقائمتين فانه اولي للخط الواقع على خطين المصير زاويتيهما المتبادلتين
متساويين وللخط الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة
المقابلة ولكن ليس بخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان واحدا بالذات
فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ
بدلها الخط الواقع على خطين الجاعل زاويتين جهة واحدة متساويتين
والآخر الجاعل اياهما مختلفين لكن المتبادلتين متساويتان واعلم انه
قد يكون البرهان اولا على ما ليس بحمل اولي فان الاوسط اذا كان اعم
من الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله على
الاصغر اوليا بل يكون البرهان عليه اول برهان لكنه على جزئيات الاصغر
برهان ثان وقد يجتمع الامران جميعا كالبرهان على المثلث كون الزوايا
الثلث مساوية لقائمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر
سواء كان الاصغر مساويا للاكبر كما في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس
يحق على ما هو اعم منه وعلى ما قد علمت والاعراض الذاتية قد تكون خاصة

للموضوع مثل مساواة الزوايا الثلث لقايمتين فانه ذاتي للمثلث
ومساوله وقد يكون غير خاص وذاتيا ومثل الزوج فانه عرض ذاتي للمضروب ذلك م
الفرد في الزوج ولكنه غير خاص اما انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان
العدد وهو جنس موضوعه يؤخذ في حده والعرض الذاتي الخاص قد يكون
مساويا وقد يكون انقص من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل
مساواة الزوايا الثلث لقايمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل
الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل
مثلنا به قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانه من الاعراض
الذاتية للعدد لان جنس العدد يؤخذ في حده وهو كم ولكنه اخص من العدد
من وجه لانه يوجد في بعض العدد واعم من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير
وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا فانه يقسم موضوعه
كالعدد ههنا وانواعا اخر كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن
موضوعات الاعراض الذاتية ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة
او غالية مثل الانسان لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان والجسم والكم
فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية على ما قلنا ومنها ما يشبه اجناسا
وانواعا وليست وهي المعاني التي يقال على كثير ولكن لا بالسوية وهي
لوازم غير داخلة في ماهية اشيا الداخلة في المقولات مثل الوجود والوحدة
وهما شبيهان للاجناس العالية ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث
عنها فيما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب
والممكن وقد يكون ايضا لامور اخص من الواحد والموجود وكالانواع
لها هذا ونعود فنقول قد كنا بينا ان المساواة واللامساواة عرضان
ذاتيان للعدد كما بينا انهما غير خاصين بالعدد ثم كل عدد فاما ان يكون
مساويا او غير مساو فينقسم العدد اليهما قسمة مستوفاة وايضا فان
العدد ينقسم الى الزوج والفرد قسمة مستوفاة ولكن قسمة العدد
الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة اولية لان ما ليس بعدد ولا
تحت العدد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان وايضا

جنس

جنس العدد ينقسم كذلك فان كل كم اما مساو او غير مساو فاذن القسمة اولية
الاولية بها جنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد وهي العدد قسمة
بالقياس الى جميع ما ليس بعدد وكذلك فان جنس العدد لا ينقسم بها قسمة
مستوفاة فلا نقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول ان القسمة الاولية بالاعراض
الذاتية قد يكون شيا بل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما
زوج واما فرد وقد يكون بغير تقابل كقولنا ان الحيوان منه ما هو سابح ومنه
ماش ومنه زاحف ومنه طاير ونقول ان القسمة المستوفاة الاولية اما ان
يكون بفصول فلا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفا
في الاولية على ما بيناه وان كان نسبة الاولية في كل امر واما ان يكون بعوارض اخر
هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم
اما متحرك واما ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس اولية وان كانت
القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس اذا صار
نوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد والزوج والفرد ليس يعرضان
للعدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج
والفرد عوارض لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك و لازمة م
غير ذلك لان هذه عوارض يعرض للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية
ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض شيء من هذه العوارض فهي مبادي من جهة
القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية له والقانون في غير الامرين
ان يمتحن ويأخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد ما او جسم ما
فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان يعرض له الامران في الحالين وعرضهما
اولى يكون جسم ما يصلح لان يتحرك وان يسكن ولا يجد عددا ما يصلح
لان يكون زوجا وان يكون فردا فاذن طبيعة الجنس كافية لان يتصوره
وقد عرض له واحد من الامرين ما لم ينضم اليها في الذهن فصل وقد يعرض
الامران قبل ان يلتفت الى لحوق فصل لها وليست طبيعة العدد
كافية في ان يتصور بها وقد عرض له واحد من الامرين ما لم ينضم اليها في
الذهن فصل اذا لحقته لها تيسر لك من ان يلحقها ذلك العارض وقد في يلحقها ذلك العارض م

يكون من انحاء القسمة للجنس ما ليس يستوفى ولا اولى له بل هو اولى لما فوقه
كقولك كل عدد اما زايد واما ناقص واما تحته كقولك كل كم اما زوج واما فرد
ونقول ايضا ان القسمة الذي يكون اولية للجنس من حيث القسمة و
يكون الاعراض التي نقسم اليها ليست اولية للجنس بل للنوع على اقسام
ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اوليا وخاصا بنوعه كقولنا كل
مثلث اما ان يكون زاوية منه مساوية للباقيين او يكون زاوية منه اعظم
من الباقيين مجموعتين واما ان يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من
الثالثة فالاول عارض خاص بالمثلث القايم الزاوية والثاني عارض خاص
بالمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص بالحاد الزاوية واما ان يكون
كل واحد منها اوليا وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل حيوان
اما ماش واما سابح واما طاير واما زاحف فان كل واحد منها وان اوليا
لنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص
مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك او لى غير خاص ونقول ان السبب في
انه لم قيل ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليس بنوعين او فصلين
مقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف بمبلغه وهو كال حقيقته وماهيته
ويعرف ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف به الزوج والفرد الا بنظر انه هل ينقسم
بمتساويين او ليس ينقسم بمتساويين فيكون نوعه وهو مبلغه لا يقتضى
ان يكون بينا له الانقسام بمتساويين ومقابله والزوج والفرد لا يخ
اما ان يكون كل منهما جنسا من ذلك النوع من العدد او فصل جنس او
فصلا او خاصا او يكون نفس النوع وقد علم نفس ذلك النوع فكيف
يمكن ان يكون عارضا لازما وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا له وقد
يوجد الزوجية لنوع آخر والفردية وكيف يكون جنسا او فصل جنس او شيئا
من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم معناه ومعنى ذلك العدد
ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات ولا التي تلزم في كل وقت بل الذي لا يمكن
ان يرفع كمعناها عن ما هو ذاتي له مثل معنى العدد فانه لا يمكن ان يفعل
ما العدد ويجهل ان الاربعة عدد حتى يتامل ويستبان اللهم الا ان لا

يكون

كان نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع
فيه كلي ومقدمة كلية ولا يقال كيف كانت كلية من الوجوه الثلثة بعد ان صحح
وجه الاخر لك فاذا قلت ان الشمس كذا وحكمت حكما على الشمس من جهة ما
هي شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت الا ان مانعا يمنع ان يكون شموس
كثيرة فيمنع ان يشترك في حكمك الكلي كثيرون وانت جعلته كلية فالحكم على
الشمس بالاطلاق ذاتي اولي بل كلي وعلى هذه الشمس غير اولي فهذا سبب
هذه الشبهة الواحدة واما الثاني من الاسباب الثلث فهو سبب الشبهة
الثانية وهي كانها عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما فانه لم يضع
القول على الكل فظن انه وضع وكان هناك وضع وظن انه لم يضع والثاني
ان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلي ولم يكن
في الحقيقة كليا اذ كان فقد فاته انه اولي وكان هناك حكم على واحد فظن
انه لم يحكم كليا وهذا كما يقول قايل ان التوازي اولي لخطين يقع عليهما خط
فيجعل كل زاوية داخلة من جهة واحدة قايمة وذلك لانه لا يخ شيء من خطين
بهذه الصفة الا وهما متوازيان فظن ان المقول على الكل كلي وليس كلي
لان شرط الاولية فائت لان الزاويتين اللتين من جهة واحدة وان
لم يكن كل واحدة قايمة بل كانتا مختلفين لكن كان مجموعهما مثل قايمتين
وان التوازي يكون محمولا على الخطين فهذان الخطان وذانك الخطان
يعمهما شيء التوازي موجود له اولا وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط
فيصير الداخلين من جهة واحدة معادلتين لقايمتين معا سواء كانتا
متساويين قايمتين او مختلفين واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة
الثالثة وهي شبهة توقع فيها الضرورة او الخطا اما للضرورة فاذا كان الشيء
الكلي العام لانواع مختلفة لا اسم له فبين الحكم في كل واحد من انواعه
التي هي لها اسماء سات خاصة فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم منه لفقدان
الاسم العام ظن انه اولي لكل واحد منها وان الحكم هنا عليه كلي
مثاله ان يبرهن في المقادير ان المقادير المتناسبة اذا ابدلت يكون
متناسبة ويبرهن ايضا في الاعداد ان الاعداد المتناسبة اذا ابدلت

يكون متناسبة وقد برهن كل واحد منهما فان خاصة فاذا لم يوجد الحكم للشيء
اعم منه لفقدان الاسم العام فظن انه اولى لكل واحد منهما برهان اخر ولكن
المبرهن عليه ليس اوليا لواحدة منهما بل اولى لكل كم الا ان اسم الكم لا يوضع في
صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب يوضع فيها العدد
على انه اعم جنس ولا يتجاوز وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على انه اعم جنس
ولا يتجاوز فكان اسم الكم معدوما بحسب الصناعتين وكانه ليس في احد الصناعتين
للمعنى العام اسم فظن في كل صناعة ان هذا العارض اولى لموضوع صناعة وهو
في الحقيقة اولى لجنس موضوع الصناعتين فلذلك كان هذا التبديل متعذر
في الازمان وفي النغم وفي الاقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب الذي
يقع لاجله ان برهن لا على العام الذي الحكم عليه اولى بل على انواعه اما فقدان الاسم
على ما قلنا واما لان العام الاول خارج عن اعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية
واما لان البرهان على العام صعب جدا ولكنه على نوع نوع من احوال تخصيص ذلك
النوع سهل واما لان العام لا ينقص بحد الخيال لانه جنسي والنوعيات التي
تحته فيكون اقرب الى الخيال فليصيب بجزائه ويكون شان ذلك العلم ان
يبرهن عليه بتخييل ما كان كالتشكيلات الهندسية وهذه المعاني كلها مجتمعة
في مسئلة القيد فان اسم الكم غير جار في الصناعتين وايضا الكم ليس من
موضوعات احد الصناعتين وايضا فان البرهان انما يسهل اقامته على
المقادير من جهة حال الاضعاف ويقوم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون قد
قام على كل من جهة تخصه وصعب اقامته بتجويعها جميعا وايضا لا يجعل المقدار
والعدد بالتشكيل والتقريب من الوهم اسهل من تخييل الكم ولهذا السبب لم
يوضع للكم بحيث يخصه كما وضع لانواعه بل لم ينسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار
مباحث كثيرة بل اخص اكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة اذ نسبة
الاحكام الى النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى
المقدار المطلق بحكم القياس الى التخييل فهذا وجه وقوع هذا الغلط من قبل
الضرورة واما اليقينية وقوعه من جهة الغلط فذلك ان ينظر الانسان اول
نظره في احاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث العام من غير ان يحس

بجعل

كيفية الوجود في استيفائها كلها او كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائها
كلها فتبين في كل واحد منها امر ابرهان عام او برهان خاص بكل واحد وله
ان نبتدي فنبين في ذلك في المثلث المطلق لانه له اولا الا ان الغلط زاغ به عنه
وحصل ابتداء نظره بالجزئيات ثم كيف يمكنه ان ينتقل الى المثلث المطلق
الا ان يعمل على الاستقراء المطلق المغالطي وهو ان ينتقل للحكم من جزئيات غير مستوفاة
او غير متحقق استيفائها الى الكل وان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة
في البرهان لانه لا يلزم من وجود اي حكم كان في جزئيات ثم لم يشعر باستيفائها
يقينا ان يحكم بالحكم اليقيني على الكل واما الحكم الاقناعي الشبيه باليقين فقد يجوز
ان يحكم به وليس هذا المغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لان هذا الناظر
في الجزئيات من المثلث كيف يبينه للشيء الذي هو المثلث المطلق ما لم
يتقن استيفاء الاقسام اليقيني الذي لو كان حصل له كان له بعده ان
ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي الحكم له اولي وعليه كلي واذا لم ينتبه لذلك
حسب ان الحكم اولى لتلك الجزئيات وظن الحكم على كل صنف منها كظن صاحب
هذا الكتاب ومن اراد ان لا يصل في معرفة ان الحكم اولى فيجب اذا كان الحكم
مقارنا لمعان مختلفة ان يمتحن اولية الحكم بان يرفع جملة المعاني الا
ويبدل ذلك الواحد دايما تماما اذا اثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم واذا
وان بقيت البواقي لو امكن ذلك ارتفع الحكم فالحكم له اولا مثال هذا مثلث متساوي
الساقين من نحاس وهو ايضا شكل فاذا رفعت تساوي الساقين وكونه
من نحاس واثبت المثلث وجدت كون ثلث زواياه مثل قائمتين ثابتا
ولو امكن ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن انما لا يبقى
لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم
ثم من جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس يجد الحكم ثانيا مع رفع
الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل يجد الحكم مرتفعا مع وضع
الامرين ورفع المثلث فيجتمع من الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث الغير

فصل في تحقيق ضرورية المقدمات البراهين ومناسبتها ثم ان مقدمات
البراهين يجب ان يكون ضرورية وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية

لذلك ح

قبل الان ما يكتسب بتوسط ما يجوز ان لا يكون ثابتا لا يتغير بل النتيجة الضرورية
يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان تغير والامور الضرورية على وجهين
امور ضرورية في اللزوم من غير ان يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة
وهذه لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا ينفع في العلوم اليقينية وضرورية كسبه
في الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة بذاتها اما الداخلة في حد الموضوع فهي
ضرورية للموضوع في جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فالموضوع لها
ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في اللزوم اما على الاطلاق واما على المقابلة
والتي على المقابلة فالماخوذة منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم للنوع الواحد
فان كانت مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليست داخلة في
البرهان على الامر الضروري من حيث ما هو ضروري واما كيف يرتب هذه ليكون
منها العلم اليقيني فنقوله بعد قالوا وكل قول ينتج به امر ضروري وليس ضروريا
فان للمعاند ان يقول ان الملزوم الذي وضعته ليس دائم الوجود فان
كان ابطال النتيجة المدعاة انها ضرورية يكون بهذه السبيل فاذن استحكام
قوة اليقين والضرورة فيهما هو بان لا يكون فيهما هذا المطعن فتبين من هذا ان
الذين يقتصرون في اخذ المبادي على ان يكون صادقة في نفسها او مقبولة
او معترفا بها عند قوم او امام او مشهورة اي يعترف بها كافة الناس ويرائها
غير ان يكون اولية الصدق وربما كانت غير صادقة كما تعرف في كتاب الجدل
فقد يضلون السبيل فان استعمال المقبولات والمشهورات وامثالها
في طلب اليقين مغالطة او غلط او بلاهة او يمكن ان يكون كاذبة واما الصادقة
فاذا لم يكن مناسبة للجنس الذي فيه النظر وكانت خارجية غريبة لا تبين
شيئا من الجهة التي تمثلها يقع اليقين العلم وان كان يقع بها يقين ما لانها
لا يدل على العلل اذ العلل مناسبة للشيء وانما يعطي صدق النتيجة فقط
لا ضرورة صدقها ولمية صدقها وليس كل حق مناسبا وخصوصا اذا
لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير ذاتي وغير ضروري للاصغر فلا يخلو اما
ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان لم يكن ضروريا كان اليقين بنسبته
الى الاصغر غير ثابت فلم يكن يقينا محضا الا ان يكون البرهان عليه من جهة

ماهو

ما هو ممكن لا من جهة ما هو موجود بالضرورة وان كان ضروريا فانما هو ضروري في نفسه
ليس ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن الاصغر لانه
هذا م غير ضروري له فح لا يبقى الشيء الذي كان علم بتوسط فيزول ح اليقين والشيء
موجود في نفسه فانا اذا علمنا ان الانسان حيوان لانه يمشي وكل ماش
حيوان فاذا لم يمش بطل عنا العلم الذي اكتسب بتوسط المشي فلم يدر
انه حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه باق فان قال قائل ان هذا
اليقين لا يزول وان زال الحد الاوسط لان قولنا كل ماش حيوان معناه
كل شيء موصوف بانه ماش وقتا ما فهو حيوان دائما ما دام ذاته الموضوعة
للمشي موجودة فان كل شيء موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم
يمش على ما علم في كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية
لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشي ولو وقتا ما ضروري والنتيجة
عن هذين ضرورية كما علم فالجواب عن هذا انما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة
الى قياس برهاني لولا ذلك لم يفد اليقين وذلك لان الكبرى الفرعية
الماخوذة ضرورتها على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب
البرهان وهي قولنا كل ماش بالضرورة حيوان حقيقتها ان كل شيء من شانه
ان يمشي فهو حيوان بالضرورة فلا يخلو اما ان يكون عرف بالعلة ان كل ما من
شانه ان يمشي فهو حيوان او لم يكن عرف بالعلة فان كان لم يعرف بالعلة
والكلية لم يكن اليقين ثابتا حقيقيا على ما اوضحنا [illegible] وان كان عرف
فانما اكتسب اليقين بقياس العلة والمشي [illegible] ان يكون من الاعراض
الذاتية بالانسان من وجه وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل في الابواب المتقدمة
فيكون انما صار هذا القول برهانيا لان الاوسط فيه عرض ذاتي وهو المشي
ثم ان تحقيق حال المقدمتين اذا عرفنا باليقين يرجع بالمقدمتين في
القوة الى مقدمتين كلاهما ضرورية وذلك لان قولنا كل واحد مما يمشي
وقتا ما فانه حيوان بالضرورة فقواه قوية قوة قولنا كل ما من شانه ان يمشي
ويمكن ان يمشي ويصح ان يمشي فانه حيوان بالضرورة وقولنا كل انسان
يمشي فانه في قوة قولنا كل انسان يصح ان يمشي ومتى صدق صدق هذا

معه واذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى يصح اليقين
بها وكان قولنا كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان قولا يقينيا معلوما بعلته
الاوسط عارضا ذاتيا للحيوان باعتبار من كان القياس برهانيا
كانك تقول كل انسان يمكن ان يمشي ويصح ان يمشي وكل ما امكن ان
يمشي وصح ان يمشي فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس
انتج يقينا وليس يضير في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل
فانه ليس اليقين انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كونه
بالفعل هكذا لم يقع يقين بل وقوع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا
ولو لم يكن في قوة ذلك استحال وقوع اليقين منه وكما انه قد يمكن ان
ينتج نتايج صادقة عن مقدمات كاذبة لم يكن صدقها هناك من جهة غيره
القياس بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة فلذلك قد يمكن ان ينتج
نتيجة عن مقدمات غير ضرورية وكان النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك
من جهة عن القياس بل من جهة انها كان بذاتها صادقة وان من نفس تلك
الحدود توجد صادق نتيجها بالعرض كذلك النتيجة الضرورية وههنا لا يكون
ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية في قوة
الحدود ان يغلب على نحو نتيجها ضرورية وكما ان هناك وقد يشك
من احس بكذب المقدمات فلا يدري ان النتيجة صادقة او كاذبة وان
كانت صادقة في نفسها ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه اخر كذلك هناك
فلا يدري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه اخر يلوح
مع تلك المقدمات وفي قوتها او لا يلوح وكما ان هناك لم يكن يمكن كاذبة
عن صوادق كذلك ههنا لم يكن غير ضرورية ونسبنا الحد الاوسط ضروريتان
والمقدمات العرضية وان كانت لا ينتج شيئا ضروريا فقد ينتج بالضرورة
وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج بالضرورة
وليس كل قياس ينتج ضروريا فاذا كان القول منتجا بالضرورة وان لم ينتج
ضروريا فانه لا يعرى عن فايدة بل لابد من ان ينتفع فايدتان احدهما العلم
بوجود شيء وان لم يكن يقينا ثانيا يجهل سببه وفرق بين العلم المطلق

وبين

وبين العلم اليقيني كانه فرق بين ان يعرف ان كذا كذا وان يعرف لم
كذا كذا وهذا وان لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان و
الثاني الزام الخصم والمخاطب عند ما سمع بتسليم المقدمة وهذا بعيد عن
ماخذ البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على
تسليم الحق اياها وان يكون ضرورية ولا يكون ضرورية على النحو الماخوذ
في البرهان الا ان يكون محمولاتها مع ضرورتها ذاتية على احد وجهي الذاتي
فان الضروريات الخاصة بكل جنس اما اجناسها وفصولها واما
عوارضها الذاتية وما سوى ذلك فهي اما ضروريات غريبة واما غير ضرورية
بل اعراض مطلقة ولا يعلم منها المبتة البتة واذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا
والاكبر للاوسط ذاتيا لم يكن ان ينتقل من علم الى علم اخر بل تبين كل علم
بمقدمات خاصة مثل الهندسيات براهين خاصة بالهندسة والعدديات
بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم منقول او بيان غريب الا فيما يشترك فيه
وسيتضح هذا فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة والله اعلم فصل في موضوعات
العلوم ومباديها ومسايلها وافتراق مباديها ومسايلها في حدودها
المحمولة ونقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي و
موضوعات ومسايل فالمبادي المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة
ولا يبرهن هي في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها عن ان يبرهن
فيها وانما يبرهن في علم فوقها واما لدنو شانها عن ان يبرهن في ذلك العلم
بل في علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث الصناعة
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها والمسايل هي القضايا
التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعها او عوارضها و
هي مشكوك فيها حالها فيستبرا في ذلك العلم والمبادي منها البرهان
والمسايل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض
في ما عليه البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله ذلك هو الموضوع و
الذي منه المبادي ونقول ان المبادي على وجهين اما مبادي خاصة بعلم
علم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل

مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مبادئ عامة وهي على قسمين اما عامة على
الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب واما
عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية يشترك
فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يبعد
في مال التقدير ما فان هذه الاشياء هي المساويات في الكميات وذووها لا غير فان
المساواة لا يقال لغيره ماهو كم او ذو كم الا باشتراك الاسم والمبادئ الخاصة التي
موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها او اجزاء موضوعاتها ان كان لها
او عوارضها الخاصة فهي المبادئ الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع
او غير خاصة به بل بجنسه مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد وان
كانت استعمالها في الصناعة تخصصها بها لان المساوي في الهندسة مساوي
وفي العدد مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة والمضادة في مقدمات من
العلم الطبيعي والخلقي على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليس خاصا بموضوع
الهندسة ولا موضوع الحساب ولا المضادة وايضا بموضوع العلم الطبيعي من
جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان مما هو
من العوارض الذاتية محمولا على موضوع العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه
في المبادئ كانت المبادئ خاصة كقولك كل عدد زوج ينقسم بمتساويين
والمنقسم بمتساويين خاص لجنس موضوع الزوج وان قلنا كل
عدد ينقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع
واما اذا كان الموضوع في المبدا خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه
فهو مبدا غير خاص والمبادئ العامة يستعمل في العلوم على وجهين
اما بالقوة واما بالفعل واذا استعملت بالقوة لم يستعمل على انها مقدمة
وجزء قياس بل استعملت بقوتها فقط فقيل ان لم يكن كذا حقا فمقابله
وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب
لان هذا مشهور مستغن عنه الا عند تثبيت المغالطين والمعاندين
واذا استعملت بالفعل خصصت اما في جزئيها معا كقولنا في تخصيص
هذا المبدا المذكور في علم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين

نقد

هذه المحمولات المقومة الذاتيات ببيان ما من ليس سليم الفطرة كانه على
المبادئ الاولية وايضا قد برهن على وجود شيء ما اذا كان عرف بعوارض و
لم يتحقق جوهره فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى شيء او له فعل او انفعال
ولم يكن عرف ذاته مثل انا نطلب هل النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس النفس
ولكن انما نطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بذاتها ولكن عرفنا من جهة
ما هي مضافة الى البدن وكمال له ويصدر عنها الافاعيل الحيوانية وبالجملة
اذا عرفنا من جهة انها شيء هو كمال كذا او مبدا لكذا فيكون بعد ما عرفنا
ذاتها فلا يكون عرفنا ذاتها فوضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها فاذا
لم يكن وضعنا بالحقيقة ذاتها طلب حمل امر آخر عليها وذلك الامر جنس
لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية بل جنسا
لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب
حيث لا يكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب بل عندنا منهما اسم
فقط كما يطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر و
عرفنا انه الموجود لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة
وكانت كل هيئة لمادة لا يقوم دونها تلك المادة بل يقوم لها وكان الموضوع
كل مادة متقومة الذات حامل او بل دون الهيئة التي فيها وان لم يكن الهيئة
شيء منه ولا تخلف بدلها لو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الامر الذي هو
مادة اقاويل عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا
من الصورة خيال ومن الجوهر خيال اخذنا نحتج ونقيس من غير حاجة الى القياس
بل المطلوبات في المسائل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة
كانت محمولاتها من الاعراض الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها
الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصول انواعه
واعراض اعراضه واجناس اعراض اخر وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون
محمولات الصنفين من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة
في علم الهندسة والعدد وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل
في العلم الطبيعي فان القوة من العوارض الخاصة بالموجود والمضادة ايضا

اذا استعمل في العلم كانت من العوارض الخاصة لجنسه واما الا يكون
محمولا في مسايل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي اما متحركة غيره
واما متشابهة الحركة لا مضادة فيها وان لم يتفق حركاتها في كل جهة و
اما موضوعات العلم الطبيعي فمهياة للتغير في الاضداد فاما اذا كان المطلوب
هو اللمية دون الانية فيصلح ان يجعل مقوما حدا اوسط بينه وبين مقوم
آخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر للاصغر او يكون الآخر او لا للاوسط
وبسببه يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق والحساس ثم للانسان
واقول ان كل ما لم يصلح ان يكون محمولا في المسايل البرهانية البتة سواء
كانت مبادي خاصة او مبادي عامة الا الاجناس والفصول فلا يصلح
ان يكون محمولا في المقدمات البرهانية سواء كانت مبادي خاصة او مبادي
عامة الا الاجناس والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون محمولة
على انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا
والاوسط عرضيا ذاتيا للاصغر فيكون كان الغرض يجوز ان يبتداء
فيطلب فكذلك جنسه او فصله وايضا يجوز ان يكون الاوسط جنسا له
للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط ففي هذه الجهة يدخل الاجناس التي
والفصول في جملة المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود العرض
لفصل الشيء او لجنسه اوضح منه لشيء جاز ان يتوسط الفصل او الجنس في
ذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف للشيء او المفصول بالعرض
اعرف للشيء جاز ان يتوسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر
فليس يقع الا على الوجه المحدود فان طلب طالب وقال لما كان من
حق الجنس ان لا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الاصغر
ولا يعرف وجود جنسه فالجواب عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس يحمل
حمل على النوع وجها من الوجوه الحمل البتة بل ما لم يخطر معناه بالبال مع
معنى النوع بالبال ولم يراع البتة النسبة بينهما في هذا الحال امكن ان
يعقب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
الى الجنس فيجوز ان يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر الجنس

ولاحمل

ولاحمله بالفعل بالبال ولا يحمل لكنه اذا اخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على
ما يحمل عليه النوع فان فرض ذلك النوع وحده ولم يلتفت الى حمل النوع عليه
لم يخطر الجنس بالبال البتة وذلك اولى فان المخطر اياه بالبال كان يخطر و
لا يخطر الجنس بالبال فيكف اذا لم يخطر البتة فصل في اختلاف العلوم واشتراكها
بقول مفصل ان الاختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك
السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف موضوع واحد ولنفصل اقسام
الوجه الاول ونقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق
من غير مداخلة مثل اختلاف موضوع الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع
هذا في موضوع ذلك واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الآخر
في شيء وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين شيء اعم كالجنس و
الآخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصة بالنوع واما ان يكون في الموضوعين
شيء مشترك مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس
الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في جسد الانسان
واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية واما
القسم الاول من هذين النوعين فاما ان يكون العام فيه عمومه عموم الخاص عموم
الجنس او عموم اللوازم مثل الواحد والموجود ولنوخر الان هذا القسم و
اما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات على انها
من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس العارض
النوع فمثل موضوع العلم الطبيعي وموضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى
عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم يقسم على قسمين قسم
يجعل الاخص من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزء من النظر في الاعم
وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الاعم ولكن يجعل
علما تحته والسبب في هذا الانقسام ان الاخص اما ان يكون انما صار
اخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا
فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال بل يتناول جميع
مطلقا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص

جزء من العلوم الذی ینظر فی الموضوع الاعم واما ان یکون النظر فی الاخص و
ان کان بفصل مقوم فلیس من جهة ذلک الفصل المقوم وما یعرض له
من جهة نوعیته مطلقا بل من جهة بعض عوارض ذلک الفصل و لواحقه مثل النظر
الطبیب فی بدن الانسان فان ذلک من جهة ما یصح و یمرض فقط وهذا یفرد
العلم بالاخص عن العلم بالاعم و یجعل علما تحته کان الطب لیس جزءا من
العلم الطبیعی بل علم موضوع تحته واما ان یکون الشیء الذی صار به اخص
لیس یجعله نوعا بل یفرده صنفا وعارض و ینظر فیه من جهة ما صار به اخص و
صنفا فیبحث ای عوارض ذاتی یلزمه وهذا ایضا یفرد العلم عن العلم الاعم و یجعل
علما تحته وبالجملة فان اقسام الموضوعات المخصصة التی العلم بها لیس جزءا
من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم تحت ذلک العلم اربعة احدها ان یکون الشیء
الذی به صار اخص عرضا من الاعراض الذاتیة و یجعله معینا فینظر فی اللواحق
التی یلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلک العارض فقط کالطب
الذی هو تحت العلم الطبیعی فان الطب ینظر فی بدن الانسان وجزء من
العلم الطبیعی ینظر ایضا فی بدن الانسان ینظر فیه علی الاطلاق و یبحث
عن عوارضها الذاتیة علی الاطلاق التی یعرض له من حیث هو انسان لا من حیث
شرط یقترن به واما الطب فینظر فیه من جهة ما یصح و یمرض فقط و یبحث عن
عوارضه التی له من هذه الجهة والقسم الثانی ان یکون الشیء الذی به صار
اخص من الاعم عارضا غریبا لیس ذاتیا ولکن هیئة فی ذات الموضوع لا نسبة
مجردة وقد اخذ الموضوع مع ذلک العارض الغریب شیئا واحدا ونظر فی
العوارض الذاتیة التی یعرض له من جهة اقتران ذلک الغریب مثل النظر فی الاکر
المتحرکة تحت النظر فی المجسمات او الهندسة والقسم الثالث ان یکون
الشیء الذی به صار اخص من الاعم عارضا غریبا ولیس هیئة فی ذاته ولکن
نسبة مجردة وقد اخذ مع تلک النسبة شیئا واحدا ونظر فی العوارض الذاتیة
التی تعرض له من جهة اقتران تلک النسبة به مثل النظر فی المناظر فانه یاخذ مقرونة
بالبصر فیضع ذلک موضوعا و ینظر فی لواحقها الذاتیة وهی کذلک لیس من
الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلثة یشترک فی ان الشیء

المقرون

المقرون به العارض الموصوف هو من جملة الطبیعة الموضوع للعلم الاعلی
من العلمین فیحمل موضوع الاعلی علیه والقسم الرابع ان لا یکون الاخص
یحمل علیه الاعم بل هو عارض لشیء من انواعه کالنغم اذا قیست الی موضوع العلم
الطبیعی فانها من جملة عوارض یعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبیعی و
مع ذلک فقد اخذت النغم فی علم الموسیقی من حیث قد اقترن به امر غریب
منها ومن جنسها وهو العدد فیطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلک الغریب
بها لا من جهة ذاتها وذلک کالاتفاق والاختلاف المطلوب فی النغم فی
یجب ان یوضع لا تحت العلم الذی فی جملة موضوعه بل تحت الذی منه
ما اقترن به وذلک مثل وضعنا الموسیقی تحت علم الحساب وانما قلنا
لا من جهة ذاتها لان النظر فی النغمة من جهة ذاتها نظر فی العوارض موضوع
العلم الاعم او عوارض انواعه وذلک جزء من العلم الطبیعی لا علم
تحته والفرق بین هذا القسم والقسم الذی قبله اعنی القسم الذی جعلنا
مثاله الاکر المتحرکة ان ذلک العلم لیس موضوعا تحت العلم الناظر فی العارض
المقرون به بل تحت العلم الذی ینظر فی العلم لموضوعه اذ علم الاکر المتحرکة لیس
تحت الطبیعیات بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت العلم
الناظر فی العارض المقرون به لان الموسیقی لیس تحت الطبیعی بل تحت
الحساب واما الذی عمومه عموم الموجود والواحد فلا یجوز ان یکون العلم
بالاشیاء الذی تحته جزءا من علمه لانها لیست ذاتیة علی احد الوجهین الذاتیة
فلا العام یؤخذ فی حد الخاص ولا بالعکس بل یجب ان یکون العلوم الجزویة
لیست اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان لجمیع الموضوعات فیجب ان
یکون سایر العلوم تحت العلم الناظر فیهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا
یکون العلم الناظر فیهما تحت علم آخر ولان ما لیس مبداء لوجود بعض الموجودات
دون بعض بل هو مبدأ لجمیع الموجود المعلول فلا یجوز ان یکون النظر فیه
فی علم من العلوم الجزویة ولا یجوز ان یکون بنفسه موضوعا العلم جزوی لانه
یقتضی نسبة الی کل موجود ولا هو موضوع العلم الکلی العام لانه لیس
امرا کلیا عاما فیجب ان العلم به جزء من هذا العلم ولانا قد وضعنا ان من

یکون من

مبادى العلوم ما ليس بينا بنفسه فيجب ان يكون في علم آخر واما جزئي مثله او اعم منه
فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادى ساير العلوم يصحح في هذا العلم
فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة
مثلا انه ان كانت الدايرة موجودة فالمثلث الفلاني كذا او المثلث
الفلاني موجود واذا اخذ الفلسفة الاولى يبين وجود المقدم فيبرهن ان وجود
المقدم كالدايرة مثلا موجود فحينئذ يتم برهان ان ما يتلوه موجود فكان
علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطي والصناعات المشتركة في موضوع
هذا العلم ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية والفلسفة
الاولى يفارق الجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي مبدء النظر وفي
غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما ينظر في العوارض الذاتية
للموجود والواحد ومباديهما ولا ينظر في العوارض الذاتية لموضوعات
علم علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع
كان ذاتيا او غير ذاتي فلا يقتصر ولا واحد منهما على عوارض منها على عوارض
الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعه
وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلما كان مستقيما
او معوجا الكل بحسب صناعته وقد يفارقهما من جهة المبدا لان الفلسفة
الاولى انما يأخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل
فمبداه من المقدمات الذائعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية
فمبداه من المقدمات المشبهة بالذائعة او اليقينية من غير ان يكون
كذلك في الحقيقة وقد يفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة
الاولى اصابة حق اليقين بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل
الارتياض في الاثبات والنفي المشهور بتدرجا الى البرهان ونفعا
للمدينة وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل وذلك العدل ربما كان
بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع والذي بحسب المعاملة وان
يكون الالزام واجبا مما يسلم وان لم يكن الالزام حقا ولا صوابا
واما الذي بحسب النفع فربما كان باطلا وربما كان بالصواب المحمود

وغاية

وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة والقهر بالباطل واعلم ان اختلاف
العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون على وجهين وانه اما
ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والآخر
في الموضوع من جهة ما مثل ان الانسان قد ينظر فيه جزء من العلم
الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم
الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة انه يصح ويمرض
واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة
التي ينظر فيها الآخر فمنها مثل ان جسم العالم او جرم الفلك ينظر فيه المنجم
والطبيعي ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط
هو انه له مبدا حركة ويكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط و
هو من جهة انه له كما فانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك
الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله احوال يلحق الكم وذلك
يجعل نظره من جهة ما هو طبيعة بسيطة هي مبداء حركة ولا يكون
على هيئة مختلفة في اجزايه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون في
بعضه زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة يفعل صورا
متشابها واما المهندس فيقول ان الفلك كري لان مناظره
كذا او الخطوط الخارجة اليه توجب كذا فيكون الطبيعي ينظر من جهة
القوة التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسايل
ان يتفقا لان الموضوع واحد وفي الاكثر مختلفان ونقول
من رأى ان العلوم المشتركة اما ان يشترك في المبادى واما ان يشترك
في الموضاعات واما في المسايل والمشتركة في المبادى فليس نعني
بها المشتركة في المبادى العامة لكل علم بل المشتركة في المبادى التي تعم
علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة
كالهندسة والعدد في المبداء الذي ذكرناه واما ان يكون المبداء
الواحد منها اولا والثاني بعده مثل ان الهندسة وعلم المناظر

ولا يجوز ان يكون هيئة التي
يكون عليها الكون المقابل للفساد
وان استحالة تم

بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا المبدأ لكن الهندسة اعم
موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ اولا وبعده للمناظر
وكذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ في علم مسئلة
في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي الموضوعين
بالعموم والخصوص فيبتني شيء في علم اعلى ويؤخذ مبدأ في علم اسفل وهذا يكون
مبدأ حقيقيا او يبين شيء في علم اسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الاعلى وهذا يكون
مبدأ القياس الينا واما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص
بل هما مثل الحساب والهندسة فيجعل مسائل احدهما مبادي لمسائل آخر
فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من كتاب الاسطقسات عددية قد برهن
عليها قبل في المقالات العددية وهذا لا يمكن اذا لم يكن بين العلمين شركة
في موضوع او في جنس موضوع واما الشركة في المسائل فهو ان يكون المط
فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع
اشتراك في العلمين في الموضوع فاذن الشركة الاولية الاصلية التي
للعلوم هي على موجب القسم الثالث وهو الشركة في الموضوع على وجه من
الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم والآخر اخص
كالطب والعلم الطبيعي والهندسة والمخروطات وساير ما اشبه ذلك و
اما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر
والطب والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذ
الاعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا
لذلك كما ان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي و
اذ قد تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات وللمبادي والمسائل
فيجب ان نتكلم في نقل البرهان من علم الى علم والله اعلم فصل في نقل البرهان
من علم الى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد نقل
البرهان يقال على وجهين فيقال احدهما على ان يكون شيء مأخوذا متقدمة
في علم ويكون برهانه في علم آخر فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم
اي يحال به على العلم ويقال على وجه آخر وهو ان يكون شيء مأخوذا في علم

على انه مطلوب ثم برهن عليه برهان حده الاوسط من علم آخر فيكون اجزاء
القياس وهي الحدود صالحة للوقوع في العلمين كما برهن على زوايا مخروط
البصر في علم المناظر في تقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزوايا
هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذا البراهين التي تقدم على الاعداد
التي في علم التأليف وان كان الداعي الى هذا الاشتراك ما نسبته في نفس الامور
بل ضرورة ما على ما هيئته ونحن نعني ههنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم
الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الآخر وبالجملة يجب
ان يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في آثاره اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا
الوجه هو ان يكون احدهما تحت الآخر فحينئذ يجوز ان ينتقل البرهان من العام
الى الخاص فيكون العام يعطي العلة للخاص على ما سنوضحه بعد واما اذا
اشتركا في الموضوع على الوجوه الاخرى فيمكن ان يتفقا في القياس فانه
اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات
والاكبر عارضا لذلك الجنس او ذلك المقوم وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات
او كان الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا آخر او جنس
عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو المأخذ الثاني من البرهانيات ليس
غيرها على ما اوضحنا كان نحو النظر في العلمين واحدا وان لم يكن هكذا
لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا بل عساه ان يكون برهانيا في احدهما
غير برهاني في الآخر او هو في كليهما غير برهاني اذ بينا ان البرهان لا يخلو عن احد
هذين المأخذين واشبعنا القول فيه ثم من المح ان يتفق في احد المأخذين
علمان متباينا الموضوع او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب
ليس للمهندس ان يبين هل الاضداد بها علم واحد ولا ان الاضداد
ليس من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له او لجنسه واذا كان
الامر على ما حققناه فيجب ان يعلم انه انما ينتقل البرهان من علم اعلى الى علم
تحته كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر والعددية تستعمل في
التأليف ويجب ان لا يتفق بحثا علمين متباينين في الموضوعات
والاعراض وان لا يكون شيء من العلوم يظن في الاعراض الغريبة التي

تعرض للشيء لا بما هو مثل الحسن والقبيح اذا استعملا في الشكل والخط والمقابلة
اذا روعيت بين المستدير والمستقيم فان امثال هذه وان كانت يوجد بوجه
ما في موضوعات الهندسة فليست بعرض لها بما هي هي بل عوارض غريبة خارجية
قد يعرض لاشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة هذا وقد قيل
في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات البرهان كلية حتى يكون
يقينية لا يتغير بتغير الامور الشخصية ووجب ان يكون نتايجها ايضا كلية ودائمة
ووجب ان لا يكون برهان على الاشياء الفاسدة الجزوية بل على احوالها
قياس ما يدل على ان الامر هكذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان
لا يتغير ولا ايضا بها علم الا العلم الذي بطريق الفرض فاما اليقين فانما يكون
بالحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره ثم عرض واتفق ان دخل هذا الشخص تحت
ذلك الحكم دخولا لا يقتضيه نفس يقين ذلك الحكم ولا الشخص يقتضي دوام الحكم
فليس احدهما يقتضي دوام النسبة من الاخر فاذن النسبة بينهما عارضة
وقتا ما فالعلم اذن بالجزوي اعني الشخص علم بالعرض ولذلك اذا زال عن
عن الحس وقع فيه شك ولو في الذاتيات مثل ان هل زيد حيوان فانه ان مات
او فسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد
برهان كانت احد المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما فاسدة
فلان المقدمات لو كانت دائمة فكان دايما يوصف الشخص الفاسد بالاكبر
ولو بعد فساده وهذا محال واما غير كلية فلان الكلي يبقى وهذا الشخص قد فسد فكيف
يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكلي محمولا ابدا ما دام وقتا ما وح ان يكون
برهان وليست المقدمات كليتين دائمتين فاذن لا برهان على الفاسد
ولا قياس ايضا كلي بل قياسات في وقت وسنين بعد ان كل حد
فاما ان يكون مبدا برهان او تمام برهان او نتيجة او يكون برهانا متغيرا منقلبا
ويكون الاجزاء التي للحد مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها
فلا حد لها ثم الفاسدات انما يفارق كل واحد منها اما شيئا خارجا
من نوعه او شيئا في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج من نوعه فيجوز ان يكون
بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص بل بما له

طبيعة

طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانما فانه يفارقها باموره غير ذاتية
بل بخواص له عرضية ويمكن ان يكون مشاركة في نوعه بالقوة بلا نهاية ولا مع
كل واحد منها فصل آخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع الواحد
متفقة كلها في الذاتيات فاذن لا يجوز ان يحد الشخص الفاسد وتحص
المشارك في نوعه الاقرب حدا يكون له بما هو شخص لانه مهما يقول كان ذلك
القول من عرضيات لا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة واما القول الذي
من الذاتيات الذي يعرف لا من اشخاص نوعه بل من ساير الانواع فليس له
لانه هذا الشخص بل لانه له طبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد ايضا بالعرض
مثل البرهان ولقايل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان يكون
كلية لا محالة ونحن قد علمنا ان من المقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك اذا
كانت المطالب جزئية والبرهان الجزئي وان لم يكن في شرف البرهان الكلي
فانه برهان يعطي اليقين والعلة كان البرهان السالب وان لم يكن
في شرف للموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات
فيكون الجواب ان الكلي يقال على وجهين فيقال كلي بقياس للشخص
المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كلي سواء كان على كله او بعضه او مهملا
بعد ان يكون الموضوع كليا ويبقى كلي بقياس الجزئي والمهمل ويراد به ان
الحكم على موضوع كلي وعلى كله والمقدمة الجزئية غير الشخصية فان موضوعها
كلي والبعض ايضا الذي يختص بالحكم منها وان لم يكن معينا فانه في الاكثر
طبيعة كلية كقولنا بعض الحيوان ناطق فاذن الوجه الذي اشترطناه
في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزوية ولا يدخل فيه الشخصية وقيل في
التعليم الاول ولان الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن
عليها ويحد مثل كسوف القمر فجرى ان يشك شاك انه كيف وقع لها مع
فسادها برهان وحد والجواب ان كسوف القمر على الاطلاق نوع ما فانه
مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة وذلك النوع طبيعة كلية معقولة
فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية دائمة يقينية ولكن الكسوف
في وقت ما وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس يقين بصورة كسوفا

فربما في وقت حالة وصفة كذا يمتنع ان يقال على كثير حتى يكون في وقت ما
بتلك الصفة كسوفات كل شمسية او قمرية كما ليس تصور الشمس والقمر يمنع
ان يقال على كثيرين وعلى ما سلف منا كل شرحه فاذن انما صار الكسوف
الواقع في وقت كذا غير كثير لا لان معناه اذا تصور منع ان يقع فيه شركة
بل اتفق بفقدان امور اخرى من خارج ولا شيء لها اوليست الشمس الا
واحدة والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا او عرض للكسوف ما عرض للقمر
نفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف ما معين يمتاز اليه في
وقت ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول ساير الفاسدات
وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف
على الاطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان ومكررا او جوز الوهم وجوده
معه ولقايل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهان كلية لا يبتني
الا بيان ان الفاسد لا يبقى به يقين فكيف صار القوم يثبتون ان الفاسد
لا برهان عليه ولا يثبتونه الا لان مقدمات البرهان كلية فالجواب ان الغرض
ليس ذلك ولكن معنى هو انه لما كان معنى الحكم اذا اخذ مقولا على الموضوع القول م
وليس دايما في كل واحد منه حتى لم يكن كليا بحسب الكلي في البرهان اعرض الحكم
للشك وللانتقاض اذا كان يتغير في البعض من الاعداد والمتغير لا يقين به
اذا اخذ مطلقا كذلك حال الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع و
ليس دايما في كل وقت لم فيعرض الشك والانتقاض اذا كان يتغير في
البعض من الازمنة والمتغير لا يقين به فكانه يقول ان السبب الذي لا يرفع
في الامور العامية حاجة الى ان يكون مقدمات البراهين عليها كلية و
منع اليقين هو موجود في الحكم على الشخصيات وذلك هو التغير وعدم الدوام
فيكون هو ورود الشبهة على العلة لا لان يكون نفس مقدمة بيان فصل في
تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون
اختلاف العلمين في اعطاء اللم والان وقيل في التعليم الاول انه يجب
ان لا يقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة فقط
ولا على ان يكون مع ذلك اولية غير ذات اوساط فقط لكن يجب مع

دنا

على مربع
ذلك كله ان يكون مناسبة على ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فكاد ان يكون القياس
الذي اورده بروسن الدايرة ماخوذا من مقدمات صادقة بينة بنفسها مقولة
على الكل الا ان كلامه ليس برهان هندسي لان مقدماته غير مناسبة
فبيانه كما علمت بالعرض والغرض في هذا التربيع ان يبين ان دايرة مساوية
شكل مستقيم الخطوط كثيرا كيف كان عدد اضلاعه فانه يمكن ان يحل
الى مثلثات مثلا ثم يمكن ان يوخذ لكل مثلث مربع مساو لها وبجملتها
ايضا مربع واحد مساو فيكون ذلك المربع مساويا للدايرة فيكون ضلع
ذلك المربع حد الدايرة فيتبين بروس عرضيته ذلك بان الدايرة شكل
مستقيم الخطوط اكبر من كل كثير الزوايا هو فيه واصغر من كل شكل مستقيم
الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون مساويا للكل شكل مستقيم الخطوط
كثير الزوايا هو اكثر من كل مستقيم الخطوط يقع فيها واصغر من كل مستقيم
الخطوط يقع خارجا عنها فقد وجد ايضا شكل مستقيم الخطوط مساويا
للدايرة وقيل في التعليم الاول قول مجمل وهو ان الذي هذا البيان غير خاص
بطريق الهندسة بل هو عام مشترك فيه ويوجد لاشيا اخرى ويطابقها
وليست تلك الاشياء مناسبة الجنس اي مشتركة في الموضوع او
في جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس لا على شروط
البرهان ان السبب فيه انه اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع
في قوة كلامه ان الاشياء التي هي اعظم من اشيا واحدة بعينها كالاشكال
التي في الدايرة واصغر من اشيا واحدة بعينها كالاشكال المحيطة
هي اشيا متساوية اي كالدايرة وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط
المذكور قال وهذه المقدمة غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد و
بالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب واظن ان
هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس وان كانت غير خاصة بالمقادير
فهي خاصة بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس
مستعملة في العلوم مثل ان الكل ازيد من الجزو وان كل اما مساو و
اما ازيد واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير والعدد واذا

ازيدان يجعلا خاصتين باحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل
اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من الجزء وايضا قيل في المقادير
ان كل مقدار اما مساو لمقدار آخر او ازيد او انقص وفي الاعداد كل
عدد اما مساو لعدد آخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما يقال تارة
ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وتارة الاعداد المساوية
لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما انكره هذا
المتاول وبالجملة فليس انما يستعمل في العلوم الجزئية من مبادي خاصة
المحمولات لموضوعاتها بل والخواص باجناسها ايضا التي تشترك فيها
ولكن ينتقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه وهذا يمكن ايضا ان
في هذه المقدمة فيقال ان الاشكال والمقادير ذات الاشكال التي
هي اصغر من الاشكال باعيانها واكثر من الاشكال باعيانها فهي متساوية
فيصير مبدا املا يما فان لم يصر هذا مبدا فلا واحد اخذ من تلك المبادي
الاخر يصير مبدا لكن الوجه الذي عندي في هذا ان هذه المقدمة انما
ينفع اذا اخذت هكذا ان الدائرة واسطة بين اشكال بلا نهاية
في القوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك
باعيانها وههنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو اكبر من جميع الداخلة
واصغر من جميع الخارجة فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط متساويان
فان فرضت الاشكال اشكالا باعيانها ولم يفرض غير متناهية
لم يجب ان يكون المتوسطان بينهما متساويين الا ان توضع
تلك الاشكال على ترتيب مفصل وهذا لا يمكن في الاشكال الا
ان كل الشكل يفرض اصغر من الدائرة فهناك شكل آخر ايضا اكبر منه واصغر
الداخل محيط من الدائرة بل يجب ان يقع هذه والخارجة اشكالا بالقوة بغير نهاية
فيكون ح قد اختل من وجهين احدهما في البرهان والآخر في المطلوب
اما في المطلوب البرهان فلانه تكلم على امور بالقوة وجعل منها المقدمات
وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والاشكال ولا من
العوارض الذاتية لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك لانه من العوارض

الذاتية

الذاتية بالموجود وانما ينقل من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود
وما يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود الى العلوم الناظر في الاشياء تحت
الموجود اذا كانت تلك الاشياء من شانها ان يكون بالقوة وبالفعل
كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصور الهندسية فانما يؤخذ مجردة عن
المواد ويشار اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما
الخلل في المطلوب فهو شبه هذا لان ذلك الضلع المتوسط ليس مشار
اليه بالفعل انما يشير اليه على انه موجود بالقوة بين امور ما بالقوة مجهولة
والبيان الذي يبين ان ضلعا مثل هذا ليس يكون ايضا هندسيا
بل اما جدليا واما منطقيا ان من العوارض الغريبة وانا اظن انه بهذا السبب
صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجا وقيل في
التعليم الاول يجب ان يكون حد الاوسط من العوارض الذاتية والمحمولات
الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا ويكون انما قام البرهان على الشيء من
جهة ما هو هو مثلا لو اردنا ان نبين ان ثلث زوايا المثلث مساوية
لقائمتين فيجب ان ياخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية للمثلث او
لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذي للمثلث من عوارضه الذاتية
فان جاء حد اوسط من جنس آخر فيجب ان يكون من جنس اعلى وينتقل عنه
الى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظرة والحساب والموسيقى
ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل
فيكون ح العلم الاسفل يعطي برهان ان والعلم الاعلى يعطي لم وذلك
لان المقدمات تكون في العلم الاسفل ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات
او مصادرات غير معلومة العلل ومعلوم ان نتايجها لا يكون على
الحقيقة يقينية ما لم يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى فهناك
يظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل احد ذلك البرهان من العلم
الاعلى الى الاسفل فقد ادخل في العلم الاسفل ما ليس منه وقد ظن قوم
ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي اللم في المسئلة التي بعينها يعطي
العلم الاسفل فيها الان هذا غير سديد لانه على هذا التاويل يجب ان يجعل

المسئلة فيهما واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في
المسايل فيكون لا محة مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون
مشاركا في الوسط فيكون صالحا لان يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن
به في الآخر ولا يفترقان بان هذا يعطي الان وذلك يعطي اللم بل يجب ان يعلم
ان العلم الاعلى انما يعطي اللم على الوجه الذي قلناه او على وجه بيناه حيث
تكلمنا في حال الموسيقى والمناظر لا على الوجه الذي قيل وهيهنا الحقيقة فان الوجه
الذي قيل في الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو اليه الضرورة وقصور الانسان
من الاعداد ما يحتاج اليه قبل وقته لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا في امر
يحتاج الى عده ولولا ذلك لكان بالحرى ان يبرهن عن احوال الخطوط
التي توجد في المناظر واحوال الاعداد التي توجد في الموسيقى لا في علم المناظر
والموسيقى بل في علمي الهندسة والحساب وتعد نتايجها لاصحاب المناظر
والموسيقى ولكن لما كانت المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع المقدمات
التي تنفق اليها في المناظرة والموسيقى حاجة ما اذا كان ذلك كثيرا احدا لم يكن
اعدادها اعدادا استوفى بل اعدمن ذلك ما يفتقر اليه الاصول دون الفروع
او يفتقر اليه الاصول المشعور بها دون اصول لم يشعر بها بعد فلما اوقع
الامعان في الاستنباط حاجة الى مقدمات اخرى كسل عن ان يفرد على
العلمين وتلحق بالعلم الذي هي منه ولنرجع الى اختلاف معونة العلمين
على اللم والان فنقول اما هما العلمان المختلفان في العلو والدنو ففي
الاكثر انما يتم البرهان المعطي اللم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطي الاعلى
الاسفل مقدمات يؤخذ مبادي البرهان ومن هذا القبيل ايضا ان يكون
في احدهما برهان حده الاوسط علة ما اخرى قبل تلك العلة وهو علة
العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه
المسايل مردودة في العلمين والسبب في ترديدها قصور منن الناس
عن المبالغة في التميز مثاله ان العلم الطبيعي والفلسفة يشتركان في
النظر في ثبات الحركة الاولى وبيانها لكن العلم الطبيعي يعطي العلة التي
هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها

فيمتنع

فيمتنع ان يعرض فسادا وتغير والفلسفة الاولى يعطي العلة الفاعلة
المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاول التي
هي الموجود المحض فالبرهان ما في العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعي مع
انه اعطى برهانا ما فانه لم يعط البرهان اللمي مطلقا بل واعطى ان ذلك متشابه
ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة والعلم الاعلى اعطى البرهان
اللمي الدايم مطلقا واعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فيدوم
مقتضاها وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق
ووقوع الماء في قصور منها حتى ينكشف اديمها في بعض النواحي فيكون سبب
ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع سيال الى القصور والارض يابسة
لا يتشكل بذاتها بل يحفظ الاشكال الاتفاقية فاذا اتفق لاجزائها كون وفساد
بقي مكان الفاسد فغورا ولم يجتمع لاجل الباقي على الشكل الكري وبقي مكان
المكاين ربوة وكذلك الحال عند اتفاق ساير الاسباب التي يوجب نقل
جزء منها عن موضعه واما الماء والهواء وغير ذلك فكل يجتمع على شكل اذا
زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا
يجوز غيره ان يكون مقتضى طبيعة البسيط واما في الفلسفة الاولى فيكون
العلة لهذا امثلا من جهة الغاية وهو ان يستيقن الكاينات على مواضعها
الطبيعية والحال في البراهين ما قلناه فهذا اما هو على الاكثر من حال معونة الاعلى
في اللم واما في الاقل فربما اخذ العلم الاعلى مبادي اللم من العلم الاسفل بعد ان
لا يكون تلك المبادي متوقفة في الصحة على صحة مباد انما يبين في العلم الاعلى
او يكون يتبين من مبادي كل العلوم الاعلى لكن انما يبين لها كتابتا من العلم
الاعلى مسايل ليست مبادي لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الاسفل
بل كان بعض مسايل علم واحد يكون مبادي بالقياس الى بعض المسايل
منه بوساطة مسايل منه هي اقرب الى المبادي منها فلا يبعد ان يكون
مسايل علم ما يبين بالمبادي من علم آخر ثم تصير تلك المسايل مبادي لمسايل
اخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور فيكون هذا حال مسايل يبين في علم اسفل
بمبادي من علم اعلى ثم يتبين بها مسايل من علم اعلى واما ان يكون هذه المبادي

المأخوذة من العلم الاسفل لاينبين من مبادی من العلم الاعلی بوجه فذلک مثل ان
يستغنی بمبادی البين بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا کانت هذه مبادی مسایل
من العلم الجزئی هی مسایل المسایل من العلم الاعلی صارت بواسطة العلم الجزئی
مبدأ لما المسایل من العلم الاعلی لکن المبنی علی الحس والتجربة لا يعطی اللم
فی علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمکن ان يعطی اللم من هذه فی العلم الاعلی
ماکان مبنيا علی المبادی البينة بنفسها واعلم ان الامور الجزئية الحسية
والتجربية هی اقرب الی العلوم الجزئية منها الی العلوم الکلية کما ان الامور
العقلية العامة اولی بان يکون المبادی المقتضية منها مبادی العلوم
الکلية فان کان اشد عموما فهو اولی ان يکون مبدأ العلم الذی هو اشد
عموما واما العلوم التی ليس بعضها تحت بعض ولا تحت جزء معين فکثيرا
ما يکون احد العلمين معطيا فی مسئلة واحدة بعينها برهان الان والآخر
معطيا فيه برهان اللم مثل ان العلم الرياضی يعطی فی کرية الماء برهان الان
بالدليل والعلم الطبيعی برهان اللم وايضا کذلک القول فی کرية الارض وهيئته
ووقوفها فی الوسط وکرية الاجسام السماوية فان الرياضی يعطی الان و
الطبيعی يعطی برهان اللم فی جميع ذلک وکثيرا ما يتفق ان يکون احد هذين
العلمين من هذه العلوم التی ليس بعضها تحت بعض يعطی الآخر مبدأ
اللم مثل العدد للهندسة فی مسایل المقالة العاشرة ولا يتفق فی العلوم الجزئية ان يعطی
علمان معا برهان اللم لمسئلة واحدة ونحن نحرر بعد عن العلة فی ذلک فاما نوضح
بعد ان العلل کم هی وانها کيف يکون حدودا وسطی واذا کانت حدودا
وسطی فکيف يکون حتی يکون معطية للبرهان التام واما ههنا فيقول
علی الجملة ان الاسباب الاربعة مبدأ الحرکة الفاعل وما فی جملته والصورة وماهو حملة والموضوع
وما يجری مجراها والغاية وهی التمام الذی لاجله يکون ما يکون والی الشوق
مبدأ الحرکة وما يجری مجراه وقد يتفق ان يجمع هذه الاسباب کلها لشیء
واحد بالذات وربما کان الشیء ليس له من الاسباب الا الفاعل والغاية
فقط کالعقول المفارقة وربما کان للشیء جميع هذه الاسباب واذا
لم يکن للشیء مادة وحرکة فان الفاعل الذی يقال انه له فاعل فنحو

آخر يقال ويکون بسبب اليه نسبة داخلة فی صورته وکذلک غايته فکل
ما هو مجرد عن المادة فانما يمکن ان يعطی من الاسباب ما هو صوريته ويسمی
العلوم المختصة بمثله يسمی علوما انتزاعية فمن العلوم الانتزاعية ما
انتزاعيته بالذات کالعلوم المناظرة فی الوجودات التی صور ما مفارقة
للمواد علی الاطلاق ومنها ما هو انتزاعية بالحد کالعلوم الرياضية
فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات ولکن مفارقة
الحدود لها وذلک لان موضوعاتها امور غير معينة بالنوع فان
المثلث کما يکون فی خشب کذلک يکون فی ذهب وليس يقتضی طباعها
موضوعا معينا بل کيف اتفق فليس شیء من الموضوعات التی يوجد
فيه داخلة فی حدودها لهذا السبب واما الصور الطبيعية فان لکل
واحد منها مادة ملايمة لها بالنوع لا يمکن ان يوجد تلک الصورة منها
مفارقة لها ولا فی مادة اخری فطباع تلک الصورة مختصة بتلک المادة
فلذلک تدخل المواد فی حدودها والامور الطبيعية هی التی يجتمع فيها بالذات
هذه العلل کلها ثم من المعلوم ان ما کانت الحدود الوسطی فی برهانه مأخوذة
من علل صوريته فقط فلا يجوز ان يشترک فی البرهان عليه علمان اذا اريد
بالبرهان اللم واما اذا کانت له علل مختلفة فلا يخلو اما ان يکون بعض
تلک الاسباب خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول للفاعل
للامور الطبيعية علی الاطلاق والغاية القصوی لها فانهما مفارقة
للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية القصوی
لها فمن وجه بالحدود ومن وجه بالذات واما ان يکون کل ذلک داخلا فی
موضوع الصناعة اما کاينة انواعها لها بحالها وکاينة من عوارضها الذاتية
مثل السبب الفاعلی والتمامی والمادی والصوری للموجودات ما طبيعية
دون العامة للکل مثل اسباب الانسان او اسباب نوع او
جنس آخر من الکاينات الطبيعية او الطبيعيات التی ليست
بکاينة فان اسبابها الظاهرة کلها طبيعية ونشرح هذا فيما هو ظاهر
کالانسان فان سببه الفاعلی للظاهر اما الظاهر او نطفة او قوة

فى نطق وصورة فيها وهذه الثلثة اما نوع موضوع الصناعة واما صورة واما
عرض ذاتى داخل فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك و
يسكن وسببه المادى اما الاركان والاخلاط او الاعضاء وهو من انواع
الجسم الطبيعى وسببه الصورى النفس وهو من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعى
وسببه الكمالى الغائى الذى يخصه وجود الكل جوهر يمكن حصوله من مبادى
كائنة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن حتى يكون من شانه ان
يبقى للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن ان يوجد
فى غيره ويشبه ان يكون الفاعل والصورة والغاية فى الامور الطبيعية
واحدا بالنوع وان يكون الغاية التى هى غير الصورة فى الطبيعيات خارجة
عن فعل الطبيعة ومن عند مبدأ اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل الانسان
انسانية ما وصورته انسانية وهى غاية الفاعل الطبيعى واما الكمال الاخر
كالطحن الذى هو الغاية المقصودة فى تعريض الاضراس للطحن عند مبدا
اعلى من الطبيعة واما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعى فكان
الغاية فى الطبيعيات غايتان غاية هى صورة وهى نهاية حركة وتمام
محرك طبيعى مثل التعريض وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة
قصدا اوليا فى حركة التكوين وهى مثل الطحن وهى غاية لفاعل اعلى من الطبيعة
ونقول بقول مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا غريبين من
جنس الصناعة الطبيعية والفاعل والغاية ربما كانا غريبين فاذ
مهدنا هذه الاصول فنقول اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشئ
خارجا من موضوع صناعة وواقعا فى صناعة اخرى امكن ان يكون علم
المسئلة برهانا من علمين واما اذا كانت متعلقة بالموضوع غير غريبة
منه لم يكن فى غير ذلك العلم اعطى برهان اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه
انه لا سبيل الى اقامة البراهين اللمية من مبادى خاصة وبهذا السبب
يغلط ويظن فى كثير من الاشياء انا علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات
الماخوذة فى قياساتها صادقة ولا يكون علمناه العلم الحقيقى اذا
لم يكن مناسبة فقد لاح من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين

فى العلوم

فى العلوم على مباديها والا فانه تبين به المبدأ والعلم به احق من العلم بما
قيل انه مبدا له فبعض مبادى العلوم بينة بانفسها وبعضها محتاج الى
بيان وكلاهما من المستحيل ان تثبتا فى العلوم التى هى لها مباد اولى اما
البينات بانفسها فلا يمكن بيانها فى ذلك العلم ولا فى علم آخر واما ما ليس
بينا بنفسه فانما يمكن بيانه فى علم آخر وخصوصا فى علم اعلى ومبادى العلم الاعم
الذى سائر العلوم تحته كلها بينة بنفسها وبعضها ماخوذة من علوم
جزئية تحتها على ما قلنا وذلك قليل ومن موضوع الصناعة فقد يجب ان
يصدق به وان يتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفى الحد مثل
الجسم الطبيعى لم يوضع وجوده فى العلم بل اشتغل بان يوضع حده فقط
وما كان خفى الحد والوجود معا مثل العدد والواحد والنقطة فانهم
يضعون وجوده ايضا ووضع وجوده من جملة مبادى الصناعة التى تسمى
اصولا موضوعة لانه مقدمة مشكوك فيها يبتنى عليه الصناعة وان كان
ظاهر الامرين فضلا وربما وضعوا الحدود فقط فى الشئ الذى هو خفى
الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان الشئ موجود وان الحد ليس
بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم فى الفاتحة علوم الهندسة ان
النقطة شئ لا جزء له واما المحمولات الذاتية من العوارض فى هذا الموضوع
فانها هى المطلوبة كما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على اصل
موضوع او مصادرة ولا على سبيل البرهان قبل البيان عليها انما يوضع
فى فاتحة الصناعة حدودها ان كانت خفية الحدود واما ان كانت
ظاهر المادة مثل المساواة والزايد والناقص وما اشبه ذلك
فى علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك بل انما لم يوضع حد مثل
الوحدة والمستقيم والمثلث والاصم والمنطق فى الزوج والفرد
والمربع والمكعب والمستدير فى الحساب فهذا القسم انما يوضع
فيه الحدود فقط واما المبادى فيجب ان يكون قد علمت من طريق
الهندسة الكلية وهو التصديق حتى يمكن ان يعلم بها شئ اخر تصديقا
حقيقيا او تصديقا وضعيا فلابد من تصورها والا لم يكن التصديق

الهندسة وم

بها فيجب ان تكون موضوعة الانية فى نفسها وموضوعة ماهية الاخرى
فى فاتحة الصناعة خصصت الصناعة على نحو ما قيل فاذن الموضوعات
ان احتيج الى البينة على وجودها وضعت وضعا ولا برهان عليها فى الصناعة
بل على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية فيجد حدا فقط ان احتيج اليه و
لا يوضع موجودة الا عند اقامة البرهان فى مسئلة ليستبين منه انها موجودة
لموضوع والمبادى التى ليست اصولا موضوعة وليست مصادرات فان وضعها
من التكليف مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك وان نازع
فيها منازع فلا ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة لان تلك المنازعة
باللسان دون العقل وبالقول الخارج دون القول الداخل وانما القياس
الذى يتكلف احيانا فى تصحيح شىء من ذلك او تبكيت مخالف فيه من السوفسطائى
فان ذلك كله نحو القول الداخل لا الخارج على ما عرف فيما سبق ويعرف فيما
يستانف واما المبادى التى قد يشك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها وتفهم
ماهية اجزائها ان لم يكن بينة بصور الاجزاء والحد فليس اصلا موضوعا و
لا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما يوضع ليفهم اسم فقط اللهم الا ان يسمى
انسان كل مسموع فى فواتح الصناعات اصلا موضوعا بل انما الاصول
الموضوعة اشيا مصدق بها وهى فى انفسها صادقة يجتمع من التصديق
بها ولو بالوضع مع مقدمات اخرى نتيجة والحدود ليست كما قيل فى التعليم
الاول هذا سبق الى بعض السامعين انه ربما كان من المقدمات المستعملة
مبدا اما للعلم كله او لمسئلة منه ما هو كاذب ثم بطلت منها نتيجة فكان
سائلا اسئل وقال قد تررى فى العلوم اصولا موضوعة ومقدمات
كاذبة يتدرج منها الى المسائل مثل ما ان المهندس يكون خطا ب
لا عرض وهو مستقيم ولا يكون كذلك ومثل ا ب ج مستقيم الخطوط متساوى
الاضلاع ولا يكون فى الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا فيها بقوله ويروم مع
ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط لا يكون
عديم العرض ولا مستقيما فى الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوى
الاضلاع فى الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث

نظر لعلك

المشكل

المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان الى مثله فالبرهان هو على خط بالحقيقة
متساوى الاضلاع المستقيمة بل انما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن
للذهن بسبب التخييل والبرهان هو على المعقول دون المحسوس
ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخييل لما احتيج الى تشكيل
البتة فقد بان ان الاصول الموضوعة مصدق بها وعلل للتصديق بالنتيجة
والمطلوب والحدود ايضا فان كان كل اصل موضوع فهو محصور كلى
او جزئى وليس شىء من الحدود بمحصور كلى ولا جزئى فليس شىء من الاصول
الموضوعة بحدود على انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا
ان موضوعات العلوم هى صور مفارقة لكل نوع منها مثال يشبهه قايم
عقلى موجود لا فى مادة فبالحرى ان يقع الشك فى محل وحل فى جملة ما يتعلق
بالبرهان ويجب ان يذكر اولا السبب للذى حمل اولئك على هذا الظن
فنقول انما وقع اولئك القوم فى هذا الظن من جهة قياس فاسد فقالوا ان
هذه العلوم كلها انما ينظر فى موجودات ما والمعدومات لا فايدة فى النظر فيها
ثم الموجودات اما واقعة تحت الفساد والتغير واما دائمة الوجود غير متغيرة
وايضا اما محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها ولا حد المحسوس
ليست ايضا مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ما هى محسوسة ومتشخصة بل من
جهة طبيعة عقلية اخرى فالبرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هى هذا
الشمس بل من جهة ما هى انها شمس مجردة من ساير العوارض اللاحقة لها
والشخصية العارضة لها وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هى هذه الشمس فاذا
كان كذلك كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة لئلا يكون محسوسة
ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم
للعدديات وللصور الهندسية وبالجملة للصور التعليمية دون الطبيعية
ويرقى اليها الطبيعة وكان ماخذ هولاء فى الاحتجاج شيئا اخر وهو ان
هذه مستغنية عن المادة فى الحد وكذلك فى الوجود قالوا واما ما يضعه الرياضى
من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه فالخط والشكل الحقيقى عقلى
وعليه البرهان وقوم القوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات

مبدا الهندسيات واما افلاطن فجعل الصورة المفارقة موجودة لكل معقول
حتى للطبيعيات فسماها اذا كانت مجردة واذا قرنت بالمادة صورا طبيعية
وجميع هذا باطل فان الصور الطبيعية لايكون هي اذا جردت عن المادة و
الصور التعليمية لايقوم بلا مادة وان كانت تحد لا بالمادة والكلام في ابطال
هذه الاراء والقياسات الداعية اليها في صناعة الفلسفة الاولى دون المنطق
وعلوم اخرى بل يحسن في المنطق بوجه من الوجوه ان يبين ان هذه وا
فرضت موجودة في علم ولا هي موضوعة لهذه التي نحن في تعليمها لان هذه
البراهين وان كانت بالذات واولا لامور عقلية كلية فانها ثانيا و
بالعرض للمحسوسات والفاسدات وان كل حكم يصح على الشمس على
هذه الشمس وكل حكم يصح في العنب على الاطلاق فيصح على هذه العنب
واذا صح ان كل انسان حيوان صح على انسان ما انه حيوان والبرهان
انما لابد من ان يكون فيه قول كلي ليكون شاملا للكثرة بان يعطي اسمه و
حده للكثرة الجزئية ويمكن ان يجعل الكلي فيه المحكوم عليه بالحكم الكلي حدا
اوسط موجبا على الكثرة لا باسم والحد فيما حكم عليه على الكثرة فانها ان
كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزئيات
الشخصية وذلك لان المثل ولو ازلنا انها تعطي الكثرة اسماها فلا يمكننا
ان نقول انها يعطيها حدودها لانه ليس شيء من الجزئيات بصورة عقلية
مفارقة ابدية وهذا هو الحد وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان
للمحسوس يحمل عليها طبيعة الانسان الثاني وهذا الانسان حيوان
ناطق مائت وذلك لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولاماءت
وكيف يقال لشيء من هذه انها تلك كما يقال انها حيوان افادت الصورة
المثلية لا يعطي اسماها وحدودها معا الجزئيات فلا يصلح ان تجد حدودا
وسطى في برهان على الجزئيات وان كان ذلك برهان برهانا بالعرض
وكذلك لا يجوز ان يكون حدودا كبرى واما انها ليست حدودا صغرى
فلان الحدود الصغرى اما ان يكون اعيان الموجودات المبحوث
عن احوالها واما الامور الحكم عليها بوجه ما على اعيان الموجودات و

البرهان م

ليس

ليس اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا هي ايضا امور
يحكم عليها حكم بوجه ما على الاعيان تلك الموجودات لانها حتى يكون
حدودا اوسطى وقد بينا انها لا يكون حدودا اوسطى ولا هي ايضا الموضوعات
الاولية لهذه العلوم حتى يكون انما يطلب اعراضها الذاتية وذلك
لانا ايضا انما يطلب اعراضا ذاتية لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها
كالحكم على الاعيان وليست المثل على احد الحكمين فليست الصورة
والمثل المفارقة اذن داخلة في موضوعات البراهين ولا في مباديها
بوجه ما يتلوه تمت المقالة الثانية المقالة الثالثة من الفن
الخامس من الجملة الاولى وهي في البرهان من المنطق وهي تشتمل على
تسعة فصول فصل آ في المبادي والمسايل المناسبة وغير المناسبة
وكيف يقع في العلوم الثاني في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية
مع الجدل وفي ان الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه و
بيان اختلاف مادتين في التحليل والتركيب الثالث في استيناف
القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما
في علم وفي علمين الرابع في فضيلة بعض الاشكال على بعض وفي ان
قياس الغلط كيف يقع الاشكال الخامس في ذكر كيفية انتفاع
النفس بالحس في المعاني وكيف يكتسب في المعقولات وفي ذكر المفردات
وفي التركيب الاول منها كيف ينتهي اليه تحليل القياسات السادس
في حكاية مما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات واوسط
الموجب والسالب السابع في ان البرهان الكلي والموجب والمستقيم
كل افضل من مقابله الثامن معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي
والموضوعات التاسع في حال العلم والظن ومشاركتهما وتباينهما وفي
تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة الفصل الاول
في المبادي والمسايل المناسبة وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم
المبادي الواجب قبولها وخصوصا المبدا الاول والذي منه يتشعب
كلها اعني قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق

عليه السالبة ليس يوضع فى العلوم وضعا بالفعل الا عند مخاطبة
المغالطين والمتاكدين بل انما يوضع فيهما على ما قيل فى التعليم الاول على
وجوه ثلثة وجه يجب ان يعتبر فى تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى التى تعتبر مثله
فى النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة فلا يجوز ان
يصدق سالبة او كانت سالبة فلا يجوز ان يكون موجبة ليكون النتيجة
بهذه الحال فهذا الاعتقاد يعتقد دائما وان لم يلفظ به بالفعل الا انه يعلم انه
اذ هو موجب فليس بسالب واذ هو سالب فليس بموجب البتة وان
السلب والايجاب لا يجتمعان وان كل شئ يصدق فيه احدهما فلا
يحتاج الى التصريح به وانما يكون هذه القوة فى نسبة الاوسط الى الاكبر فى
الكبرى او الاصغر الى الاكبر فى النتيجة من غير عكس فانك اذا كنت قلت
فى الاكبر مثلا وكل انسان حيوان وانتجت ان الكاتب حيوان واضمرت
وليس ليس بحيوان وبالجملة ما جعل موضوعا لحكم محمول فليس موضوعا
لمقابله واما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان حيوانا فى
القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان
ويكون الحيوان فى النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب
فان هذا لا يستقيم لان المحمول الواحد يجوز ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها
على بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض
ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض فهذا وجه
واحد والوجه الثانى كما يقال فى الخلف انه ان كان قولنا ان ا ب ليس
صادقا وقولنا ليس ا ب صادق فيكون هذا المبدا الذى نحن فى ذكره مضمرا
وقوامه قوة الكبرى كانه يقول بعد قوله ذلك لانه كل شئ اما ان يصدق عليه
الموجب او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا فانه
ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدا على انه نافع فى تكميل مقدمة كما فى الاول
ولا فى تكميل قياس كما فى الثانى بان يخصص اما موضوعه واما موضوعه
ومحموله كقولك كل مقدار اما مباين واما مشارك فيأخذ فيه بدل الشئ
شيئا ما خاصا بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب موجبا ما خاصا

بالصناعة

بالصناعة وهو المشارك وبدل السالب سالبا ما خاصا بالصناعة وهو
المباين لا شك لا يحتاج ان يأخذ هذا المبدا بحيث ينفع نفعا مشتركا
فى كل علم بل حيث ينفع فى ذلك العلم خاصة فان ذلك يكفيك وهذه العلوم
العامية الواجب قبولها يشترك العلوم فيها لا على انها ما فيه البيان اى
الموضوعات ولا البيان واياه يبتنى وهى المسايل بل على انها من الذى
منه البيان والجدل يستعملها من جهة ان كل الاولى مشهور ايضا والجدل
ايضا يشارك كل علم فى المسايل كما يشارك فى المبادى الواجب قبولها
وكما يشارك فى الموضوعات فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس
بمحدود النظر فى شئ من الوجوه وكل علم فانه محدود النظر فى الوجوه الثلثة
من الموضوعات والمبادى والمسايل واما بيان ان الجدل ليس محدود
النظر فى الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن احواله
بل الجميع عنده سواء والبرهان يقتصر عليه واما بيان انه ليس بمحدود النظر
فى المسايل فذلك من وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسايل الذاتية
بالموضوع التى يبحث عن احواله فى الوقت بل وفى الغريبة ايضا مثل انه
ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا وكذا بل انه هو
الجنس من المستدير او ليس هل مضاد المستدير او ليس والثانى لانه
قد يتفق ان يصير الضدين والنقيضين معا بقياسين فى وقتين كل
واحد منهما جدلى على ما ستعرف من حيث يتكلم فى الجدل فتارة يقيس من
من المشهورات ان النفس لا يموت وتارة يقيس منها ان النفس
تموت واما بيان انه ليس ايضا محدود النظر فى المبادى فذلك من وجهين
احدهما انه لا يبالى المبادى الذاتية بالشئ وبل كيف اتفق والثانى انه
ياخذ المبادى الاولية الصادقة والمشهورة التى ليست بصادقة معا
وما يتسلم من المخاطب وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدا قياسه
ذلك فى وقت وهذا فى وقت على ما علمت واما البرهان فانه محدود الموضوع
محدود المسئلة التى يبينها ويبين بها محدود المبادى التى منها يبين ويكاد
ان يكون الحق هو انه ليس فى العلوم مسئلة من طرفى النقيض وذلك

ان السؤال النافع عنها بالحقيقة هو ان يتكافى في تسليم الطرفين معا
عند السائل فانهما كان جاز واستمر في عقد قياس والقلائل المرجين
اذا سلم له الواحد المعين النافع له في عقد قياس انتفع به وان سلم
مقابله سكت ولا يمكنه الاستمرار فلا يكون لسؤاله فايدة اذا كان انما
ينتفع بالواحد فيجب ان يأخذه اخذا من غير مسئلة ولكن قد يقال مسئلة علمية
على وجهين احدهما يقع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي النقيض المعلوم
انه هو الحق وانه لا يتعداه المجيب والمخاطب وانما يسئل للتقرير والتعديد لا على
سبيل المسائل الجدلية والثانية في المخاطبات الامتحانية التي يكون في
العلوم ولا يتاتى فيها بتسليم الطرفي النقيض كان على ما يستعمل في المسئلة
الامتحانية فانها من وجه علمية ومن وجه ليست علمية فانها علمية من جهة ان
مباديها مناسبة وليست علمية من جهة ان الغرض فيها ليس اثبات
علم فلذلك اذا حققت لم يكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل
العلمية المطلقة محدودة وليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا
ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة الهندسية مثلا انما هي اما من مقدمة
صحت وبانت بالطريق الهندسية ويراد ان يبين بها غيرها فيكون عن
مبدا خاص بالمطلوب واما عن مبدا عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسية
فيبين بها المطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسية وكذلك الحال في
المسئلة المنظرية اما ان يكون نظرية خاصة يتبين فيها او يكون هندسية
وهي مبدا العلم المناظر فاذن مباديه من الهندسة فيكون منظرية خاصة
يتبين فيها او يكون هندسية وهي مبدا العلم المناظر فان مباديه من
الهندسة فيكون مسائل هندسية هي مبادي مناظرية من وجه مسائل هندسية
واما انه كيف يكون ذلك حتى يكون مطالب هندسية هي ايضا مسائل
هندسية فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية
لانها في نفسها مسائل وهي هندسية لانها نافعة في الهندسة فيكون
المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية واما المطالب فهي
مسائل هندسية بمعنى انها مسائل هي من الهندسة وقد فهم هذا الموضع

في التعليم

في التعليم الاول على وجه آخر وهو ان يكون المسئلة من وجه هندسية
على انها مبدا مثلا للمناظر فهي من المناظر وليست مناظرية بل هندسية
ويكون المسئلة من وجه آخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة غير
مضافة الى علم آخر وهذا التاويل ليس بجيد ولا يبين الامرين تباينا
يفترقان به بل انما نعني بالمسئلة ههنا لا المطلوب بل المسئلة التي
توجد مقدمة في ذلك مبدا الا انه بيانه في ذلك العلم ومن ذلك ما من شانه
ان يبين في ذلك ويبين به غيره ايضا فالمبادي لمسائل هندسية الى
مسائل نافعة في العلوم الهندسية والمطالب مسائل هندسية الى مسائل
من الهندسة وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد وان كان من
حيث هي نافعان في مطالب اخر من الهندسة لا يختلفان وان
حققت اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز ان يكون المبدا مسئلة
العلم الذي هو مبدا فيه لان المسئلة في علم ما جزء من ذلك العلم يكتسب
بمباديه والمسائل متميزة عن المبادي وليس لاحد من اصحاب العلوم يمكنه
ان يبين مباديه من جهة ما هو صاحب علمه فالمهندس من جهة ما هو مهندس
لا يمكنه اثبات مباديه والمناظر من جهة ما هو مناظر لذلك فان تكلف
المناظر ذلك في مباديه فقد صار مهندسيا ومن جهة الهندسة ما يبين
مباديه وان تكلف مهندس ذلك في مباديه فقد صار فيلسوفا
ومن جهة ما هو فيلسوف يتبين مباديه ومبادي جميع العلوم يتبين
في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين
مباديه فكذلك ومع من تناقض مباديه ولا كلام له مع من لا يعترف على مباديه
ولا ايضا يلزم ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان مهندسا
ان يجيب عن المسئلة الهندسية وعلى صاحب علم ما ان يعرف
عماذا يجيب وعلى السائل ان يعرف عن مبادي ماذا يسئل فاذا كان
السائل انما يخاطب المهندس في امور هندسية معينة على مبادي
الهندسة فهو مصيب والا فليس بمصيب ولا ايضا مطلوبه ينكشف
في الهندسة بالذات بل عسى بالعرض وكذلك المجيب المهندس فلا

كلام لمع من ليس بمهندس فان كليهما يقبل ويجري مجراه ادن الماخذ
ثم ان المسئلة التي ليست علمية اليست مثلا هندسية على وجهين
احدهما ان يكون بالجملة خارجة عن ذلك والآخر ان يكون بوجه داخلة
فيه مثلا لو ان انسانا سئل في الهندسة عن الاضداد هل علمها واحد
فقد سئل مسئلة من حق الفلسفة الاولى او من عددين هل يجتمع منهما مكعب
كما يجتمع من عددين مربعين مربع فقد سأل مسئلة حسابية او قال مثلا
هل طرفا الذي بالكل والاربعة متفقان فقد سأل مسئلة بالتفر فان
هو ما سأل في الهندسة كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق لكن
ان جهل هذا كان جهلا غير هندسي على الاطلاق وفرق بين الخطأ
والجهل المطلق على ما يوضح بعد في موضعه فكل خطأ جهل وليس كل
خطأ ولو ان انسانا سأل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما
خط فيصير الزاويتين اللتين يتبادلان متساويتين يلتقيان
اوظن في نفسه انهما يلتقيان لم يكن هذه المسئلة تقريرها هندسيا
ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة وذلك
لان غير يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن
لعدم القوة في الشيء كقولنا ان النقط لاوزن لها ولانهاية وان
اللون غير مسموع والثاني بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا
للساكن الذي من شانه ان يتحرك انه ليس يتحرك فالمسئلة
الغير الهندسية والظن الغير الهندسي على الوجه الاول هي التي لا يكون
في قوة حدودها ان يكون هندسية او يصير لعمل ما هندسية مثل قولنا
ان طرفي الذي بالكل والاربعة متفقان او غير متفقين ايهما كان
خطأ فان هذه الحدود لا يمكن ان يرد الى مسئلة هندسية او ظن
هندسي فان ازيل حالها الذي هو الايجاب الى السلب فليس
في قوة حدود هذه المقدمة ان يصير هندسية واما على الوجه الثاني
فهي ان لا يكون هندسية بسبب ان نسبتها الى الهندسة ردية
وان كانت هندسية من وجه لكون حدودها بالقوة هندسية وان

كانت

كانت ليست بالفعل الا ان تلك الحدود اذا حفظت وازيل ما
عرض لها من النسبة الايجابية بينها الى نسبة سلبية فقيل مثلا ان
الخطين الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان صارت المسئلة
ح هندسية فهذه المسئلة بالقوة هندسية وبالفعل مضادة للهندسة
ولما كانت الاضداد انما ينسب الى موضوع واحد وجنس واحد فلا
باس ان يقال من هذه الجهة لكليهما مسئلة هندسية او ظن هندسي
فصل في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل وفي
ان الرياضية بعيدة من الغلط وغيرها غير بعيد منه وبيان اختلاف
ما ذكر في التحليل والتركيب ان الجهل المضاد للعلم وهو الذي ليس
انما يعدم مع العلم فقط بل ان يعتقد ويرى صورته مضادة لصورة
العلم كما يقع في الوجه الثاني من جهة اللاعملي واللاهندسي قل ما يقع
في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب واظهرها امران
احدهما التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا
الاوسط فان اكثر الانخداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا في
المقدمتين والمعنى مختلفا وان في حال التاليف وشكل القول
اذا لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل الموجبتين في الشكل الثاني
وما اشبه ذلك فاما القسم الاول فانه مما لا يقع في التعليميات
فان الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتحصيل فلا
يوهم غير المعنى المقصود به بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض
او بحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من الخيال
كما يفهم في العقل اللفظ منها معنى كذلك يقوم له في الوهم خيال فيثبت
خيال حقيقة ذلك المعنى ويحفظ ولا يدع الذهن يربع ويخرج فيكون
الحد الاوسط مضاعفا الا واحدا بعينه يوخذ مرتين لشيئين معلومين
فينتج ضرورة واما في العلوم الاخرى وفي الجدل خصوصا فلا
يكون هذه المعاون بل يكون الفاظها في اكثر الامر مشتركة والمعنى
العقلي باطن غاير في النفس غير معاون للخيال ملايم لذلك

المعنى تتنبه وتحفظ في الذهن بل ربما كان الخيال اللائح منه في الذهن
مناسبا للمعنى والعرض معا فيمنع الذهن عن العرض الى الخيال
الخيال فيما سوى التعليميات في اكثر الامر فصل وفي التعليميات نادر جدا
ولذلك ما صارت المسائل الرياضية لصعب تعليمها الا ان تشكل
اشكالا محسوسة معلمة بحروف ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية
اذ كان لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم الاخر فاذا لم يكن معونة واما العلوم الاخرى م
فيها من الخيال وكان اللفظ مشتركا في تفصيل معانيه صعوبة
زاغ الذهن ويحفظ الجدل ان وحدانية معنى اللفظ استعمل فيه
قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا
فيكون هذا القياس مغالطة في الجدل اكثر مثل استعمال لفظ النور في الجدل ولفظ الدايرة فان
لفظ الدايرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدل يتلبسه ما لم يرسم فيكاد يتبع عنده
ان الدايرة المشكلة والشعر الدايرة الافراد بعضه على بعض والبيان الدوري مفهوم لفظ الدايرة
في جميعها قريب من مفهوم اللفظ من المتواطي فيشكل صدق قول القايل كل
دايرة شكل وربما ظن انه ليس كل دايرة بشكل وربما ظن انه ليس
كل دايرة بشكل فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما الا ان يرسم
ويميز ذلك ولما كان وقوع اسم الدايرة وما اشبه الدايرة على امثال
هذه المعاني ليس واحدا في الحظ وجب ان يكون قولنا كل دايرة كذا
مقتصرا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون بعض ان اريد ان يكون
مقدمة واحدة وجب ان لا يناقض قول القايل جدليا كان يستوي
او غير جدلي ان كل دايرة شكل كانه يتخيل الدايرة بحسب المشهور معنى
واحدا فلا يكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه بان
يقال له ان الدايرة الشعرية ليست بشكل لان المناقضة مقدمة
بنفسها ومناقضة بالقياس الى غيرها وما لم يصر اولا مقدمة في نفسها
لم يصلح ان يصير مناقضا لغيرها ولا يكون الكلمة مقدمة وليس معنى
الدايرة فيها بمتحصل فاذا حصل معناها وحصل معنى قول القايل
كل دايرة شكل لم يكن هذه مناقضة لها بل انما يظن انها مناقضة

على احد الوجهين الذين لهما لا يكون في الحقيقة مقدمة اذ كان اما يصير
المناقضة غير مقدمة للجهل الكاين بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة
بان لا يفهم لموضوعها معنى واما ان يصير غير مقدمة بان يكون احد
في قولهم كل دايرة شكل على معنى كل ما يسمى دايرة لا كل ما له معنى الدايرة
وكلا الامرين يمتنعان ان يكون هناك مناقضة فان المناقضة
مقدمة صحيحة في انها مقدمة مقابلة لمقدمة صحيحة في انها مقدمة بلا حكم
ما لم يتقرر المقدمة مقدمة لم يتقرر مناقضة ولا مناقضة ولنرجع الى بيان
القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات
فنقول ان العلوم الرياضية انما يستعمل فيها في اكثر الامر الشكل الاول
ومن ضروبه الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني ولا يقع فيه
مغالطة بتاليف القياس الا في الندرة النادرة جدا واما الجدل
فكثيرا ما يستعمل قياسات غير منتجة سهوا او انخداعا لانه متصرف في
الاشكال وفي الضروب ويستعمل الحقيقي والمظنون وخصوصا التاليف
الكاين من الموجبتين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل
كمن يريد منهم مثلا ان يبين ان النار كثيرة الاضعاف في النشو بان
النار سريعة التولد والتزيد فينتج ان النار كثيرة الاضعاف في النشو
فان هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة وان كانت قد يعد نتيجة في الظن
وانما يمكن ان يصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة اذا كانت
المقدمة متساوية الموضوع والمحمول فيمكن ان يعكس كبراها كلية
فيرجع الى الشكل الاول والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف
في التحليل بالعكس وذلك لان التعاليم يوجد محمولات مسائلها
من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض
التي يعرض للاشيا بذاتها ومن جهة ما هي هي من حيث لها حدود ما
وكلها محدود محصور معلوم واكثرها منعكس فاذا كان مطلوب
واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس طلب من
لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة وهي لواحق محدودة معلومة

فيصاب عن كتب فيكون سبيل التحليل فيها سهلا وكك سبيل التركيب
الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها ايض سهلا لان ما هو عكس
سهل سهل وبطريق التركيب يتدرجون من مسئلة الى مسئلة من غير
ان يكون بمقدمة ذات وسط يتجاوزوا عنها الابعد ايضاحها بالقياس
القريبة منها ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا والطريق منهوجا والجدل يخالف
في جميع هذا اما اولا ففي التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط يكون
امورا كثيرة متشوشة فانها يكون امورا عراضية وذاتية ويكون من الوضعيات
صادقة وكاذبة بعد ان يكون مشهورة فيضاعف مطالب الاوساط فيصعب
تحليلها وليس انما يصعب التحليل في المسايل الجدلية على الاطلاق بل و
في الصادقة منها لانها قد ينتج من كواذب اذا كانت مشهورة او مسلمة او منتجة
فيها ولولا ذلك لكانت سهلة من وجه واحد وهو انها كانت يكون مقتصرة على
الصادقات واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل لما صعب صعب عكسه وهو
التركيب لان التركيب منه ليس يكون على تاليف مستقيم يبتدي من غير
ذوات اوساط ثم يستمر على النظام بل يكون كيف اتفق وباي اوساط
اتفقت وربما عكس التركيب في الجدل فجعل ما يتنبه الجدل بمقدمة نتيجة
لتلك المقدمة بيان لها بعينها في مجادلة اخرى فيضاعف التركيب وربما وقع
ذلك في بعض مقدمات الجدلي التي ان سلمت يفيد فيها عند القياس
وان لم يسلم رجع التركيب الى التحليل فيتحلل التركيب ومواضع التحليل
وهي مواضع المباحثة عما لا يسلم ويطلب له حد اوسط مرة اخرى وهذا هو
التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل واما ثانيا ففي التزيد وهذا الموضع يمكن
ان يفهم على انه يعني به تزيد البرهان التعليمي من جهة انه تزيد الا بالتوسط
على ما بيّنا بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية او يقف فيستدل برهانا
على شيء منقطع عن الاول كما فعل في اوقليدس حين اشتغل بزوايا
حول خط قايم على خط مثلا ان يكون يتبين اولا ان العدد ذو كم محدود
بتوسط انه عدد ذو كم ثم يتبين ايض للزوج كك فلا يكون قد استمر بل عدل
ومن اوجب ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين كرر الفرد فاوسط

احدهما

احدهما والزوج في الاخر ويمكن ان يفهم انه يعني به التزيد الجدلي فيكون
كانه يقول لان التزيد في نتايج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة
فقط بل تارة تزيد على الاستقامة وتارة يعدل الى جانب فيداخل
في اوسط المقدمات نتايج الاخر انواعا كثيرة من المداخلة مثل انه يجعل الحد
الاكبر شيأ واحدا مثلا والحدين الآخرين مختلفين فنقول ان كل عدد فرد
وهو الاصغر فهو عدد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد ذو كم محدود متناه او غير
محدود لا متناه ونقول ايض العدد الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذو كم و
كل عدد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه فيكون هذا
قياس اخر مشاركا للقياس الاول الا في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد
يحول ههنا الى جانب اخر فتكثر القياس والنتيجة وانما جوزنا ان يفهم
هذا انه يريد به جانب الجدل السهين به ان اكثر قياساته على هذه السبيل وقل
في البراهين هذا وفي التعليميات لانها منعكسة الحدود لان هذا السبيل
ونقل في البراهين هذا وفي المثال يليق بالجدليين من حيث المقدمات ومن
حيث انه على مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم
الاول الى غير هذا الوجه بل على عكسه وذلك لان الجدل وان كان اكثر تفرقا
واكثر شعب تصرف فانه اقل نتايج بان الجدل لا يتغلغل الى الكلام في المسايل
فانه لا تعرف بذلك مشهوراته وما يبني عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة
الى قياس حاضر فان كان يبين مثلا بالف وسط لا يمكنه ان يحضره ولا
ايض ينتفع في جدل بتبيان شيء يحتاج الى اوساط كثيرة جدا الا ان في المخاطب
بايرادها كلها وقت المجادلة واما القياس البرهاني فلا يبالي ما يبنا في ان يكون
مطلوبه انما يتوصل اليه بالف وسط وفي مدة طويلة فهي بمعنى في التركيب
على الاستقامة ولا يبالي ما يبنا في العدول ايض من اوساط وحدود صغرى
غيرها لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب فيصل به في استيناف القول
على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم
وفي علمين قد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان لم
وكيف يكون على شيء واحد برهان ان ولم وبقي ان يحاذي بكلامنا

ما قيل في التعليم الاول فنقول ان الحدود قد يقع فيها برهان ان وبرهان لم
على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه فيكون عليه قياسان
احدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الاولى ان القريبة للامر الموجبة له الذا
ويكون هذه العلة قد وفيت في الاخر فيشترك القياسان في ان كل واحد
منهما اعطى العلة للامر ويفترقان في شيئين احدهما ان احد القياسين
اعطى العلة البعيدة والثاني اعطى العلة القريبة والثاني منهما ان احد
القياسين فيه مقدمة يحتاج الى متوسط وهو العلة القريبة والمع لم
يعط فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة الى ذلك فهذا احد
الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد واما الوجه الثاني فان لا يكون قد
اعطى في كل قياس منهما علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى احدهما ما ليس
بعلة اصلا فانه يمكن ان يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الاكبر في قدم
المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كلمع الكواكب الذي هو معلول
لبعده وهو مما ينعكس على العلة وهي بعده مثل هيئة تزيد ضوء القمر الذي
معلول كريته وهو مما ينعكس على العلة وهو كريته او كان ما ليس ايضا
معلولا ولا علة مثل ثبات الهالة على سجوم المطر عن السحاب الذي فيه
الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون معلول منعكس وعلل منعكسة وان
لم يجب ذلك فربما لم يمكن المعلول منعكسا بل كان اعم مثل اضاءة البيت
بسبب الاستصباح او كان اخص مثل تدخين النار وكذلك العلامة
على ما علمت فتبين انه يمكن ان يبين بالمعلول العلة وبالعلامة ذو العلامة
ويمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف وان كان
الاعرف نسبة المعلول والعلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان
يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان ذلك في جهتين هذا البرهان
مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة وكل مضيء غير لامع
فهو قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة لامعة
وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة وكل واحد من اللمع
وسلبه سبب ومعلول من ذلك للبعد وهذا للقرب وكذلك قولك القمر

يزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما يزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري فالقمر كري فهذا ايضا
الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه امثلة الضرب اعرف من اللمع واللالمع
والكرية اعرف للقمر من هيئة قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه العلل
حدودا اوسط فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء وكل قريب الضوء
فانه لا يلمع او يقال ان القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء هكذا فكان
هذا برهان لم على انه يجوز ان يعلم اولا الان بالمعلول ثم يقلب فيعلم
اللم بالعلة فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم البتة
واما البيان الثاني فلم يطلب فيه ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة
على المط وليس مصادرة على المط فمن امثال هذه المواد المنعكسة
يمكن في علم واحد ان يعلم ان صرف اولا ثم يعلم لم صرف ثانيا من مواد
باعيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثال ان يعلم
بالعلم الرصد ان القمر كري الشكل لانه يستضيء كذا وكذا فيكون
هذا محفوظا ثم يتعرف من العلم الطبيعي ان الاجرام السماوية يجب
ان يختص بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعي يعطي اللم والان جميعا
ثم يقال فلذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل انبت عن تشاكل فيه وانتشر
وانما يجهل لميته ويمكن مثل ذلك من وجه اخر وذلك انه قد يمكن ان يكون
لشيء واحد معلولات ولوازم مقارنة لا هي علل ولا معلولات مثل ان يكون
معلول لشيء واحد ويكون منعكسة عليه ويكون له ايضا علل ذاتية منعكسة
عليه ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم للموضوع ما اعرف من وجود
الشيء ووجود تلك العلل ايضا كذلك للموضوع من اعرف من وجود الشيء له فان
جعل الحد الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم
والمعلولات كان برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد من وجهين
ما نحن فيه قد انشعب الى وجهين احدهما الوجه الذي يكون مواده مشتركا
فيها للامرين ولكن يجري الامر والامرين على العكس والثاني الوجه الذي
يكون مواده مختلفا فيها واحد احد المختلفين الذي ليس هو العلة
وسطا تارة فاعطى برهان ان وان احد ثانيهما الذي هو العلة وسطا

فاعطى برهان ان ولم معا فعلى هذا الوجه يجب ان يفسر هذا الموضع حتى
يكون الان واللم لشيء واحد والذي يفسره قوم آخرون يكون ما فيه
الان لشيء واحد اللم لشيء آخر ولنرجع الى تفصيل القسم الذي لا يكون في
احد قياسيه علة قريبة ويكون في الثاني علة قريبة واما الذي يكون فيه
علة قريبة فقد قيل في التعليم الاول ما هذا لفظه وايضا في الاشياء التي يوضع
الاوسط فيها خارجا انما يكون برهان على لم هو اذا كان اخبر بالعلة نفسها
فان لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان وانما نعني بالعلة
العلة قريبة لكن قوله الاشياء التي يوضع فيها الاوسط خارجا يحتمل
معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول
بل على ترتيب الثاني فلا يكون الحد الاوسط خارجا ولا يكون اعطى
العلة القريبة فيه كما نقول في الشكل الثاني ان الجدار لا يتنفس
لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان فهذا التاويل اظهر ويكون
انما نسبه الى الشكل الثاني لانه كما علمت اولى بالسلب وهذا يقع
في البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع في الموجبة واما التفسير
الثاني وهو الاصوب وان لم يكن الاظهر وهو انه يعني بالاوسط
الاوسط في القياس والوجود جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسة بل
ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب في اجزاء القياس بل
ترك منه خارج فان الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس
ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل ما ترك خارجا وهو كونه غير ذي رية فانه
اذا كان للايجاب مطلقا علة منعكسة فوقع تلك العلة السبب و
السبب مطلقا اذا كان له علة منعكسة فمقابل تلك العلة علة الايجاب
ولو كان علة انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان كان علة انه متنفس كونه
حيوانا وليس كذلك فان من الحيوان ما لا يتنفس وكذلك ليس علة انه
لا يتنفس انه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما ليس لا يتنفس و
ليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان من غير المتنفسات ما هو حيوان
بل علة تنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرية وعلة عدم التنفس

اعم

اعم من عدم الحيوة وعدم الرية لكن قوما لشدة تكلفهم ودقة الكلام والتقرير
فيه بتباعدا ان عن العلل القريبة الى البعيدة كما ان قيل بلاد الصقالبة
ليس فيها زرع اذ ليس فيها كروم ولد قيل اذ ليس فيها حمور لكان
عسى قد ادى الى العلة القريبة في الاعناء المطربين ولكن اعطى العلة — علة م
فلم يوضع حجر ولم يرهن وقد قيل في التعليم الاول انما يكون هذا في الاكثر في
علمين اذا كان احدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظرة عند علم الهيئة
وعلم الجعل عند علم المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد و
علم ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم الى احكام علم الهيئة فان هذه
العلوم يكاد ان يكون الاعلى والاسفل منهما متواطئي الاسم وانما
قيل يكاد ولم يقل بالحقيقة وذلك لان العلمين من هذين ينسبان الى
شيء واحد من وجه فان الظاهرات او علم الهيئة كلاهما ينظر في حال الاجرام
والابعاد وكذلك النجوم التعليمي ونجوم اصحاب الملاحة فان كلاهما ينظران
في مواضع النجوم وتاليف اللحون الصناعي السماعي كلاهما ينظران في حال
النغم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في اشكال وخطوط ومقادير
وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق فلهذا الاشتراك
الذي لهما نسبة المتواطية ولكن ليست بالحقيقة متواطية بسببين احدهما
ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة يشتركان في النسبة اشتراكا
تاما فان علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال وهو عدد وقع في نغم وعلم المناظر
ينظر في مقادير ما بحال وهي مقادير ما للبصر اليها نسبة وعلم الحساب ينظر
في العدد على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الاطلاق والوجه
الثاني انهما وان اشتركا في المنظور فيه واستغرقت نسبتهما اليه من جهة
كمية المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة معادلة لبعضها او لا لبعضها
آخر او هذا يمنع التواطؤ الصرف وان اشتركت اشياء في المعنى اذ لم
يتساو فيه بل اختلفت بالتقدم والتاخر والاستحقاق والنقصان
والزيادة كما بين لك من قبل ولما كانت يكون هذه من المتواطية اسما وما
شابهت بوجه ما العلم الواحد فيشاركه بوجه ما في المسايل لكن

اختلفت فالعلم الاعلى يعطى اللم والعلم الاسفل يعطى الان على نحو ما كنا
نحن الفنسا اوضحناه فى موضع ثم قيل وذلك لان العلم بان هو لمن
يحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب التعاليم معناه لان العلم بان هو
للملاح والعلم بلم هو للمنجم والعلم بان هو للمبندرت فى صناعة الموسيقى العلمية
والعلم بلم هو لصاحب علم التعليم التاليف وهذا هو ظاهر الكلام الذى
قيل فى التعليم الاول وقيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم السبب و
كثيرا ما لا يحسون بالجزويات ولا يشعرون بها على ما هى عليها وكثيرا ما لا يسمع
التعليمى العالم بالموسيقى بعد الذى بالاربعة او الطبيعى او غير ذلك من الابعاد
المتفقة فلا يحس ولا يعلم انها متفقة مع انه يعلم السبب فى اتفاقها لان
غايته بالامر الكلى لا الامر الجزئى وعنايته بالصورة مجردة عن المادة فى الوهم لا
محصلة فى المادة بالطبع او الصناعة فان المقادير والمحسوسات وان كانت
لا يكون الا فى المادة فان المهندس يدعها عنها وينظر فيها لذاتها الا لما عرض
لها من وجودها فى مادة على ما اوضحناه من قبل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون
على وجه ثان وهو ان يكون جزء من علم تحت علم آخر لا كله مثل ان النظر فى
الهالة والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكاينة من انعكاس
البصر الى نير او ملون عن املس صيقل جزء من العلم الطبيعى وموضوع تحت
علم المناظر ثم تحت علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا فان النظر فى
الزوايا الواقعة بين عند البصر بين الوسط والمقدم من مكان الكواكب
وبين ما يرى عليه اكر التدوير فى ابعادها البعيدة والقريبة وزوايا انحرافات
المنظر جزء من علم المجسطى وواقع تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقع
تحته فهيهنا ايضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعى ان القوس
هى هكذا بسبب كذا سببا غير محصل ولا مقرب وعند المناظر ان ذلك
لم هو بالسبب المحصل المقرب وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق
ان لا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر بل مسئلة ما
بعينها او يتفق ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة
الجرح فان هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر اندمال فيكون

الموضوع

الموضوع قد صار باقتران عارض غريب به مخصصا مهيا لالزام عارض
ذاتى ولو لم يجعل مخصصا ما الزم عارضا ذاتيا على ما اوضحنا فيكون برهانه
المعطى اللم لا من ذلك العلم بل من العلم الذى منه العارض الغريب فالطب
يحكم ان الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس يعطى العلة
فى ذلك حين يقول لان الدايرة اوسع الاشكال احاطة وقد يمكن ان
يعطى سببا مركبا من العلم الطبيعى والهندسى فيقال لان الاندمال تحرك
الى الوسط فاذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء واذا
لم يكن زاوية كانت الحركة فى جميع المحيط معا وتقاومت الاجزاء وابطأ
الاندمال وقد اوردوا فى الشروح مثالا لما يكون برهانه فى العلم الاسفل
من جهة الان وفى العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظرة يحكم بان المخروط
البصرى اذا نفذ فرد علته ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين
اللذين يخرجان عن غير قايمتين يلتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه
يجب ان يكون المثال مشتملا على شئ يبرهن عليه فى العلمين برهانين مختلفين
واما الذى اورده ان صح فيكون مما يوضع المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه
نعم لو عنوا ان امرا ما اذا كان مما يبرهن بهذه المقدمة فى العلم المناظر وهى
غير معطاة العلة فانما يبين بما لم يتحقق بعد فلا يكون بيانه ببرهان لم و
اذا وقع الى المهندس صار ذلك برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال
رد جدا وبالعكس من الواجب لان الصورة زاويتها عند الحدقة وقاعدتها
عند البصر وهناك لا التقاء البتة بل كلما امعن كان التباين اكثر فيكون
المبدا المعبود عنه لا يستقيم فهذه الاشيا مما قيلت فى التعليم الاول
وفى الشروح قد كان وعد التعليم الاول ان يرينا قياسين على ان و
لم فى علمين مختلفين وهذه الامثلة التى اوردت فى انجاز ذلك الموعد كلها
وما اخذ من التفاسير لها انما رينا امرين احدهما ان يكون اللم معلوما بقياس
والان موجودا بالحس والثانى ان يقع الان فى غير ما وقع فيها اللم فاذن
هذه الامثلة اما ان يرينا قياسين على مختلفين واما ان يرينا امرين احدهما
قياس والآخر غير قياس والذى اظنه حلا لهذه الشبهة هو ان المعلم الاول

لم يعن بقوله يحس بالامر ان يكون حاسا بالنتيجة والمطلوب بل يكون عنده
مقدمات مأخوذة من الحس ينتج المطالب انية دون لمية هو فان اصحاب العلوم دون لم ل
لهم مقاييس عن مقدمات تجربية وامتحانية وبينهم محاورة في اثبات و
تبكيت مبنية على ذلك مثلا كما يقول صاحب التاليف السماعي ان هذه
النغمة ليست موافقة لهذه النغمة من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل
ان النغمة الفلانية كذا فيكون مقدمات حسية فينتج منها نتيجة جزئية يبين
لها ان شيئا كذا وليس كذا وكذا يقول صاحب صناعة الملاحة ليس هذا
وقت ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لان كوكب كذا بعد لم يشرق
ويقول صاحب العلم الطبيعي ان هذه القوس ليست نصف دائرة لان
الشمس ليست على الافق فيكون اما اولئك فقد اعدوا مقدمات امتحانية
واما هذا فقد اعد مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير بينة بالعلة القريبة فان
كون الشمس على الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطب
القوس على الافق بل انما يبان مقدمته بالعلة القريبة في علم المناظرة فيكون
معنى امثلة المعلم الاول على هذا الوجه فصل في فضيلة بعض الاشكال على
بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع فيها وقد بين المعلم الاول ان الشكل
الاول اصح الاشكال واكثرها افادة في اليقين بوجوه ثلثة اولها ان العلوم
التعاليمية انما يستعمل هذا الشكل في تاليفات براهينها ويكاد على كل علم
يعطي في مسئلة برهان لم فانما يستعمل هذا الشكل في الاكثر وذلك لان حقيقة
هذا الشكل ان يكون العلة موجودة للحد الاصغر فيوجد له المعلول فان هذا
هو تاليف الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت العلة للاصغر ويتبع المعلول
فيه العلة وان البيان البرهاني للايجاب الكلي لا يكون الا بالشكل الاول
وان كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ولكن يكون قد غير هذا
النظام لان الحد الاصغر يكون اعطي العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل
المعلول تابعا للعلة في الوجود له بل صرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة
له فلا يكون العلة قد جرت معلولها بالقصد الاول وفي الشكل الاول يكون
قد فعلت ذلك بالقصد الاول واما الشكل الثالث فلا يكون العلة

ايضا قد اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون الحد الاصغر اوجد للعلة التي
يتبعها معلول فيكون العلة لم يجر المعلول بالقصد الاول انما الشكل
الاول هو الذي يعطي الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته فهذا بالحقيقة
هو الذي يفعل برهان لم وسائر ذلك بالقوة برهان لم والوجه الثاني
ان العلم بما هو وهو الحد ان امكن ان ينال بقياس وكيف فانما يمكن
بهذا الشكل وسنوضح بعد انه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن
اما انه لم هو بهذا الشكل فلان الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج
كليا والوجه الثالث فهو ان الشكل الاول قياس كامل بين القياسية
بنفسه والشكلان الآخران انما يبين انهما قياسان بالرد اليه اما
بعكس واما بافتراض والخلف ايضا فانه يرد اليه بوجه فاذا ارد البيان
الى المقدمات الاول التي لا وسط لها والى الترتيب الاول القياسي الذي
لا وسط فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا وههنا وجوه من الفضيلة للشكل
الاول من ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن
لغيره لانه لا يمكن بد في كل قياس من موجبة وكلية والموجبة لا ينحل الى مقدمات
التي انتجته بالشكل الثاني والكلية لا ينحل اليها بالشكل الثالث ووجه
آخر ان المطالب البرهانية يراد فيها تقتضي العلم ومعرفة ما للشيء بالذات
وذلك بالكلي الموجب فاما الجزوي فليس به علم مستقصى لان قولك
بعض ج ب مجهول انه اي بعض هو فاذا اعتبر وعرف وكان مثلا البعض
الذي هو د عاد الى الكلية فصار كل د ب واما السالب فانه يعرف انه
من الشيء ما ليس له وهذا الوجه امر غير ذاتي وبغير نهاية الا ان يومي في ضمن
السلب الى معنى سادج السلب فيكون قوته قوة الموجبة المعدولة ويكاد
يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الاول على ان الفلك
لا ضد له فاذن النظر الذاتي المستقصى هو الموجب الكلي وهو مما ينال بالشكل
الاول وقد يكفي الشكل الاول في الفضايل هيئة هيئة قياس بالفعل
وهيئة غير هيئة قياس بالقوة قد اوضحنا ان ذلك كيف يكون وكان
قايلا شك على المعلم الاول في هذا الموضع اذ ذكر ان تحليل القياسات مح

الشكلين الآخرين الى مقدمات غير ذات وسط والشكل الاول ان
السالبة كيف يكون لها تحليل الى مقدمات غير ذات وسط فان المقدمات
التي ينحل اليها السالب لابد فيهما من سالبة فكيف ينتهي الى سالبة غير ذات
وسط وكيف يكون سالبة غير ذات وسط اما الموجبة التي لا وسط لها اعني
التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها اولا شيء هو علة لوجوده للموضوع
فالسالب كيف يكون فقدانه للوسط ليت شعري فقال انه كما ان
الموجبة قد يكون لغير انقطاع الى حيث لا يقتضي حمل محمول على موضوع
شيئا متوسطا يقع مجاورتهما فيكون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا
ثم للموضوع فكذلك السالبة قد يكون بغير انقطاع الى حيث لا يكون الحكم
بسلب محمول لها عن موضوعها مقتضيا شيئا آخر عنه يسلب محمولا اولا وهو
موجود للموضوع ولان السلب الكلي منعكس وخصوصا في الضروريات
الذاتيات فمتى وجد لاحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الآخر وان لم يكن
اولم يسبق اولا الى الذهن وجود شيء للآخر محمول عليه ليس على الاول او
كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه او اشياء فيكون في كل رتبة شيء او
اشياء خاصة لتساوق ذلك الحد وكانت الرتبتان متباينتين ليس في احدهما
شيء يدخل في الجملة الاخرى فان المحمول على احدهما يمكن ان يجعل حدا اوسط
فيكون سلبهما انهما سلب عن الآخر بقياس فان كان المحمول الموجب
انما هو في جانب احد الحدين فقط وذلك بقياس واحد لا غير مثل ان
كان كل آ ح ولا شيء من ب ح او كل ب ح ولا شيء من آ ح وان كان المحمول
الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين كان بقياسين مثلا
ان كان آ وح طبقة متساوية وط يحمل عليهما ويساويهما وب ده ور
طبقة متساوية وح يحمل عليها ويساويها ومعلوم ان شيئا من هذه الطبقة
لا يحمل على شيء من تلك الطبقة فان قيل كل آ ط ولا شيء من ب ط كان قياس
وان قيل كل ب ح ولا شيء من آ ح كان قياس وهما قياسان وكذلك الحال
ان لم يكن الا آ وحمل عليه ط فقط او ب يحمل عليه ح فقط لكن العادة في التمثيل
جرت بذلك فاذا كان على احد الحدين محمول خاص واحدهما مسلوب

عن الآخر

عن الآخر ان يكون ذلك سلبا بلا انقطاع الى بلا واسطة فانه ان واسطة
احضرت كانت مسلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم ينتج واما لفظ
الكتاب في نسختنا فيوهم بدل المحمول الموضوع والاقسام بحالها وذلك ايضا
من وجه يستقيم ولكن النتائج يكون جزوية فانه اذا كان على كل بعض حكم كلي بقياس
فليس على الكل بلا قياس وقد وضع كليا بلا انقطاع فيشبه ان يكون هذا
معنى ظاهر النسخة التي عندنا والاولى ما كتبناه اولا ولقائل ان يقول ان السالبة
التي لا وسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم يوجد فانه لا بد من حد او
رسم ومن اجزائهما وان كانت نفس حد لم يحل من اسم يدل على المعنى بلا
تفصيل وبالجملة ليست الاشياء تخلو عن خواص ولوازم حتى الاجناس العالية
التي لا يحمل عليها جنس فكيف يوجد آ و ب غير محمول على احدهما شيء لا يحمل على
الآخر فاقول انه عسى ان لا يكون مثل هذا الوسط المحمول اتفق وان لا يكون
القياس كل ما له وسط اتفق بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجوده
والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر وفي المطلب
السالب يجب ان يكون وجود الوسط للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط
اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر حتى يكون وسط وقياس فيشبه ان يكون
المعلم الاول عنى محمولا نسبته الى آ و الى ب اعرف من نسبة ما بينهما هذا
وقد علمت ان الجهل ليس صنفا واحدا بل من الجهل ما هو بسيط وهو
عدم العلم في النفس فقط وهو ان لا يكون للنفس رأي في
الامر حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس فانه حسب العلم فقط
وخلو النفس عنه ممكن وان كان قد يظن ان ذلك مكتسب بقياس
على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل
هذا خطأ بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه واما انه يحدثه
فليس واما على ما ظنه بعضهم ان الرأي الباطل اذا افسد الحجج وصحح
بفساده الرأي الحق اوجب ذلك الجهل البسيط الذي على
وجه السلب فقط وكان بقياس وهذا ايضا ليس بالحقيقة حادثا
عن القياس بل بالعرض لان ذلك بالقياس انما وجب بالذات

بطلان الراى الفاسد وقلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر عرض ان
بقيت النفس عادمة للراى اصلا كلما كانت بل القول الصواب ان
هذا الجهل لا يكتسب ومن الجهل ما هو مركب وليس هو عدم فقط بل فيه
مع عدم العلم وجود راى مضاد له وهو جهل على سبيل القنية والملكة
وهو مرض نفسانى وذلك لان صحة كل شئ اما ان يكون بوجوده على
مزاجه الذاتى وفطرته الاصلية فقط او يكون قد اكتسب مع ذلك كمالا ثانيا
لمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحيح جميلا او قويا وليس هو فى المزاج من البدن
بل وفى التركيب ايض فان صحة البدن هى فى اعتدال المزاج واستواء
التركيب وكمال صحته او يقترن بهذين الامرين البدنيين الامور التى
يستعد البدن لهذين لها من الجمال والجزالة والقوة كذلك صحة النفس
على وجهين صحة اولى وهى ان يكون على فطرتها الاولى ومزاجها مثلا
الاصلى فليس فيها معنى خارج عن الملازمة وصحة ثانية وهى ان يحصل
لها الزوائد الكمالية التى تستعد لها بتلك الصحة وهى العلوم الحقيقية
وكان البدن اذا احدث فيه امر غريب لا يقتضيه فطرته فمنع مقتضى
فطرته والافعال التى له بذاته كان البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت
الاراء الباطلة المخالفة لما يجب ان يكون مبنيا على فطرتها الاصلية
كانت مريضة وانما سمى هذا الجهل مركبا لان فيه خلاف العلم ومقابلة
من وجهين احدهما ان النفس عن العلم والثانى ان مع خلوها عن العلم
قد حدث فيها ضد العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء والا زعانا
للنفس له من غير حد اوسط وقد يقع بالاكتساب قياسى والكاين بالـ
قياسى اما ان يكون فيما لا اوسط له او فيما له وسط والكاين فيما له وسط
من الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة وجميع ذلك اما ان يكون
الاوسط فيه هو بعينه اوسط القياس الصادق بعينه او ليس هو
بعينه والاخير اما ان يكون مقابله حق سالب فيكون هو موجبا و
يقع فى الشكل الاول فقط ان كان كليا او يكون مقابله حق موجب
فيكون هو سالب ويقع فى الشكل الاول والثانى معا ان كان

كليا

كليا ولنبدأ بالانخداع الواجب فنقول اذا كان الحق هو انه لا شئ من
ب آ وكان بغير انقطاع واختدع فظن ان كل ب آ حتى يكون فى غاية
المضادة للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط ج فقد يمكن ان
يكون الصغرى والكبرى كاذبة وقد يمكن ان يكون احدهما فقط كاذبة
واما القسم الاول فلانه اذا كان ج لا يحمل على ب ولا يحمل عليه آ فاخذ ان شيأ م
كل ب ج وكل ج آ انتج الباطل وهذا يمكن فانه لا يبدان لب ولا لآ ما لا يحمل
عليه ويجوز ان يتفقا فى واحد من ذلك والا وجب ان تختص بعض
ذلك بايجاب طرف واوسط وكذلك ان كان ج شئ آ ربما يحمل على
بعض ما من ب الا على كله وب غير ممكن ان يكون فى كل شئ البتة او
يكون فى كل شئ آ لما يباين ب لان ب امقدمة فلا اوسط فى كليهما
فيكون قولنا كل ب ج كاذبة اما بالكل والجزء معا او بالجزء وحده
واما ان كانت احديهما فقط صادقة فلا يمكن الآن يكون الكبرى
ومثال هذا ان يفرض آ محمولا ولها موضوعان ج وب لكنهما يكون موجبة
على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع وب وج لا يحمل احدهما على الآخر
فان قيل كل ب ج وهو الباطل وكل ج آ وهو الحق انتج باطلا وهو
ان كل ب آ وسواء كان هذا السلب والايجاب بانقطاع او بغيره فان
هذه المادة لا ينتج الا باطلا فهذا هو وجه القياس الذى يوقع فى خدعة
فى اعتقاد الكلى الموجب ولا يكون الا فى الشكل الاول واما القياس
الذى يوقع للجهل المركب بكلى سالب صادق غير ذى اوسط فيكون فى
الشكل الاول عن مقدمتين كاذبتين فانه اذا كان كل ج ب
وكل ب آ بلا اوسط وكان لا شئ من ب ج فقيل كل ب ج ولا شئ من
ج آ انتج لا شئ من ب آ ويمكن ان يكون احدهما صادقة ايتهما كانت فلنضع
اولا الكبرى صادقة وليكن من آ من المسلوبات عن ج والموجبات لب
وهما كما قلنا وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج كاذبا وهى
الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شئ من ج آ وهو صدق انتج
الكذب ولنضع الصغرى صادقة فانه اذا كان الحق ان كل ب ج

ولا شيء من ج ا انتج لا محالة سالبة مضافا للحق وهذه المادة هي ان يكون ا موجبا لب
وج معا و ب تحت ج او مساويا له لكن الجهل المركب لا يكون مقدمة غير ذات
وسط واما في الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك
لانها اذا ردا الى الصدق فاوجب السالبة وسلب السالبة انتج ذلك بعينه
فانه اذا كان قيل اولا ان كل ب ه ولا شيء من ا ه وكانا كاذبين بالكلية
وانتجا لا شيء من ب ا وان ردا الى الصدق فقيل لا شيء من ب ه وكل ا ه انتج
ذلك بعينه وهو انه لا شيء من ب ا وكذلك ان كان القياس الكاذب هو انه
لا شيء من ب ه وكل ا ه وكانا كاذبين بالكلية وانتجا لا شيء من ب ا فان
ردا الى الصدق فقيل كل ب ه ولا شيء من ا ه انتج ذلك بعينه فاذا نتيجة
هذا القسم صادقة دائما واما ان كان الكذب بالجزء فيمكن ان تقع منه قياس
الخدعة على موجبة غير منقطعة فانه اذا كان بعض ب ه وبعض ا ه وكان كل ب ا
فقيل لا شيء من ب ه وكل ا ه او قيل كل ب ه ولا شيء من ا ه كانت
المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة وقد يجوز ان تكون الكذب في احدهما فقط
فانه اذا كان في مثال كل ب ج وكل ا ج اقسر ان كل ب [illegible] الا ان كل ب ا
وكل ا ه فان كذب في هذا فقيل كل ا ه ولا شيء من ب ه انتج الكذب وايضا
ان كان ه ليس محمولا على شيء من الا شيء من ب ه فيكون لا محالة لا شيء من ب
ه فان قيل لا شيء من ا ه وكل ب ه انتج الكذب وايضا ان كان كل ب ه كان
ضد انه لا شيء من ا ه لان ب ه فان قيل كل ب ه ولا شيء من ا ه وهو كذب
انتج الكذب فلنتكلم الان في القياس الواقع في الجهل المركب تقتضيه ذات وسط لسندا
بالوقوع في موجب كل في وسط في الشكل الاول فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا
كان قياس الحق لا محالة كليا موجبا وكان مثلا كل ب ه وكل ه ا حتى انتج الحق وهو كل
ب ا ولما غلط فيه حتى انتج الضد للحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا والا صارتا
سالبتين فلم ينتج البتة [illegible] وايضا يمكن ان يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج بل انما يمكن
ان يرد الى الكذب بالجزء [illegible] الشكل وهو الكبرى لا محالة اذ الشكل هو الشكل الاول فالكذب
السالبة انما يمكن ان تعنى في الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان تكون
المحمولة على كل ب وه موضوعا لا تحت ب الا انه مباين لب مثل الانسان والفرس

تحت الحيوان

تحت الحيوان فان قيل كل ب وج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو كذب
انتج الكذب والحق لا شيء من ب ج وكل ج ا وهذا لا ينتج البتة فليس
الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فانه
اذا لم يكن ج تحت ا وكانت ب تحت ا وموضوعة لها وكان ج و ب متباينين
فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل لا شيء من ج ا كان صادقا انتج منها كاذبة
وهو انه لا شيء من ب ا الا مثل ذلك في الشكل الثاني في الاوسط سواء
كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الكل قد بان من امرها
ان نتيجتها صادقة لا محالة واما ان كانت احديهما كاذبة في الكل ايهما كانت
امكن ان يقع منه قياس الخدعة مثل ان يكون كل ب ج وكل ا ج وكل ب ا
فان اقر احد المقدمتين على الصدق وسلب الاخرى ايهما كانت انتج
لا شيء من ب ا وهو كذب وهو احدى المقدمتين صادقة واما الكاذبتان
في الجزء مثل ان يكون هذا في بعض ا وفي بعض ب وكل ب ا فاحدهما كان
موجبا كليا والثاني سالبا كليا انتج الكذب مثل ان لا يقال كل ا ج
ولا شيء من ب ج او لا شيء من ا ج وكل ب ج واما قياس الخدعة والحق
في هذا سالب والظن موجب في المتوسطات مناسبة فقد بان ان
هذا لا يكون الا في الشكل الاول وتبين بما قلنا ان الصغرى يجب ان
توجد على ايجابها الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا فانما
يمكن قلب الكبرى ورجعها الى الموجب فلا يمكن اذن الا ان صادقة صغرى
وكاذبة كبرى فان الحد الاوسط غير مناسب وبحيث لا يتعقد من نسبته
الصادقة الى الطرفين قياس ينتج الحق فيمكن ان يكونا في قياس
الخدعة معا ويمكن ان يكذب الصغرى وحدها ولا يمكن الكبرى وحدها
فانه ان كان كل ج ا وكان لا شيء من ب ج ولا شيء من ب ا فان قيل
كل ب ج وان كان كاذبا وكل ج ا وكان صادقا انتج كاذبا وهو ان
كل ب ا وان كان لا شيء من ج ا وهو الحق فيكون ان يكون كل ج
واذا كان لا شيء من ب و ج هو امر ممكن لا شيء من ب ج وان كان كل
ب ج حقا وقيل كل ج ا وكان باطلا وكان كليا في بطلانه كان انتج باطلا

من مناسب واما ان كان جزويا فكذبه فانه يمكن ان ينتج من المط غير مناسب
واما ان لم يكن شيء من ب ج فتقلب المقدمتان الى الايجاب انتج كذبا لا
مناسب فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا
مع ذلك مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل د
المثال الثاني الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ا والمثال
الثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا ففي القسم الاول
لا بد من ان تكون الصغرى كاذبة وفي الثاني الكبرى كاذبة في الجزو وفي الثالث
المقدمتان جميعا كاذبتان فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر فهو وكل
علم المناظر حيوان فكل موسيقى فهو حيوان فصل في ذكر كيفية انتفاع
النفس بالحس من المعاني وكيف يكتسب في المعقولات وذكر المفردات في
التركيب الاول منها كيف ينتهي تحليل القياسات قيل ان من فقد حسا ما
فقد فقد علما ما الى العلم الذي يتحرك النفس اليه ذلك الحس فلا يمكن ان يقبل اليه
وذلك ان المبادى التي منها يتوصل الى العلم اليقيني برهان واستقراء اي
الاستقراء الذاتي لا بد من استناد الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان الكلية
ومباديها انما تحصل بالحس وبان يكتسب بتوسط خيالات المفردات لتتصرف
فيها القوة العقلية تصرفا يكتسب به الامور الكلية مفردة وتركيبها على هيئة
القول فان رام احد ان يوضحها لم يكن الا بالاستقراء وهو يستند الى
الحس لانها اوايل ولا برهان عليها مثل المقدمات الرياضية الماخوذة في
بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية ان الارض ثقيلة
والنار خفيفة وكذلك فان اوايل العوارض الذاتية لكل واحدة من الموضوعات
انما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر مثل المثلث والخط والسطح
وغير ذلك في علم الهندسة سواء كانت مفارقة او غيرها فان وجوه الوصول
اليها اولا بالحس فهذا قول مجمل قيل في التعليم الاول نحن قد حاولنا كلاما في
ذلك على انا نزيدك تفصيلا فنقول يجب ان يعلم انه ليس شيء من المعقولات
بمحسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو معروض للحس بمعقول
اي معروض لادراك العقل له وان كان الحس مبدا الحصول كثير من

المعقولات

المعقولات ولنمثل لهذا المحسوس والمعقول اولا فنقول ان كل واحد من
الناس المحسوسيين فان الحس ينال ايضا بقدر ما من العظم وهيئة ما من الكيفية
ووضع ما معين في اجزاء اعظامه ووضع له في مكانه وكذلك ينال هذه الاحوال
في عضو عضو منه فلا يخ اما ان يكون هذا الذي ادرك بالحس هو الانسان المعقول
او يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس وان كان يلازمه ثم من البين ان
الانسان المعقول يشترك فيه على السواء زيد عند العقل انسان كما عمرو انسان
وذلك بالتواطؤ المطلق وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه اذ ليس مقداره وكيفه
ووضعه مشتركا فيه وهو غير محسوس هذا المحسوس الا كذلك فاذن ليس الانسان
المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشيء
الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها وليس هو الشيء
الذي يصادفه العقل الا بالعرض فلننظر كيف يجب ان يكون الانسان المعقول
فنقول يجب ان يكون الانسان عن شرايط تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين
ومكيف بكيفية ما معينة وتحديد بوضع ما معين بل يكون طبيعة معقولة مهياة
لان يعرض لها كل المقادير والكيفيات والاوضاع والاين التي من شانها
ان يعرض للانسان في الوجود ولو ان الانسان كان تصوره في العقل
يجده مقترنا بتقدير ما او وضع ما وغير ذلك لكان يجب ان يشترك فيه كل انسان
وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق الانسان من
جهة مادته التي تختص به فتبين ان الانسان من حيث يتصور في العقل يجده
مجردا بتجريد العقل عن المادة ولواحقها وهو بما هو كذلك غير منظور اليه بالحس
بل الانسان اذا تناوله الحس تناوله مغمورا بلواحق غريبة ثم نقول ان الموجودات
قسمان معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فاما
المعقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة وانما هي معقولة
بذاتها لانها لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة
البتة واما المحسوسات الذوات في الوجود فان ذواتها في الوجود غير
معقولة بل محسوسة لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لانه يجرد
حقيقتها عن لواحق المادة ونقول انه انما يكتسب تصور المعقولات بتوسط

الحس على وجه واحد وهو ان الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها الى القوة
الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري الذي لنا فيكون هناك
صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين فيجرد العقل منها المخالفة بعوارض
مثل ما تجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة اعضائه وتجد عمرا مختصا بآخر
غير تلك فتنتقل على هذه العوارض عنه وتطرحها من جانب حتى يتوصل الى
المعاني التي يشترك فيه ولا يختلف به ويجعلها ويتصورها واول ما ينفش
عن الغلط الذي في الخيال تجد عوارض وذاتيات ومن العوارض لازمة وغير
لازمة فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها الى ذاته واما
كيفية هذا الصنع والقوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعلة فليس
هذا الموضع موضع العلم به بل هو من علم النفس لكن الذي نقول ههنا هو ان
الحس يؤدي الى النفس امورا مختلطة غير معقولة والعقل يجعلها معقولة
فاذا افردها العقل معقولة كان له ان يركبها انحاء من التركيب الخاص بالقول
المفهم بمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها بالتركيب الجازم بل نقول ان تصديق
المعقولات يكتسب بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني
بالقياس الجزوي والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكاين بالعرض
فهو ان يكتسب من الحس بالوجه الذي قلنا المعاني المفردة المعقولة مجردة
عن الاختلاط الحسي والخيالي ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض
وتركيب بعضها مع بعض ويتبع ذلك احكام العقل بالنظر في بعضها
ويرتقي في بعضها الى البرهان واما القسم الاول من هذين فيكون باتصاله
منه فضل بتدبير من الصانع فيفاض على الانفس والطبيعة تسمى العقل
الفعال وهو المخرج للعقل بالقوة الى العقل ولكنه ان كان لك
فان الحس سببا له بالعرض لا بالذات واما القسم الثاني منها فيقع
فيه الحد الاوسط فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق
به اكتساب الاوليات لغيرها وبقوة ذلك المبدأ لهذا اوجه من
الاربعة واما الكاين بالقياس الجزوي فان يكون عند العقل حكم
كلي على الجنس فيحس اشخاص نوع لذلك الجنس فيتصور عن الحس الصورة

النوعية

النوعية ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن واما
الكاين بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا تكون قد ثبتت
للعقل بالطريق المذكور اولا فاذا استقرى جزئياته تنبه العقل على اعتقاد
الكلي من غير ان يكون الاستقراء الجزوي موجبا لاعتقاد كلي البتة بل منبها
عليه مثل ان المماسين لشيء واحد هما غير متماسين يوجبان قسمة
لذلك الشيء فربما لا يكون هذا ثابتا مركوزا في النفس فكما يحس جزئياته
يتنبه له العقل ويعتقده واما الكاين بالتجربة فكانه مخلوط من قياس و
استقراء وهو اكد من الاستقراء وليس افادته في الاوليات الصرفة بل
مكتسبات بالحس ليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط
الجزئيات كليا يقينيا وان كان قد يكون منبها واما التجربة فيوقع بل التجربة
مثل ان يرى الرائي او يحس الحاس اشياء من نوع واحد يتبعها حدوث
فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا جدا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء
وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان الحجر المقناطيس
يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء ومن هذا الباب ان يكون شيء
يتغير عن حاله التي بالطبع لاقتران شيء آخر معه ووصوله اليه ولا يمكن عند
العقل ان يكون تغيره بذاته فيحكم ان السبب هو الواصل اليه وخصوصا
اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ومبادي العلوم كثيرة وتخرج
منها فان فيها اختلاطا واستقراء حسيا بقياس عقلي مبني على اختلاف ما
بالذات وما بالعرض وان الذي هو بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى
بيان هذا فيما سلف فهذه الانحاء التي بها يستفاد العقل علوما
بسبب من الحس بحسب ما يحضرنا الآن وقد ذكرنا نوعا من استفادته
العلم التصوري بسبب فاذن فاقد حس ما فاقد لعلم ما وان لم يكن
الحس علما ولما كان قياس مؤلفا من حدود ثلثة اما الموجب منها فلانه يبين
بين ان شيأ موجود للثاني لانه موجود للثالث موجود للثاني واما
فيبين ان شيأ غير موجود للثاني لانه غير موجود للثالث موجود للثاني و
كك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين ان كانت

محتاجة الى وسط ومشكلة غريبة فلا بد من ان ينتهى الى مبادى واصول
موضوعة موجبة او سالبة لامحة لا وسط لها على الاطلاق او في ذلك
العلم والمبرهن يأخذ المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد
الوجهين المذكورين وينحل آخره الى ما لا وسط له مطلقا وان لم يكن
في ذلك العلم والذين يقيسون اما على الظن وهم الخطابيون او على
الراى المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهى تحليل قياسهم
الى مقدمات غير ذات وسط في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات
التى يراها الجمهور او المقبولات التى يراها فريق كان القياس فيما
في بابه وان كانت المقدمات الاولى ليست ذات وسط بل لها وسط
ما مثل ان العدل جميل والظلم قبيح فانه مأخوذ في الجدل على نحو ما طلبه
سقراط عن ثراسوماخوس وربما كان المشهور لا وسط له لانه بين
بنفسه وفي الحقيقة بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل
القياسات الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية
يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب ان يبتدى الآن فيبين ان هذه
الاوساط وما هي لها اوساط متناهية بعد ان يعاد مرة اخرى حمل
ما بالذات وما بالعرض من المحمولات واما ما بالعرض من المحمولات فيقال
بوجهين للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع مستحقا
لان يوضع بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول
ما اى محمول كان مثل قولنا ان الانسان ابيض فان الانسان جوهر
قايم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله ثم البياض قايم فيه ومحتاج الى حامل
يحمله فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما
فهو حمل حقيقى لا بالعرض وبازائه هذا القسم حمل ما بالعرض وهو اما ان
ينقلب ما من شانه ان يكون محمولا في الطباع فيوضع لما من شانه ان يكون
موضوعا في الطباع فيوضع لما من شانه ان يكون محمولا في الطباع فيقال
ابيض ما انسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع مرتين بالقوة
وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان يكون موضوعا

ولكن الموضوع هو الشيء الذى عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان
الذى عرض له البياض فهو ابيض واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل
احدهما على الآخر فيقال ان الابيض متحرك اى الشيء الذى عرض له البياض
عرض له الحركة لان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك
ويقال للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه
كان عن طبيعة او بقسر او جده فيه ولكن ليس لشيء غيره من اجله يقال له واذا
تحققت لم تجد الصفة في نفسه مثل ما يقال ان الحجر متحرك وان كان ما بالذات
يتحرك ولكن بالقسر وهذا محمول بالعرض وذلك اذا كان الشيء يوصف بازاءه
بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة انه متحرك وانه
يسير الى موضع كذا وهو ساكن فربما كان الموصوف به بالحقيقة
منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال وربما كان متصلا كما يقال لرجل
ابيض اى عنا قيده بيض ويقال محمولات بالذات لمثل حمل الاعم
على الاخص كالحيوان على الانسان ويقابله المحمول بالعرض وهو
ان يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال للشيء انه
محمول بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له
ابيض وبازاء هذا محمول بالعرض كما يقال جسم ابيض اى سطحه ابيض
ويقال للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس واردا على
الشيء من خارج غريبا بل هو شيء يقتضيه طبيعته ويكون من طبعه مثل
ما نقول ان الحجر يتحرك الى اسفل بالذات وبازائه هذا القول المحمول
بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال محمول بالذات لما لم يكن
من شانه ان يفارق الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض غير شبيه
ان يكون الجدار اذا حمل عليه الجص من المحمولات بالعرض من هذه الجهة
لانه ليس بلازم ويقال محمول بالذات لما ليس من شانه ان يفارق
الشيء وكان مع ذلك مقوما للمهية لا واردا غريبا وبازائه المحمول
بالعرض معروف فيكون اذن كون السطح ابيض محمولا بالعرض
ويقال محمول بالذات لكل ما من شانه ان يؤخذ في حد الشيء وبالجملة

مايكون مناسبة لذلك الشيء بالحد الذي لاحدهما او يؤخذ الشيء وحده
فما خرج من هذين محمولا بالعرض فنريد ان نبين ان المحمولات الذاتية على
ما ينبغي من الذاتي متناهية ولا يلتفت الى ما بالعرض في هذا الموضع فصل
في حكاية ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات واوساط الموجب
والسالب فنقول محاكين للتعليم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها
موجودة والموضوعات بذاتها موجودة فليكن موضوع بذاته ج وليس من
شانه ان يصير محمولا الا بالعرض ويكون حمل ب على ج اولا بتوسط ولكن ورد
ب لم فرّ ان هذه المحمولات يتمادى بلا نهاية من موضوع اول محدود فيوجد دائما
على كل محمول بلا واسطة ولا يقف او يقف ثم ليكن ا شيئا ليس من شانه
ان يحمل عليه شيء آخر بالذات لكنه محمول على ب بلا واسطة و ب على ج لكن
و ج على ب لكن ا فرّ ان هذا النزول في الموضوعات من محمول محدود اولي
بلا نهاية فيوجد دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف او يقف
والفرق بين البحثين انا قد ابتدأنا ثما في الاول منهما من الموضوع المحدود
واخذنا نازلا في الموضوعات ولكن المحمول على ج بتوسط ب سواء كان
الا محمول عليه او عليه محمول و ج لا موضوع له اولا فهل يمكن ان يكون بين ا
و بين ب اوساط موضوعات او محمولات على ب بلا نهاية وبين
ج و ب كذلك وهذا البحث يفارق الاولين بان المحدود كان في ذينك
طرف واحد والمحدود ههنا طرفان وانما يطلب هل الوسايط بينهما
بغير نهاية ليكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلا نهاية
وليس هذا وحده يوجب لما فقط وان كان مقدمتا ا ج سالبتين و
المتوسط بينهما ب فصار ب ج موجبة و ا ب سالبة فهل دائما بين ا و ج وسائط
وكذلك بين كل كبرى سالبة يحدث واسطة او يقف قبل وهذا المطلب
لا يلحق في الاشياء التي يستحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل
بالحقيقة فليس فيهما موضوع اول ومحمول ثان بل كل واحد منهما
يصلح ان يكون محمولا او موضوعا او واسطة بين محمول وموضوع
بل الشك يكون معا في الحالتين جميعا انه هل يوجد لما وضع

منهما

منهما موضوعا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه ولما وضع محمولا
شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير
النهاية او هي محدودة واذا استبان تناهي الوضع فيهما من جهة كان ذلك
باستبانة تناهي الحمل في تلك الجهة وبالعكس اذ الوضع هناك حمل و
الحمل وضع اللهم الا ان لا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم
صاحبه بل يكون احدهما حملا حقيقيا والآخر حملا عرضيا اقول ان لهذا
تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحاك على الانسان
والعرضي مثل حمل الانسان على الضحاك فان ذهب هذا المذهب
فمعناه ان هذه المتعاكسات يكون في الطبع احدهما موضوعا والآخر
محمولا معينا ولا يكون حكمهما على ما قلنا من انه ليس احدهما اولى من
الآخر بذلك والثاني ان يكون الحمل العرضي كحمل الانسان على الحيوان
والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان
على انسان وانسان على حيوان فالمحمول والموضوع معينان واذ
قد تقرر هذا فنقول ان الوسايط بين حدي الايجاب متناهية فليكن
كل ب ا فالوسايط بينهما متناهية وهي الاشياء التي يحمل على كل واحد
منهما او يحمل على كل واحد منهما ب وبعضها على بعض في الولاء وذلك
انها ان كانت بغير نهاية لكان اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء
او جهة ا نازلين على الولاء لم يبلغ البتة الطرف الثاني سواء اخذنا بعضها
على الولاء بلا واسطة بينهما او اخذنا بعضها وقد تركنا الوسايط فيما بينها
او احد الكل متناهية ولا واسطة بينها وكانت لا يتناهى او اخذنا الكل
على طفرات يتضاعف لها ما لا نهاية له فان الكلام فيه واحد واذا
كلما ابتدأنا من حد لم ينته الى حد آخر فليس هناك حد آخر فانه لا فرق
بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له
فكذا قولك له حد ويتناهى اليه عند السلوك ثم من المحال ان يكون
حد محدود البتة ونهاية ولا يتناهى اليه ويكون ذلك مثل قول القايل
انت اذا تصاعدت من الواحد لم يبلغ البتة الالف الذي هو حد محدود

او بينهما درجات بلا نهاية ولا ينتقض هذا بالمقادير وقول القايل بين
كل مقدار حدود بالقوة بلا نهاية وذلك لان المقادير المتصلة لها ما ينقسم
اليه وكل قسم يفرض فيها يكون محدودا بعد دوان اللانهاية التي يتوهم بين
حدين منهما هو امر بالقوة والذي نحن في بحثه فان فيه حدين وطرفين و
اذا كانت بينهما وسايط فيكون يستحق ترتيبا في انفسها لا متوقفة على
قسمة فبين اذن انه لا يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسايط
بلا نهاية وذلك الامر في السلب اذا قلنا لا شي من ج ا وكان بينهما واسطة
اعني شيا مثل ب يوجد لج ولا يوجد لا فليس يمكن ان يكون دايما واسطة
بعد واسطة في المقدمتين جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما الموجبة
فقد فرغنا عنها واما السالبة فلان مال تلك يكون من احد الاشكال الثلث
اما على سبيل الشكل الاول كما مثلنا له فيجب على كل حامل الوسايط التي
للكبريات تذهب الى غير النهاية ان يحصل موجبات بغير نهاية لكل سالبة
موجبة وسالبة ينتجانه في معالم للموجبة موجبات وقد بان قبل ان الموجبات
متناهية فاذا كانت الحدود الموجبة الصغرى السالبة لا يمكن ان تذهب
الى غير نهاية بين حدين فبين ايضا ان الذي لا يزيد عليه في العدد من حدود
الكبريات العالية السالبة متناهية وكذلك هذا اذا كان الشكل شكلا
ثانيا وذلك لان الموجبة وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى نفسها فلا بد
من ان يكون في كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان
الموجبة فيه متعين على كل حال وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة في ماهية
الشي متناهية لان هذه داخلة في تحديد الاشيا والحدود انما يتم بها فلو
كانت الحدود متوافقة على ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا ان نحد
شيا لكن الحدود موجودة اذ الامور متصورة فمباديها متناهية ثم قيل بعد
هذا في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الابيض يمشي وهذا الكبير هو خشبة
فقد عكس الحمل والوضع على وجه الاستحقاق واما اذا قيل الخشبة بيضا
كبيرة او قيل هذا الانسان يمشي فانه قد اجرى الحمل والوضع على وجه
الاستحقاق وذلك ان قولنا الاول وهو الكبير خشبة والماشي انسان

ليس

ليس معناه ان نفس الماشي من جهة ما هو ماش او الكبير من جهة ما هو كبير
موضوع للخشبة او الانسان ولا معناه ان الماشي بنفسه شي قايم غير
مقتض ولا متضمنا شيا اخر هو موضوع فان ذلك لا يصح بل معنى قولنا
ان الماشي انسان ان الشي الذي عرض له المشي وعرض له ان كان ماشيا
ذلك الشي هو الانسان وكذلك الشي الذي عرض له ان كان بمقدار كذا و
عرض له ان كان كبيرا ذلك الشي هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان
ماش فمعناه ان الانسان نفسه لا شيا يعرض له ان يكون انسانا هو
نفسه ماش فكذلك قولك الخشبة كبيرة ومعناه ان نفس الخشبة لا شيا او
جوهرا او ذات فرقا وذلك لان الشي في الاول عين من الاعيان هو في نفسه
نوع من الانواع وحقيقة والماشي من حيث هو مجرد ذو مشي شي اخر ليس
هو واما في المثال الاخر فان الشي الذي هو جوهر غير ذات الجوهر وليس
شيا عرض له جوهرية فيكون في نفسه امر محصل النوعية والحقيقة وقد
اضيف اليه معنى اخر خارج عن ذاته تسمى لاجله جوهرا كما تسمى هناك لاجله
ماشيا فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبته
الى موضوع والى شي غير جوهرها فاما الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على
معنى الماشي والكبير ويدل على موضوع فلنضع الامرين اسمين يفرقان
به فنجعل حمل الماشي على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة و
اما حمل الانسان على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض وكل حمل فاما
ان يكون من طريق ما هو الشي واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او
مضاف او اين هو او متى هو او ان يفعل او ان ينفعل وكذلك سائر
المقولات او بعض ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض كالاول ان
يحمل عليه الابيض وليس في المحمولات شي خارج عن هذين اليه اما الصور
الافلاطونية كما جعلها المعلم فانها اصوات واسما باطلة لا معنى لها لو
كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان واذا البرهان انما هو لهذه المحمولات
المذكورة وهذه العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة وان كان يمكن في القول
ان يجعل لكم ما وجده موضوعا للكم وكيف ما وجده للكيف بما في الوجود

فلا يمكن ذلك بل يكون كلها موضوعها الاول الجوهر مثال ان السطح موضوع
للشكل في التحديد والقول واما في الوجود فلا يمكن البتة ان يكون السطح
وما يعرض له الا قايمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان
كذلك فان الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حدود نهاية والمحمولات الداخلة
في ما هو الشيء محدودة متناهية من الاجناس والفصول اذ بينا ان الذين
لا يمكن ان يقطع امورا لا نهاية بتحديد شيء واحد والتحديد موجود والمحمولات
العارضة لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات في
المقولات العشر فان كل واحد منها اما كم واما مضاف واما غير ذلك فما بين
الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل وايضا فان المحمولات من جملتها داخلة
في حدودها اعني حدود المحدودات الجزئية منها الموجودة في الموضوع وان لم
يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في حدود الشيء متناهية
فاذن جميع المحمولات متناهية سواء كانت داخلة في حدود الجواهر او
كانت اعراضا ذاتية او اعراضا غريبة فقد استبان من هذه الجهة ايضا تناهي
الاوساط من هذه الجهة ومن جهة اعتبار التصور الحد فقد بان واتضح ههنا مقدمات
اولى وان محمولات موضوعات بلا واسطة وانها جارية على الولاء والاشياء
التي تعلم بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما
يكون بعلم اقدم فان ذهب في ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني اصلا
واما ان وقف عند مقدمات لا اوساط لها فاحسن ما دل عليه ذلك
ان يكون الوقوف عند اصول موضوعة والوقوف عند اصول موضوعة
ان كانت تلك لا تبرهن في علم اخر غير وقوف غير برهاني فيجب اذن ان
كان وقوف على اصول موضوعة ان يكون لها وقتا ما بيان برهاني وفي
اخر الامر يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن
برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج الخصوم في امكان اوساط لا نهاية
لها برهانيا يلتفت اليها ولما كان البرهان انما يؤخذ من جهة الاشياء
الماخوذة للموضوع بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع داخل
في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان ان هذا القسم متناه

ومثال

ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون
للفرد شيء مثلما للعدد ولذلك الشيء شيء اخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع
الفرد يكون في العدد ويكون العدد مع الفرد ماخوذا في حدودها فان ذهب
تلك المحمولات الى غير النهاية ذهب ايضا معها ما يوجد في حدودها الى غير النهاية
لان لكل محمول منها موضوع من هذه التي في حدودها وكل سابق داخل مع
المسبوق في حد المحمول فيكون اذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها
يوجد في الحدود وقد بان استحالة هذه فانه لما كانت الموضوعات الماخوذة
في حدود محمولاتها لا تذهب الى غير نهاية فتلك المحمولات التي تساويها في العدد على ان
لقايل ان يقول انما بان استحالة ذلك في اشياء غير متناهية يؤخذ في حد شيء واحد و
ههنا فلا يكون الماخوذة في حد شيء واحد منها الا جملة متناهية من تلك الغير المتناهية
ما بين الطرف وذلك الواحد وبين الطرف وبين واحد متناه فيقال له قد حصل ههنا
الغير المتناهي من الموضوعات حصولا بالفعل والفعل يشتمل على الجميع من غير ان يبقى
شيء خارجا منه هو بعد بالقوة وكل واحد لكل الجميع موجود في حد واحد لان كل
سابق ماخوذ في حد ما يوجد منه المسبوق اعني بالسابق القريب من الطرف ويكون
شيء خارج عنه هو ماخوذ في حده فيجب ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات
خارج لكن ليس شيء خارج عنها بل كان محمول فيوجد على انها واحد من جملتها هذا
ثم كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية هي معا في جنس واحد بل في شيء واحد بالعدد
لها ترتيب فان الفرد وما يتبعه من اللواحق الغير المتناهية انما يوجد كلها لا محالة
في شيء ما من انواع العدد وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها والعدد المتضمن
للترتيب فانه في النقصان متناه الى الواحد فقد بان اذن ان لا الموضوعات
الماخوذة في حدود المحمولات ولا المحمولات الماخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة
الى غير النهاية فقد بان من جميع هذا ان للبراهين مبادي غير ذات اوساط وبان انها
لا برهان عليها وانها مقدمات منقسمة وحين بان ان الحمل من فوق ومن اسفل
واقف وان هناك حملا اولا على شيء فانه وان كان كثير من الحمل على الموضوع يكون
بسبب عام مثل ان حمل المساوات ثلث زوايا قوايم لقايمتين على متساوي
الساقين وعلى مختلف الاضلاع ليس من الاعلى كل واحد منهما اولا من جهة

ماهو هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث عام لها فليس يجب ان يكون دايما كل
حمل شيء او لا شيء عام حتى يكون للمثلث شيء آخر عام وكذلك لذلك الشيء شيء
آخر عام بل يكون آخر الامر لشيء بذاته اولا او يكون له بلا واسطة والمقدمة الواحدة
والبسيطة فالاستقصية هي هذه التي لا واسطة لها ولا ينقسم بالقوة الى
مقدمتين بدخول حد وليس عليه برهان فان ما ليس ينقطع بحد اوسط فليس عليه
برهان وهذه المبادي بعضها مبادي البراهين المنتجة السالبة فانه كما انه قد يكون
مقدمة غير ذات وسط موجبة وهي مبدا البرهان الموجب كذلك تكون مقدمة غير
ذات وسط سالبة وهي مبدا البرهان السالب وهذه بسايط المقدمات واوايلها
كما ان اول السلم مبادا اول الابعاد اللحنية وهو ربع الطنين الذي نسبة احد نغمتيه
الى الآخر نسبة ست وثلثين وذلك لان هذا لا ينقسم اليها بوجه ما ساير الابعاد
التي لها الاسماء مثل الذي بالكل والذي بالخمسة والذي بالاربعة والطنين واذا انقسمت
المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة كلية ولا يمكن ان يقع الحد الاوسط خارجا
عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما لا محالة واما في السالب فقد يقع خارجا
وقد يقع غير خارج فان كان مغراك في قياسك ان تسلب عن الموجود الاصغر سلب
فلا يمكن ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل ولم يزل توسط بين كل حدين
النوع من التوسط واما بيان الشكل الثالث فلا اثبات الجزوي فقط وهو ايضا
بيان لا بالفعل بل بالقوة وكل حد يقع في الشكل الاول فانه يقع بين بين
اي بين الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الاصغر لكن من جانب
الاكبر وبالجملة من جانب الكلي ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الاكبر الذي
يمكن ان يكون سالبا بل جانب الاصغر وكذلك اذا اردت التحليل ان يطلع النتيجة
من قياس المقدمة من الشكل الاول فلك ان تحمل تسمى في التحليل وتدخل
الوسط بين بين واما ان احتجت الى مثل ذلك من قوانين في الشكل الثاني
واردت ان تركب قياسا لانتاج السالبة لم يخرج من جانب الاصغر وفي الثالث
لم يخرج من جانب السالب فقد جاد بنا ما قيل في التعليم الاول وجميع ما اوردناه
من هذا يوجبنا فيه ايراد ما قيل في المشهور ويجب ان تعلم ان جملة تتخصص في انه
اذا كان حداه ممتنع السلوك من احدهما الى الآخر ان كانت وسايط

بلانهاية

بلانهاية وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية لم يكن حد ولا برهان فلا
يلزم شيء من هذا من ينكر البرهان والحد الاول سنبين عليه من وجه آخر ان ههنا حد و
برهان وليس ذلك على المطلق بل هو موضوع له وان المعتمد ما ذكر من امر التحليل لان
التحليل يوجب ان لا يكون المحمولات في الشيء متناهية ومن جميع هذا الاصل
ان الزايد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل فقط واما ان الزايد
كيف يذهب الى غير النهاية فسنوضحه بعد فصل في ان البرهان الكلي والموجب و
المستقيم كل افضل من مقابله قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين
منها كلية ومنها جزوية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها
بالخلف فيجب ان نبحث هل البرهان الكلي افضل ام الجزئي وهل الموجب افضل
من السالب وهل المستقيم افضل من الخلف بان نقول اذا بينا ان زيدا
موسيقار او ناطق من نفس زيد فهو افضل من ان نبين ان كل انسان كذلك
لان هذا للشيء من ذاته امر في غيره وليس ان يعرف ان متساوي الساقين بيان
زواياه مساوية لقايمتين من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه بل من شيء آخر
هو المثلث ولما كان البيان الجزئي بذاته ومن نفسه والبيان من الكلي
ليس من ذات الشيء من نفسه والذي بذاته افضل فالجزوي افضل وايضا
لكان ان يظن ايضا ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات هي
هذه الجزئيات والكلي اما امر غير موجود والبرهان على الموجود افضل منه على
غير الموجود وان كان موجودا لكنه قايم فيهما غير خارج عنها ثم البرهان على
الكلي يجعله كانه شيء مفارق الذات للجزئيات وخارج عنها فيجعل المثلث
شيئا غير هذا المثلث وذاك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد
وما اوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق فاذن البرهان على الكلي اما ان يقع
على معدوم واما على محرف الوجود عن حقيقته فالبرهان على الجزئي اذن افضل
ايضا فان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان متعلمه يكون
كالمبرهنين على غير المط مثلا اذا برهن مبرهن على الكميات المناسبة اذا
بدلت يكون مناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح
بل على ما ليس شيئا منها وان كان البرهان الكلي من وجه على ما هو اكثر فانه

من وجه آخر على ما هو اقل في الوجود لان الذي هو في الوجود خط او سطح او زمان
على انه كثيرا ما يتفق ان يقع بالجزئي ظن مخالف للحق الكلي على ما قيل في انولوطيقا
ولو كان البرهان يقصد به ان يكون على الجزئي وعلى الوجود الحاصل لاشخاصها
وقوع وظن معا فاذن البرهان على الكلي احسن واوضح رتبة ثم قيل في التعليم
الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي
الساقين زواياه كذا وكذا لا انه ليس لانه متساوي الساقين لانه مثلث
فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين لا من جهة ما هو متساوي الساقين بل من
جهة ما هو مثلث فعلمه اكثر او يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوي
الساقين من المثلثات كما يعلمه في متساوي الساقين واذا علمه للمثلث
فقد علمه لما هو له بالذات واذا علمه لمتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو له
بالذات فالكلي اذن افضل وايضا فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس
اسما مشتركا بل متواطيا وليست طبيعته في الجزئيات كطبيعة الاعراض بل
طبيعة ملايمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده اقل من وجود الابعاد الجزئية
وان كان هو واحد التشابه وتلك لا نهاية لها وذلك لان وجود الثابت
الباقي اكثر واكد من وجود الفاسد والبرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي يكاد
لا يفي ولا يتناهى واذا لم يجمع في كل يشترك فيه امور بلا نهاية وتحديه فيكفيها
كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى براهين بغير نهاية وايضا فانه ليحتج
على المبرهن من جهة برهانه على الكلي انه ان لم يجعل الكلي معدوما يلزمه ان يجعله
شيئا مباينا للجزئيات فليست الجواهر الكلية في ذلك بمباينة الحال للاعراض
الكلية مثل الكيفية والكمية فهل يجب لكون هذه الاعراض كلية ان يكون امورا
خارجة عن الجزئيات قايمة بذاتها موجودة لا في موضوع وهل جزئياتها اذا
انفردت بحد ينفرد بالقوام واذا غلط غالط فظن ان الكلي شيء خارج من
الجزئيات بسبب افراد البرهان عليه فاللوم يلحقه في اضعافه الى الباطل و
توهمه دون الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت انت في
مواضع اخرى الفرق بين الذي ينظر اليه دون اعتباره وبين الذي ينظر و
هو مجرد مباين لغيره وايضا فانا قد اشبعنا القول في ان البرهان هو قياس

من العلة

من العلة واللمية والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان المعنى به الكلي
بذاته اولا فان كل شيء له امر بذاته لا يحتاج ان يكون لشيء آخر يفرض
غيره حتى يكون له بل ان لم يكن للغير المفروض كان له والا يكون المفروض
لذلك الغير الا ويكون له فهو للغير بسببه وهو العلة القريبة فالكلي هو الذي
يعطي الجزو ماله بذاته والكلي هو عنده نهاية البحث عن لم وعند تناهي البحث
ما يظن انا علمنا الشيء كما لو سال سايل لم جاء فلان فقيل لياخذ
مالا فيقال لم ياخذ فقيل ليقضي دين غريمه فيقال ولم يقضي دين غريمه فقيل
لكيلا يكون ظالما فاذا وقفنا البحث عن اللم عند هذا ومثله فقد سكنت
النفس الى معلومها ولا محالة ان البحث عن اللم في امثال هذا ينتهي الى امر
يتجاوز عنه ويكون هو الامر الاعم الكلي الذي يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه
وهو العلة المطلوبة ولكن اذا سألنا عن الجزئيات ان هذا المثلث
زواياه الخارجة مساوية لاربع قوايم واجبنا بشيء جزئي فقلنا لانه
من ذهب او لانه مخطوط في ثوب او لانه هذا المثلث لم يكن شيئا من هذا
جوابا عن العلة الذاتية يطلب الا ان يقول لانه شكل يحيط به ثلثة خطوط
مستقيمة كل واحد منها اذا اخرج ارتسم قوله متساويين لقايمتين
ويكون ست زواياه قوايم اثنان منها داخلتان ومع الخارجية اربع
فنحن اذن في اعطاء العلة يضطر الى البرهان على الكلي ولذلك ليس يمكننا
ان نبرهن على هذا الحكم في المتساوي الساقين برهانا عليا الا ان نقول
انه مثلث حال اضلاعه ان يخرج كذا وكذا وايضا فان الجزئيات غير متناهية
ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه غير
معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود فاذن العلم الذاتي انما هو للكلي
وهو اكثر في معنى المعلومية فاولى بان يكون المقصود بالبرهان واذا
كان هو اولى بالبرهان فالبرهان ايضا اولى به لان الاولى من باب المضاف
واذا كان هذا اولى به منه بغيره فذلك ايضا اولى من ذلك الغير به منه ايضا
فان الشيء الذي اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد
العلم من ذلك الغير والكلي الذي اذا برهن عليه وعلم كان علما به وبالجزئي

ايضا تحته بالقوة القريبة واذا علم الجزئي فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكلي
لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل فالعلم بالكلي اذن اثر وايضا فان
البرهان الكلي يكون الحد الاوسط فيه اقرب الى المبدا فهو اشد استقصاء
في كل شيء واكثر في المعنى الذي الى المبدا مما هو ابعد من المبدا فالبرهان الكلي
اشد استقصاء من الجزوي فامثال هذه الاقاويل التي قيلت في التعليم الاول
ولكن يشبه ان يكون الامر على ما قيل المعلم الاول بنفسه من ان بعض هذه
الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم يفهم من انه يقول ان بعض هذه الحجج
لا يختص بالبرهان والذي يجب ان يصغى اليه من جملة هذه الحجج هو ان العلم بالكلي
علم بالقوة بالجزئي ومبدا للبرهان على الجزئي اما العلم بالجزئي فليس فيه البتة
علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا امكنه ان يعرف ان متساوي
الساقين كذلك فان علم ان متساوي الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك
وحده البتة ان كل مثلث كذلك ومثل هذا ما قيل ان البحث بالمحسوس اما العلم
الكلي وايضا فان الكلي معقول والحكم الحقيقي يتعقل واما الجزئي محسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس
لا علم به ولا برهان عليه ثم قيل ان البراهين المأخوذة من اصول ومبادي وتصاريف موجبة
فقط هي التي من الموجب افضل من الكائنة عن سوالب فالحجة في ذلك تحج من ذلك ان
تلك للحجج الى ذلك اذا لم يكن السوالب الصرف فينتج انتاج الموجبات الصرفة لم ينتج اذا
خلطت الموجبات واذا اعطينا علا متوالية في الشي كنا ما يعطينا القلة التخفيف الواحدة
منها الا من القرب وهو اقرب من المعلول وليس في كثرة الاوساط فاين تقل الفائدة وتقليلها
والاقتصار فيها على القرب الملتقى وما تحته فان العلم الكائن مما هو اقل افضل من التعلم
الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل اقل في الكثير الكثر والحصار المعنى في القليل
اكثر وفي الكثير اقل واذا كان كذلك البرهان الذي يجري على سنة واحدة غير مختلف
البرهان المتكثر الاجزاء المختلفها والبرهان الموجب هو من موجبات فقط والبرهان
السالب من موجب وسالب فيساوي الموجب اقل في التنوع ويساوي السالب اكثر في التنوع واشد
خلافا فالموجب افضل وايضا فان الذي لا حاجة له في ان يعرف وان يوجد الى الثاني
والثاني منها اليه حاجة فهو اقدم واعرف مما من الثاني والبرهان السالب
لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة اما كبرى عليها برهان موجب ان كان ولا يعرف الا بها

اي استعمال اشياء منفعة كثرة الاصناف والبرهان على السلب يحوج

نفعل

كان البرهان

البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف وايضا فان البراهين الموجبة
بحد المتوسط في حدودها انما نسبته الى الطرفين نسبة ايجاب فقط وذلك الزايد
فيها وهو احد خارج عن الحدود الثلثة والتركيب البراهين الموجبة موجب ايضا
ويشتهر كذلك ولو كان يجوز ان يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها
فاما البرهان السالب فالغالب فيه في التوسط والتزويد معا هو الموجب
فانك اذا قلت كل ج ب ولا شيء من ب ا فان اردت ان توسط بين ج ب
حدا فلا شك انك توسط بايجابين وان اردت ان توسط بين ا ب
حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فيصير جملة القياس كيف وسطت مؤلفة
من موجبتين وسالبة واحدة كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا وكل
ج د وكل د ب ولا شيء من ب ا وكذلك لو ذهبت في التوسط الى المقدمات الاولى
كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة فان لم تكن تزيد القياس
بالتوسط بل بالتزيد من خارج فضممت الى قولك ولا شيء من ب ا قولا سالبا اخر
لم يمكنك ان تاتي بقياس مركب ولكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فتقول
وكل د احد ينتج بقياس مركب ان لا شيء من ج ب فبين اذن ان الموجبات
غالبة في البراهين السالبة واكثر عددا في القوة من السالبة فالموجبات
اذن اوجب احضارا في الذهن من السوالب في كل برهان وهي في انفسها
افضل فالمركب منها والمؤدي اليها افضل وايضا فانه وان كانت المقدمات
الكبريات غير ذات اوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة
في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها
ابسط لانها تتم بحدين ورابطة والسالبة يحتاج الى حدين ورابطة و
حرف سلب كما عرفت في الفن الثالث والذي تم وجوده باشياء اقل
ابسط اقدم من الذي تم وجوده بتلك الاشياء وزيادة واما انها اعرف
فلان الايجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا
يحتاج في تفهمه الى قياسه الى السلب كالوجود وكالملكات واما السلب
وكل معنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود لم يعرف
اللاوجود وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف

فالسلب انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما
ليس هو فاذن البرهان المستعمل للمبدا الموجب والمنتج له افضل واشرف
والبرهان المستقيم افضل من الخلف وليكن المستقيم هكذا كل ج ب ولا شيء
من ب ا ينتج ان لا شيء من ج ا وليكن الخلف هكذا ان كان قولنا لا شيء
من ج ا باطلا ليكن بعض ج ا وكان لا شيء من ا ب وهو مسلم ينتج انه ليس كل
ج ب هف اذ كان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض
ج ا فهو ج فنقيضه وهو لا شيء من ج ا حق ففي المستقيم انما اوجب المطلوب
صدق قولنا كل ج ب الموضوع بحسب قولنا لا شيء من ب ا ايجابا بالذات
وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج ا مع صدق قول اخر
شرط انتقل من كذب النتيجة الى صدق ضدها كما بان لك في الفن الذي قبل
هذا والذي يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس اخر افضل
من الذي يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس اخر ينضم
اليه وانت تعلم ان القياس بالذات على ما اوضحنا لك في الفن الذي
قبل هذا يكون احد المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل وهو الصغرى والاخرى
كالكل فوق الجزء وهو الكبرى ويكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل
حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة وكذلك يكون الكبرى عند النتيجة
كالكل عند الجزء ويكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب ا ونتيجة
لا شيء من ج ا تحت مقدمة لا شيء من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى
تحت الكبرى وان كان يخالف الكبرى في الكيفية فلان ج تحت ب والحكم
عليه كالحكم على ج واما في النتيجة فبهذا الوجه والاتفاق في الكمية معا وهذا
لا يوجد الصغرى في قياس الخلف مع النتيجة فان قولنا بعض ج ا ليس داخلا
تحت قولنا ولا شيء من ب ا ولا ايضا النتيجة وهو انه ليس بعض ج ب داخلا
تحت قولنا ولا شيء من ب ا فاذن صورة القياس بالذات التي شرطها
هذا الشرط هي للمستقيم لا الخلف وايضا فمقدمات المستقيم اعرف لانها
معروف بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف
من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة والقياس الكاين من مقدمات اعرف

افضل

افضل على كل حال فنقول انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم من وجوه ثلثة
احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع الان واللم ووقف على السبب
القريب الذاتي والثاني اقتصر على الان فقط والثاني ان يكون احد العلمين
احد الشيء المنظور فيه مجرد الصورة عن المادة والثاني لم يفعل ذلك فيكون
المجرد اشد استقصاء من العلم الذي ياخذ ذلك الشيء مقترنا بمادة ولذلك
فان علم العدد اشد استقصاء من الموسيقى وكذلك حال الهندسة من
علم المناظر وعلم الهيئة والثالث ان العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى
وموجب له زيادة مثاله ان الوحدة والنقطة توضعان تعليمهما بمعنى
بسيط وهو ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم تقترن بذلك في الوحدة
ان لا يكون لها وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع فيكون الوحدة البسيط
ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط زيادة وضع و
النقطة هذا المعنى مع زيادة وضع ثم الوحدة موضوع اول للعدد والنقطة
موضوع اول للهندسة فالحساب اشد استقصاء من الهندسة فقد وضعنا
في هذه الاشياء من محاذات التعليم الاول ومحاكاته وكان ذلك غرضنا
دون الاستقصاء فيها وهذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولا لتعاطينا
بافهامنا ولا حس الانقياد واذا اردنا اتقانه فصل في معاودة ذكر اختلاف
العلوم واتفاقها في العلوم المبادي والموضوعات المباحث انما يكون في
علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول وكان البحث فيها انما هو عن العوارض
الذاتية التي تعرض له ولاجزائه او لانواعه فاذا اختلفت في الموضوع الاول
وفي المبادي الاولى للبراهين اختلافا ما يشير اليه ونعني بالمبادي الاولى لا
المقدمات فقط بل الحدود وغير ذلك فليست من علم واحد فاذا اردت
الامتحان فارفع كل شيء الى مباديه الاولى وجنسه الاول الموضوع
فتجد المختلفات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسايل المناظر ومسايل
الهندسة اما في الجنس الموضوع فتجدهما مختلفين فيه لا محالة واما
المبادي فتجدهما تختلفان في وجه وان اشتركا فيه بوجه اخر فانك
تجد المبادي هي للهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد فرغنا عنه وليس

ـت البراهين يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد
ـن مختلفان لا من حدين اوسطين يحمل احدهما على الآخر فقط مثل
ـل انسان حيوان وكل حيوان مغتذ وقولنا كل انسان نام وكل نام
ـتغذ بل من حدين اوسطين لا يحمل احدهما على الآخر مثل قولنا كل قابل
ـتحرك وكل متحرك متغير مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن
ـفالاول الحدين الاوسطين تحت آخر فان الحيوان تحت النامي واما
ـفي فهما مختلفان ليس احدهما تحت الآخر وكذلك كل انسان ضاحك
ضاحك متعجب وايضا كل انسان مستحي وكل مستحي متعجب فان هذين
ـن كانا من جملة ما ينعكس احدهما على الآخر لاجل موضوعهما فهما ليسا مما
ـن احدهما تحت الآخر فقد بان ان اختلاف الحدود الوسطى لا يوجب
ـختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها وقد يمكن ان يطلب فيوجد
ـلز هذا في الشكلين فيؤخذ الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا نتيجة
ـنتيجة واحدة ولقرب مأخذ ذلك البيان لا نطول الكلام بتفصيل واما ان
ـيل البرهان انما هو على الضروري فامر قد فرغنا عنه واما انه قد يكون على الاكثري
ـبعض المفسرين يأبى ان يكون على الاكثري برهان مصنوع من مقدمات
اكثرية يعطي سببا من اسباب اكثرية ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو اكثري
وان كان ظننا من جهة ما هو موجود على ما علمت في مواضع اخر فان ازيد بالبرهان
كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على الاكثري
برهان واما ان اراد احد ان يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية
للعلة على شرط ان يعطي وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس
فيه امكان فليس على الاكثري برهان بل قياس ما آخر يضع من البرهان والجدلي
والمغالطي والخطابي والشعري ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة
اليه بل الاولى ان يقول انه لما كان كل برهان انما يكون بوجود متميز عن
لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما ويكون ضروريا
او غالبا غير دائم وهو الاكثري فاذن لا برهان في امر تميز الوجود الا بهذين و
لا برهان على شيء كونه وجوده اتفاقي لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه لكن

ازيد

ازيد هذا الكلام تفصيلا واقول ان الامور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر
حال امكانها فاما اعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا
طلب فيه الا في الاكثريات ولا قياس الا عليها فان لوجودها فضيلة على
لا وجودها في الطبع والارادة وعلى الجهة التي اوضحناها في فن سلف واما
التكافي في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان او دليل على احد طرفيه الا
قيام مرجح لذلك الطرف يخرجه اياه عن المكافات له فهذا هو النظر من جهة اعتبار
الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان فعلى جميع اصنافه برهان على
الممكن الاكثري وعلى المتساوي وعلى الاقلي اعني البرهان الذي انه ممكن لا
ضروري الوجود ولا ضروري العدم لا البرهان الذي يتيقن بوجوده او لا وجوده
الا ان يكون شيء منهما افضل وكل ما قلناه في الاكثري الوجود ما نقل الى
الاكثري اللاوجود وانزل اما عنينا بالوجود الحكم اي حكم كان ايجابا
او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس بالحس الحيوان برهان ولا مبدأ
البرهان بما هو حس لان البراهين ومباديها كليات لا يختص بوقت
او شخص واين والحس يحد حكما جزئيا في آن بعينه واين بعينه فاذن
الحس لا ينال مبادي البرهان ولا البراهين ولا شيء منه هو علم بكلي ولو
انا كنا نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين لما
كان ينعقد من احساس ذلك راي كلي ان كل مثلث كذلك وعلم
بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان القمر المخروط الظلي انكسف ثم يمكننا من
جهة الحس ان نحكم بالكلي وهو ان كل كسوف يجري كذا او لكذا الا انا لا يمكننا
من جهة الحس ان نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلي اما كل كسوف
فلان ذلك لا نهاية له بالقوة واما الكسوف الكلي فانه للعقل فقط
وان كنا قد نستفيد من تكرر المحسوسات امورا كلية لا لان الحس ادركها
وما نالها ولكن لان العقل من شانه ان يقتنص من الجزئيات المتكررة
كليا مجردا معقولا لم يناله الحس ادركه ولكن ادرك جزئياته فاختلف
العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل اليه للحس بل يناله باشراق
فيض الهي عليه وايضا فانا كثيرا ما نتوصل بالحس الى مقدمات كلية

لما حصل فم

لا لان الحس يدركها بل لان العقل يصادفها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه
قبل حيث بينا ما التجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير من انواع الادراك المستقصى
صار توقفا ذلك في عنا وبحث عن حال المحسوس نفسه مثل الزجاجة فان الجسم
الملون وذا امر بين فقوم يقولون ان السبب في شف الزجاجة ان كل ما
لا لون له هو شاف يؤدي اللون الذي وراءه وقوم يرون ان سبب ذلك استقامة
المسام والثقب التي في الزجاجة فينفذ فيه الشعاع الخارج من البصر ويجوزها
الى ان يحكم بان السبب هو الثقب وان الابصار بنفوذ البصر في تلك الثقب
يؤدي الشعاع ينفذ اليه وبالجملة لو كان الابصار بنفوذ شيء ما في الثقب و فيه م
كالحس يميز ذلك لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم في الابصار بان السبب فيه
اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية ولا فضل شف الزجاجة من حيث
لا لون لها وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلا بالحس لا ان الحس حصله لكن
لان العقل اتخذ الحس مبدأ للتجربة ثم قيل انه لا يصح ان يظن ان مبادي
المقاييس كلها متفقة اما اولا فلان المقاييس منها منتجة للكاذبة
ويجب ان يكون مقدماتها كاذبة ومنها منتجة للصادقة وهي ان كانت
فقد يجوز ان يكون صادقة فذلك انتاج منها لا بالذات بل بالعرض وشبيه
ان يكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمة صادقة وللكاذبات
كاذبة فاذا كان كذلك كانت مبادي القياسات الكاذبة كاذبة وايضا
فلان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتايج فان الاضداد قد يكذب
معا مثل ان المساوي اكبر او المساوي اصغر وايضا فان الاشياء غير متضادة
يكذب معا ولا يصدق معا مثل ان العدل تهور والعدل جبن وكذلك
الانسان فرس وثور فان هذه من قوة المتقابلة وان لم تكن متضادة او متقابلة
بالفعل فتبين ان مبادي النتايج الكاذبة مثل هذه وايضا فان القياسات
الصادقة يجب ان يكون واحدة باعيانها وذلك ان المبادي اما خاصة
بالاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعها وعوارضها الذاتية
مثل قولنا في الهندسة ان كل مقدار اما منطق واما اصم وفي العدد كل
عدد اما اول او مركب وتبين ان هذه مختلفة لا مطابقة فيها لان الهندسة واما م

بعد

بعد النقطة والعددية بعد الوحدة ولا يمكن مطابقة البتة ولو كانت مطابقة
لكانت على احد وجوه اما ان يكون احد المتباينين اعم من الآخر مثل كل
ج او كل ب ا على ان ج تحت ب واذا كان كذلك كان احدهما تحت
الآخر او فوقه فكان حينئذ احد الجنسين تحت الآخر او فوقه وهناك قد
يكون الامر على ما اوضحنا واما في اجناس الموضوعات فاما ان يكون مبدأ
داخلا في الوسط فيكونان حينئذ اما متشاركين في الجنس فاحدهما مبدأ او
الآخر نتيجة او غير متشاركين فيه اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا
احد العلمين تحت الآخر فيكون الشركة في المبدأ على نحو ما حددنا قبل و
اما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك في
مبدأ خاص لا على ان يدخل حد منها في الوسط ولا فوق ولا تحت ولا
خارجا موضوعا او محمولا واما المبادي العامة مثل ان كل شيء اما ان
يصدق عليه موجبة او سالبة فقد يشترك لان هذه المبادي صالحة في
بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم والبعض الآخر
كيف وبعضها شيء آخر لانها من جملة ما هو مبدأ للعلم الناظر في الموجود
من جهة ما هو موجود ولكنها يوجد في المعلوم بالقوة لا يوجد بالفعل البتة
بمقدمات كبرى والاصغرى الا مخصصة بموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية
على ما بينا فاذن لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة
والنتايج المطلوبة في العلوم وان زادت على المقدمات على النحو المعلوم
في تركيب القياس فليس زيادة مفرطة خارجة عن نسبة محفوظة وليست
تستنتج على تلك المقدمات باعيانها ولا تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة
واذا دخل حد من جانب او في الوسط لم يزد الا نتيجة اتفقت بل بازاء
ذلك فاذا كان نسبة المقدمات مع النتايج هذه النسبة فكيف تكون
اللواتي هي المبادي منها صالحة لان ينتج منها لان هذه بل نتايج خارجة
من هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها الا المناسب فنقيضها
التي هي المبادي ابعد من انتاج مسايل علوم اخرى وكيف والنتايج
المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة والحدود التي هي المبادي

متناهية فان المبادى والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية
واما النسب الممكن اعتبارها فقد لا يتناهى بالقوة من جهة ان بعض المحمولات
يكون ضرورية متقررة منه فى الشىء دائمة وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات
منا مثل ان المثلث المتساوى الساقين من حاله ان زاويته اللتين
عند القاعدة متساويتان فهو امر موجود له فى نفسه بالضرورة واما ان اخراج
نسبة الى مثلث آخر يقع منه فى دايرة كذا او فى مخمس ما فليست امورا
محصلة بالوجود فيه والا لكان فيه امور غير متناهية بالفعل بل هى امور
تحدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فامثال المبادى الخاصة
مثلا الخاصة بعلم الهندسة يعلم فيها ان يكون وافية بمسايل الهندسة
فضلا عن مسايل خارجة لا يتعلق بها وكيف يقال ان مبادى العلوم المختلفة
متفقة من جهة انها متفقة وهذا ظاهر البطلان او من جهة ان كل واحد منها
يصلح ان ينتج منها فى كل علم يكون مبدا اى علم اتفق صالحا لاى علم
اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادى العلوم التعليمية وهى محدودة
فى المصادرات مميزة بالفعل ظاهر من امرها انها لا تصلح بعضها فكيف
يصلح لجميع مسايل ذلك العلم وكيف لمسايل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا
طريق التحليل بالعكس فصرنا الى المقدمات التى لا اوساط لها فى علم
ما وميزناها ان لم نكن تميزها فى الرياضيات وجدناها مشتركة لجميع النتايج
بل كان خاصة لنتيجة او نتايج باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول
ان مبادى العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها البتة ولا فى شىء منها
فقد بان مما سلف ان بعض العلوم يشترك فى المبادى وان من المبادى
خاصة ومنها عامة نعم الحق هو ان المبادى مناسبة فى الجنس اى
الموضوع ولكن هذا كله يمكن فان العلوم التى لا يتناسب ايضا والذى يجب
ان يعتقد فيه ان الحق والقضاء الفصل هو ان المبادى يقال على وجهين
اما مبادى منها البرهان اى المقدمات الاولى فى العلوم واما مبادى منها
البرهان وهى اجناس العلوم اى موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع
منها او يساويها كالواحد بوجه ما للموجود فالقسم الاول يجوز ان

يكون

يكون فيها مبادى عامة مثل قولنا كل شىء اما ان يصدق عليه الايجاب
او السلب وقولنا الاشيا المتساوية لشىء واحد متساوية واما القسم
الثانى فلا يجوز الا ان يكون خاصة او يتناسب علمان فى الجنس وما كان
من المبادى التى بمعنى المقدمات مما هو خاص او مختص كل علم فلا يشترك فيها
الا علمان احدهما فوق الآخر ويكون احدهما اولا والثانى ثانيا ولما كانت
الموضوعات فى المسايل العلمية اما جنس الموضوع للصناعة او نوع
منه او عرض ذاتى له فلا يجوز ان يكون الصغريات من المبادى المشتركة
بوجه من الوجوه بل فى ان كان ولا بد فالكبريات على النحو الذى يجوز به
الشركة فصل فى حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما وفى تفهيم
الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة من المعلوم ان ههنا
علم بشىء وظن به وان الاختلاف فيهما من جهة الوثاقة والغلق وانهما
داخلان تحت الراى وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس
كل علم يجب ان يقايس بالظن بل العلم التصديقى لا وكل علم مع
كل ظن يوافقه فى جنس الراى واما ما سواه من الظن فيجب ان يقايس
بالجهل والعلم التصديقى هو ان يعتقد فى الشىء انه يكون كذا واليقين
منه هو ان يعتقد فيه انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا
وقوعه من حيث لا يمكن زواله فانه ان كان بينا بنفسه لم يمكن زواله
ان لم يكن بينا بنفسه فلا يصير غير ممكن الزوال الا ان يكون الحد الاوسط
الاهلى او وقع على انا نعنى بالعلم ههنا المكتسب فى الذى يخالف اصناف
من الاعتقاد اعتقاد فى الشىء الذى هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد
انه لا يمكن كذا لكن يكون هذا الاعتقاد بنفسه ممكن الزوال لانه لم يقع من
حيث لا يمكن معه الزوال واعتقاد فى الشىء انه كذا مع عدم اعتقاد آخر
بالفعل بل بالقوة اذا خطر بالبال اعتقد وهو انه ممكن بان لا يكون كذا
واعتقاد فيه انه ليس كذا وهذا مضاد جهل العلم لا يشاركه لكن اعتقاد
انه لا يمكن ان لا يكون كذا اما ان يعتقده فى الوجود كذا الذى ليس من
شانه ان لا يكون الا كذا او فى الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا

كل واحد من هذين بالحري ان يسمى ظنا والاول منهما فانه ظن صادق مركب
بجهل مضاد واما الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا والاعتقاد فيه انه
كذا مع الاعتقاد ان من شانه ان لا يكون ان كان لا كونه جايزا في نفسه لكن
الوجود قد غلب او جايز في وقت آخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكن
ان وقع مما يوجب كان يقينا ما بالشيء على ما هو به وان كان على انه
يرى ويحكم انه موجود ويخطر بالبال انه عسى ان لا يكون موجودا عند ما
يفرضه موجودا حتى يجوز ان يكون اعتقاد وجوده يصغر موجودا كاذبا
فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد بل بجهل
بسيط اذ لا بد في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري اما على الدوام
فيكون العلم على الدوام او الضروري بشرط الوصف فيكون العلم ايضا
بالشرط والظن موضوعه الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي لا ينضبط
فيكون حال الامر بحسب القياس الى الوجود حال الراي فيه بحسب القياس
الى الصحة وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا ايضا في الامور
الضرورية والاعتقاد المؤكد ليس يجب من حيث هو مؤكد ان لا يعد في
الظن فتكون ثلثة اشياء من جملة ما عددناه داخلة في اعتبار الظن احدها
الاعتقاد بالشيء الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معه انه لا يمكن ان لا
يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس
علما بل ظنا والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل البسيط
ويشترك هذه كلها في شيء واحد وهو انه عقد في الشيء انه كذا مع امكان ان
يلحق العقد انه لا يكون كذا وذلك لان الاول منها اذا كان جاير الاستحالة
فليس مختلفا في طباعه عن ان لا يقترن به عقد امكان ان لا يكون الشيء
اما ابتداء غير طار على العقد الآخر الذي معه واما فاسخا للعقد الذي الآخر
معه وهو الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد البسيط و
يقابل عقد صاحب العقد الاول لان ذلك كان يعتقد انه لا يمكن
ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا يعتقد انه يمكن ان لا يكون ما اعتقد
كونه واما العقد الثالث فان الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة

او فعل

او فعل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة نوع الظن
كما ان العلم يكتسب بواسطة نوع العلم فانه ليس كل واسطة غير
ضرورية الدوام الاكبر تدعو الى ممتنع بل قد تدعو الى امر واجب والعلم بالجملة
مخالف للظن في هيئة العقد وفي الامور التي العلم اولى وكما انه قد يقع
لانسان في هذا الشيء علم ولآخر ظن فكذلك يمكن ان يقع لهذا علم بمبادي
ذلك العلم يتدرج حتى ينتهي اليه وان يقع للآخر ظن بتلك المبادي و
المقدمات فيتدرج الى ذلك الظن الذي هو نتيجة لها فيكون الاول
يرى في تلك المقدمات رايا صادقا ويرى انها لا يتغير بما هي عليه واما هذا
الثاني فيكون داير فيها صادقا الا انه حال عن الراي الثاني اما يجوز
لغير ما يراه مجال بجواز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان الشيء هو موجود
ويعلم لم هو موجود وهذا الثاني يظن انه موجود ويظن انه لم هو موجود
وان لم يكن ذلك بمتوسطات فيظن انه موجود فقط ولا يظن لم هو
موجود على الاحوال كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا وان كان
قد يقع في شيء واحد ظن وعلم كما قد يقع في شيء ظنان مختلفان صادق
وكاذب اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان لان قولنا العلم يقتضي
اعتقادا ثانيا في الشيء محصلا وهو انه ممتنع التحول عما هو عليه ويمتنع
ان يقارنه او يطرء عليه اعتقاد مضاد لهذا الثاني وقولنا الظن
يقتضي اعتقادا ثانيا بالفعل او القوة القريبة او البعيدة وهو ان الشيء
جايز التحول عما هو عليه ومحال ان يجتمع في الشيء الواحد للانسان
الواحد في وقت واحد امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا او يجتمع
فيه راي ان يجوز زواله وراي ان لا يجوز زواله واما الظن الصادق
والكاذب فكيف يجتمعان في انسان واحد فان الظن الذي يظنه
وهو كاذب والظن المقابل الذي له هو فيه صادق ان تساويا لم يكن
ظنا بل شك في الامرين وان مالت النفس الى الصادق بقي الكاذب
غير مظنون او الى الكاذب بقي الصادق غير مظنون والشيء الواحد
بعينه الثابت قد يظن ممكنا مرة وغير ممكن مرة فاذا اتى اول الراي

كونه غير ممكن ثبتا والا ثابتا فهو علم واذا ادى وقع الرأى عليه من الجهة الثانية فهو
ظن فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم والاثنانين مثلا
هذا يظن ان القطر غير مشارك للضلع ويصدق وذلك يرى ان
القطر مشارك له فيكذب فيكون الظنان مختلفين لكنهما واحد
في الموضوع واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء
والحدس فيكاد ان يكون الكلام اولى لعلوم اخرى من الطبيعيات والخلقيات
الا انا نجد ههنا حدا فالذهن قوة النفس المهياة المستعدة لاكتساب
الحدود والآراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من
غيرها والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء
نفسها مثل ان يرى القمر انما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على اشكاله فيقتنص
ذهنه بحدسه حدا اوسطا ان سبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة حدس
من هذه القوة يقع في زمان قصير غير مهمل والفكرة حركة الذهن الانسان
نحو المبادي للمطالب ليرجع منها الى المطالب والصناعة ملكة
نفسانية يصدر عنها افعال ارادية بغير روية نحو تماما مقصودا والحكمة
خروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن لها في حدي العلم والعمل اما في
جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا
كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى
العدالة وربما قيل كلمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات
النظرية والعملية وان يحصل خلق المقالة الرابعة من الفن الخامس
في المطالب والمعلومات بالطلب متناوبة فان الشيء
انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب وان كان للمنكر
ان يكثرها بالاين والكم والكيف وغير ذلك فانها بحسب ما يبحث عنه
في هذا الموضع اثنان داخلان في الهل احدهما هل يوجد الشيء شيئا
مثل انه هل يوجد الشيء شيئا مثل انه هل يوجد الجسم مركبا من اجزاء
غير متجزية وكل واحد من مطلبي هل يسبقه مطلب الما واما مطلب الاي
فمن التوابع لمطلب الما ومطلب اللم اما ان يطلب علة الحكم بوجود

موضوع

موضوع او عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده اولا وجوده بحال
وكل ذلك اما ان يتعدى فيه طلب الحكم الى طلب علة الوجود او
لا يتعدى واما مطلب اللم يطلب علة الوجوده على الاطلاق او علة
وجوده بحال والاخر ان يكون القياس المبين للهل المطلق
شرطيا استثنائيا وعلة في الشرط ولا سائر ذلك فالاخرى لان
تكون العلة فيه حد الوسط واما مطلب ما فانه يتبع المطلوب البسيط
من مطلبي هل تبعا ظاهرا فانه اذا علم ان الشيء موجود طلب ما ذلك
الشيء الموجود فقد علم ان مطلب ما الذي بحسب الذات فهو بعد
مطلب الهل وتابع له لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بعد الهل
فاذا اعطى ثم اعطى مطلب هل اتضح في الحال مقتضى مطلب ما بحسب
الذات ويطلب المطلب المركبة من مطلبي الهل ايضا من وجه من الوجوه
حتى يكون كانه يطلب ما الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك لان الموضوع
في المطلوب بالهل التركيب يجب ان يكون معطى الهلية واللمية اولا
في كل علم ثم يطلب عوارضه الذاتية له بالهلية فاذا طلب وجود
العارض له اولا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك الموضوع
فبالحري ان ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض بالهل البسيط
بالقياس الى نفسه وذلك لان البراهين انما يبحث عن الاعراض
الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا توجد الا في تلك الموضوعات
واجناسها فان منع ان يكون لها وجود في تلك الجملة منها صارت
في جملة الممتنعات واذا اعطيت وجودا في شيء منها ثبت انها
في الموجودات فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من
الوجوه عن هليتها مطلقا كالبحث عن هلية المثلث المتساوي
الاضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين قد وصلا
ايضا بالتقاطع فهو بحث عن هليته في نفسه فبذلك يعلم ان له امكان
وجود واذا صح للشيء هلية استحق ان يطلب له الماهية بحسب الذات
وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها الا بحسب الذات وقد فرغنا

علة م

بمعنى الاسم فاذا

هذا مما سلف فوق وضوح بحث لم ما بحسب الذات لهذه العوارض مع
هذا الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما حد فيه جواب ما بحسب الاسم
قبل الاشتغال بالهل كما في ابتداء طلب ما بحسب الذات فانه يتضح
مع ايضاح الهلية فاما الحد الاوسط فهو العلة ويقع في طلب لم بعد
الهل على وجهين احدهما بالقوة والآخر بالفعل اما بالقوة فلان طلب
الهل في مثل هذا انما يطلب عما هو مشكوك فيه فيقتضي طلب الهل انه
يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط مثل من سأل هل القمر ينكسف و
انما يطلب هل شيء يوجب العلم بان القمر ينكسف فاذا اعطى الهل شيء
وقيل نعم فيطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف او لم قلت ان القمر ينكسف
فانه يطلب ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط هو علة الامر
في نفسه ومعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي اعطيت اولا
انه موجود حين فهمت ان الامر الحق كذا انما هو الان فيكون عن لم بحثا
عما هو الحد الاوسط فيكون طلب لم ههنا انما هو طلب القياس الى بالقوة م
النتيجة فيكون بالفعل في ذلك شرط لا يسئل منه ان كان مجهولا فيقول
المعلم الاول الموجود بالجزء يعني به الموجود شيئا ما والموجود بالكل يعني به الموجود
على الاطلاق والموجود شيئا اما شيئا جوهريا للموضوع او عرضا ذاتيا او عرضا
خارجيا ثم يقول المعلم الاول اعني بالموجود على الاطلاق الشيء الموضوع
هل نفسه موجود مثل قولنا هل المثلث موجود او لا فهذا انما يبحث عن
وجود عارض ما ولاحق وهذا هو الموجود شيئا ما فقد بان من هذا ان المطالب
بالقوة يرجع الى هل الشيء والى ما الشيء وان مطالب الكم تحت ما لانه بالقوة
يرجع الى هل بمعنى ما الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هذا منعكس وانه
ليس في البراهين شيء هو تحت الكم وبعد هذا الى ان ظن ان الاوسط
في البراهين هي الحدود وكل ذلك امر باطل فانه ليس بحث عما هو عن
الاوسط وليس البحث عما هو الاوسط والبحث عن مائية احد الحدين
الآخرين حتى يكون الجواب به حدا ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد او
جنس او فصل او مادة وصورة فان العلل الموجبة لامور لا في انفسها

ولا هي بوجه نفس الواجب لا صورة ولا مادة وكثيرا ما تجد من الاوساط
في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا بل يجده سببا موجبا للشيء
في شيء فان الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير
بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الاعلى وان
لم يكن ذلك الشيء نوع الجنس المتوسط ايجاب العلة وليس هو حد على ان
الاكبر ولا صورة ولا مادة وايضا يوجب ايجاب غير علة كما علمت او ستعلم
وكثير من الخواص هي علة لكثير من الخواص وهي خارجة عنها ليس بجنس لها
ولا فصل ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون خط الخارج منه
على صفة مذكورة يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان
يكون خط بتلك الصفة جنسا ولا فصلا داخلا بالذات لكون زواياه
مساوية لقائمتين ولا مادة ولا صورة وكذلك كثير من الاوساط البرهانية
ليست حدودا ولا عللا داخلة في جوهر الشيء بل عللا فاعلة وموجبة
وهكذا الحكم في قيام الارض في الوسط للكسوف وهكذا الحكم في قيام الارض [illegible]
مماسة النار فانها قد تحصل حد الاوسط في اثبات احراق الخشب و
ان كان قد يجوز ان يجعل هذه العلل الموجبة فصولا من جهة على انها اجزاء
فصول لا تحمل بل تحمل الفصول المحمولة منها كما ان القدوم لا يقال
انه حديد بل من حديد ولا يقال ان الحمى عفونة بل من عفونة وليست اجزاء
فصول مقومة للذات هي اخص الفصول بل اجزاء فصول خاصة فقط
فان العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا للمهية واجزاء الحد
اجناسا كانت او فصولا حقيقية او اجزاء فصول هي الذي يكون عللا
للمهية واما علل الوجود فليس يجب ان يكون عللا في المهية ولذلك
لا يدخل علل الوجود وهي الفواعل والغايات في الحدود بل يدخل في الرسوم
القايمة مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في
الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده فاذن
قد يكون الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لامور ليست
تلك الحدود حدودا وسطى واجزائها اللهم الا ان يكون يعني بالحد

الحد والرسم معا فيكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او
مخصصة بها مما يدخل في الرسوم واما اذا كان الحد الاوسط اخص
من الاكبر لم يلزم من هذا القبيل شيء انما لهم فان يقولوا ان الاوسط
يكون هناك حد الاصغر ويلزمهم ايضا ما نقول للآخرين ولو كانت الحدود
الوسطى لا غيرها يكون لكان ادراك الاشياء امرا سهلا وذلك لانه من
المحال ان يطلب وجود محمول الموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه
فان كان له حد فاولى ما علينا ان يفهم والامر تم فقط وكما نعقل ذلك لا
يبقى علينا كثير شغل في ان يظهر وجوده فاذن كما يفهم حد المساواة لقائمتين
ونضيفه الى الاصغر وهو المثلث يقوم لنا اوسطا يبرهن منه وكما يفهم
حد المساواة ونضيفه الى مثلث متساوي الاضلاع على الساق فيترح
الى معرفة المساواة فيهما ونعقل هذا فلا ينتج بل يحتاج الى اوساط ضرورية
اذا اعطيناها واحضرناها علمنا ان المثلثين متساويان ويكون قد علمنا
حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك فهذه اقاويل من جنس الزخارف
التي يرومون بها التشويه باسم البرهان وان الشيء الذي من الحد لا
غيره كثير من هؤلاء يدعي خلال كلامه انه ياتي ببرهان على وجود الحد للمحدود
فيكون الاوسط حدا ياتي به كالحد للاكبر ويكون الحد الذي بنفسه هو وجود
الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا عرضا للاصغر غير حد فيكون بينهما غير الحد
وبين الحد ربعهم ههنا شيء يجب ان نعلمه واسعد وهو انه لا يمكن في الحقيقة
اثبات الاكبر له حدا او رسم الا بتوسط الحد والرسم بالقوة او بالفعل
فانه ما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا لشيء فليس هو بموجب وما لم
يكن مسلوبا فليس هو بمسلوب لكنه ليس في ذلك على انه هو الحد
الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى غيره فان حق ما قيل في امثلتهم ان حد
الاتفاق هو كون الشيء على نسبة عددية كذا وانه اذا جعل هذا حدا
اوسط انتج ان النغم متفقة فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة
بالاتفاق هو بعينه حدا اوسط لكنه ليس يجب من هذا ان يكفيك
هذا التوسط او انه لا يكون البرهان الا بمثل هذا التوسط فانه لو كان

معلوما لنا ان هذه النغم موجودة لها هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجود
لها الاتفاق ولكن في اكثر الامر يشكل علينا حمل الحد كما يشكل علينا حمل المحدود
فلا ينتفع بتوسيط الحد بل يحتاج الى توسيط امور اخرى يتادى توسيطها الى
انتاج وجود الحد فيتادى بها الى انتاج الجملة التي يدل عليها اسم المحدود
لكن تلك الوسائط يكون امورا غير الحدود للمحدود فليست برهانا فقط
وسط فيه حد حقيقي ثم انتج منه حمل المحدود على الاصغر ولو كان البرهان هو
هذا فقط وسط فيه حد حقيقي اعني الذي اوسط الحد ما كنا نجد برهانا على
شيء الا على ما وجوده الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود نفس الحد الاكبر خفي و
اما اول امثال هذه الاشيا وكان ان جعلوا الاوسط حدا للاصغر فلما نجد
ذلك في امثلتهم ولو شئت ان ابين ان هذا لا يكون بالحقيقة وانما
يكون بحسب الظنون لفعلت وبالجملة يعسر عليهم ان يدلوا كيف يبرهن
على محمول مطلوب اعم بمتوسط اخص فاذن يجب ان ينصف ولا يغتر بهذه
الاقاويل الملفقة ونرجع الى ترتيب التعليم الاول ولان العلل الذاتية
للماهية داخلة في الحد لانها مقومة لذات الشيء وهي داخلة في البرهان
لانا بينا ان اليقين انما يكون بمعرفتها فالبحث عن لم هو بحث ما هو
ما عما هو بعد الوجه الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في الحد الاوسط حد
الاكبر كان بين الوجود للموضوع فتبرهنا اذ دللنا على السبب واذا اوردنا
الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية ايراد قول الشيء فقد حددنا مثال
ان يقال لم كسوف القمر فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس
واحتجبت الضوء وكلما كان كذلك والحد الاوسط هو ماهية الكسوف لان
ماهية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين
مفيد الضوء اعني الشمس وكذلك اذا قيل لم اتفقت هذه النغمة مع هذه
النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التفاوت فيهما بالقوة او بالفعل
مثل احد العددين فهذا بعينه ماهية الاتفاق الذي في النغم لان
اتفاق ايتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة
فالاوسط اذن داخل في الحد ههنا دخوله في البرهان او البحث عن لم

يطلب الاوسط الا ترى ان لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط
الارض ولو شاهدة حسية فيكتسب منه بالتجربة دون البرهان علما
كليا لكان بحثنا باطلا اذ كنا وجدنا علة الكسوف فكذلك اذا لم نجده من
ذلك الوجه فنحن انما نطلب اياه بالقياس فاذن المطلوب باللم سوال النافع
في طلب ما وقع من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان
كان قد يتوهم مما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم وهو طلب البرهان وطلب
ما هو طلب الحد لان البرهان والحد قد يقومان على شيء واحد من جهة واحدة
واما اذا اعطينا برهانا اعطينا حدا وليس كذلك من وجوه اولها ان كل
حد فهو ايجابي للمحدود وليس كل برهان يوجب على مبرهنه بل قد يسلب
وايضا ان كل حد لمحدوده كلي وليس كل برهان كليا على مبرهنه فليس
اعطاء المبرهن اعطاء حد المحدود وايضا فان البرهان يعطي للشيء عرضا
ذاتيا على ما اوضحنا مرارا والحد يعطي من الذاتيات المقومة والعرض
الذاتي غير داخل في حد الشيء فليس اذن ما يعطيه البرهان هو بعينه
الحد مثاله ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين
وذلك المعنى خارج عن حد المثلث ولا يعطي البرهان البتة لا حد الموضوع
ولا ايضا حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شيء واذا استقريت
لم تجد البرهان اذا اعطاك محمولا ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما يعطيك
من وجوده للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا
وليس اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا وذلك لانا اذا اعطينا
حدا فلم توجب شيئا على شيء ولم نسلب شيئا عن شيء بحد اوسط
ولم نعلم حال المحدود في المعنى الذي يطلب البرهان عليه فليس نفس
اعطاء الحد هو اعطاء البرهان وان كان قد يتفق في كثير من المواضع
ان يشارك الحد البرهان في المادة لكن ليس ذلك دائما فان
المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها واجزاء تلك المقدمات
كلها اعني الحدود محدودة يعطي حدودها ولا يعطي بذلك برهانا
عليها فانها لا برهان عليها لانها بسايط والبسايط تحد ولا

تبرهن عليها ولتاليف بينهما بين بغير برهان ولو كان ايضا برهان
لم يكف اعطاء البرهان ولو كان على كل شيء برهان لما كان على
شيء برهان وانت تعلم ان الحد شيء غير البرهان وانه ليس كل محدود
مبرهنا بحده ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه والا كان الحد شيئا غير
البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا ما نقتضيه ما هو غير الحد بما
هو غير الحد اذ كما ان البرهان غير الحد كذلك ما يفيده البرهان بما هو برهان
بالذات شيء غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات والا لكان
البرهان لا يحتاج اليه بل الحد او الحد لا يحتاج اليه برهان كيف و
هذا لا يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط وذلك يوجب بالذات
تصديقا ساذجا فقط اما ان التصديق لا يكون الا بالتصور
فمسلم لا على ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي
هو من جهة البرهان والحد يقتضب اقتضابا ويوضع وضعا والبرهان
يؤلف تاليفا سوقا الى الغرض فيلزمه الغرض بالاضطرار والحد
يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعة مساوية لذاته في المعنى
وفي انعكاس عليه معا وتلك الامور بينة بنفسها للمحدود والبرهان
يعطي عوارض خارجة عن المهية والحد لا يعطي المحدود واجزاء حده
بتاليف حمل بل بتاليف تقييد واشتراط والبرهان يعطي المبرهن
اجزاء برهانه لا بتاليف تقييد بل بتاليف حمل والبرهان على الشيء اولا
يكون برهانا وعلى غيره ثانيا والحد للشيء لا يكون لغيره ولا يكون منه
اول وثان وان كان حد الاعم يحمل على الاخص فليس على انه
حد الاخص واما البرهان فقد ينتقل الى الاخص فيكون برهانا على
الاخص فاذن البرهان غير محصور في الحد ولا الحد في البرهان والبرهان
محصور في البرهان مثل انحصار البرهان على متساوي الساقين في
كمية زواياه تحت البرهان على المثلث بل الحدود والبرهان هما مختلفان
لانه ليس يحمل احدهما على الاخر بوجه فصل في ان الحد لا يكتسب
ببرهان ولا قسمة ونقول ان الحد ليس يكتسب ايضا ببرهان وحدا كخط

على ان يكون المحدود حدا اصغر فى القياس والحد حدا اكبر ولو كان ذلك
مما يكتسب لم يكن بد من حد اوسط ولما كان الاكبر فيه يجب ان يكون منعكسا
على الاصغر فيجب ان يكون منعكسا على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا
عليها فالاوسط لا محالة شىء من الخواص لما خاصية مفردة او فصل مساو
واما رسم واما حد ويسمى جميع هذا فى هذا الموضع من التعليم الاول لما ساواتها
خواصا فاما ما هو اعم من الشىء فلا يصلح ان يكون حدا اوسط بين الشىء
وبين حده واما الخاصة والفصل فلا يصلح ايضا ان يكون حدا اوسط
فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب كذا وكذا من طريق ما هو كذا اى محدود
بكذا وكذا فانتجت ان كل ج هو كذا وكذا من طريق ما هو المحدود بكذا و
كذا من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل
هو حد النوع ايضا وسواء عنيت بقولك كل ب كل ما هو موصوف
بب او عنيت كل ب من حيث هو ب فان الامر غير مستقيم اما على سبيل
الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة
وح يكون الامور التى من انواع مختلفة حدها واحدا ويكون كلها محدودا
بالاكبر لان الاوسط الذى هو نفس ب وهو فصل او خاصة او غير
ذلك هو وحده محدود به واما سبيل الوجه الثانى وذلك ان يعنى ان
كل ب من حيث هو ب كذا وكذا يدل على مهية فان هذا القول لا
يمنع ان ينتج الاقتران وبغير وسط ونجعله ا ج ولو كان هذا القول
منتجا لوجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو
غيره فى الحدود وغير حده وهذا محال فان الخاصة والفصل وان كانا يقالان
على النوع ويحمل على النوع حدهما فانما يحمل لا من طريق انه حد للنوع او
حدهما فحدهما حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين
ان يكون هذا الشىء موجودا للشىء وبين ان يكون حدا له او يكون حداما
حدهما واحدا بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصل وحد طبيعة
خاصة مفترق فحد فصل جزء من حده وحد خاصة ماخوذ فيه حده
بالقوة وبالفعل فاذن ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط

خاصة

خاصة او فصلا من هذا الوجه ولا رسما ايضا واقول من راس كالمعيد ان مثل
هذا الوسط اما ان يفيد الحد واما ان يكون الكبرى كافية لانك لا بد اما ان
تقول مثلا كل ضحاك او ناطق فهو حيوان ناطق مبت فتسكت ثم ينتج ان
كل انسان حيوان ناطق مايت من غير زيادة بيان ان هذا حده وح يكون
حمل الحد على موضوع النتيجة ليس اخفى من حمله على الحد الاوسط بل ربما
كان ذلك اوضح فانا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مايت لانا نعلم
انه انسان وقد تبين لك من حال الفصل ان حمل حد النوع عليه يجب ان
يكون اخفى من حمله على النوع ان تذكرت اصولا سلفت واما ان تقول
كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان ناطق مايت وان هذه جملة
مهية فتكون هذه المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق
يفهم على وجهين متضمنين فيه احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك
او كل ناطق من جهة ما هو ناطق والاخر كل شىء يوضع للضحاك وكل شىء
يوضع للناطق وليس هذا ذات الضحاك او ذات الناطق فكلا
الوجهين داخل فى قولك كل ضحاك وكل ناطق ثم هذا الحد ليس
حدا للضحاك من جهة ما هو ضحاك وذات ضحاك ولا للناطق من
جهة ما هو ناطق وذات ناطق بل لشىء ما مما يعرض لذاته ضحاك من
يتقوم بان يحمل عليه الناطق وهو الانسان فاذن ليس يصح ان
يقال ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على انه حد واما الوجه
الثانى وهو ان يعنى ان كل ما هو موضوع للضحاك وضعا حقيقيا
او للناطق فهذا حده ويعنى بذلك الانسان ويشير اليه فى الذهن
فان كان هذا بينا لم يحتج الى بيان بالكبرى بل الكبرى بالحقيقة تبين اذا
كان ذلك بينا وان لم يشر اليه بل اشرنا الى كل واحد واحد لديننا
وان لم نفعل شيئا من ذلك لم تكن الكبرى مسلمة فقد بان ان الحد
الاوسط فى القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما
ان كان ولا بد فيجب ان يكون حدا اخر اما ان الحد الحقيقى للشىء
الواحد لا يكون الا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا ما الحد الحقيقى وعرفنا

انه مساو للذات الشيء من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس و
الثاني من جهة الحمل والانعكاس ذلك الاستيفاء كل معنى ذاتي له داخل
في ماهيته حتى يساويه وتكون صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة
ومعلوم ان مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان
لحد ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الاول لما كان
الاول حدا مساويا بالمعنى ذات الشيء ولا حدا حقيقيا بالجملة لكنهم كثيرا ما
اذا لم يستقصوا هذا الشرط فاقتصروا على جنس وفصول مميزة حتى اذا
حصل التميز وقفوا فان كانت هناك معان ذاتية اخرى يحتاج اليها
حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد يجوز ان يكون للشيء منه اثنان مثلا
يحد الانسان تارة بانه حيوان ذو رجلين مشاء والاخرى بانه حيوان
ناطق مائت وان النفس عدد محرك لذاته وايضا مبدا للحيوة بذاتها
وان الغضب غليان دم القلب وايضا شهوة حركة الانتقام وما
اشبه ذلك فاذا جعل واحد من هذين الحدين حدا اوسط والاخر حدا اكبر
كان تاليفيا ما قياسيا الا انه يعرض منه شيئان احدهما ان المكتسب
بالحقيقة لا يكون حدا تاما حدا ناقصا او جزء حد تام والثاني ان هذا الاوسط
لا بد من ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه حده والاكبر كذلك في
حمله عليه او يكون الحمل في احدهما حملا فقط ولم يقل انه حد لما حمل عليه
فان قيل مثلا ان احد لب وب حد لج لان حد الحد حد فقد خرج
عن صواب التعريف من وجوه وذلك لان كون ب حدا لج موضوع وضعا
ومقتضب اقتضابا من غير قياس وكان الشرط في التحديد بعد انك في
الحس عند هذا المنازع ان لا يكون الا بقياس واما ان يكون ب
قد صح اولا انه حد لج بقياس آخر واما ان يكون التحديد ليس بطريق
الانتاج بقياس لكن لا يجوز ان يكون استبانة ذلك معولا فيهما
على قياس والا لاحتيج الى حد ثالث يكون حدا متوسطا وكان
لا يزال يكون بين كل حدين حد فللشيء حدود بغير نهاية او لا يجوز
ان يكون الحد بين ب وج هو ا فان هذا دور وقد بان ان ذلك

ينتهي الى اوساط لا اوساط لها فيكون حدودا غير منعكسة وهذا خلاف مكتبة ل
ما يذهبون اليه فقد بان ان احد الاوساط حد للاصغر واحد الاكبر حدا
للاوسط يكون قد اقتضبت اقتضابا فقط وايضا فان المطلب واحد
انه هل هذا الشيء حد للشيء او حد لحده ولا يبين انه حد للشيء لحده او يكون
بينا انه حد للشيء فهذا ايضا نحو آخر قد خرج فيه عن صواب التعريف اذ وضع
ان احد لج والمشكوك فيه انه هل احد لج هذا اذا كان وضع ان احد لب
وب لج واما ان لم يوضع ب حدا لج فلا يدري هل حده حد لج ام لا لكن يقال
ان حده محمول على ج كما ان حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع
وليس حدا للنوع ولا يفيد هذا القياس الحد اذا لم يوضع ان احد لب
فانه ليس اذا علم ان ا موجود لحد ب يجب ان يكون هو حد ب فليس
كل لازم ومحمول ذاتي حدا وان قيل في آخر الامر كالمستنبط من جهة هذا
البيان ان احد لج فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير ان ينتج قياس
على ان من الوسط الحد للمحدود فقد صادر على المطلوب الاول في هؤلاء نعم
نقول ان النفس عدد محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم نقول وكل ما هو عدد
محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم نقول وكل ما هو عدد محرك الى فهو استكمال جسم
طبيعي آلي وليس يعني بقولنا ان نبرهن على الحمل والوضع فقط بل ان
نبرهن على ان الاكبر حد الاصغر فيكون كانه نقول والشيء الذي ماهيته
وحقيقته وحده انه عدد محرك لذاته حده وحقيقته انه استكمال جسم
طبيعي آلي وهذا الشيء هو نفس المط حده فلو كان بينا ان الشيء حده
انه عدد محرك لذاته المعلوم بالفعل انه النفس لا غير الذي هو المط
حده هو استكمال الجسم طبيعي الى لما كان يطلب هذا وليس كما يكون
عندنا يكون الاوسط غير حد للاصغر لان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط
وحقيقته بل شيء آخر يحمل هو عليه واما المحدود فهو نفس الشيء الذي له الحد
فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعود الامر في الحقيقة الى ان يطلب متوسطا
بين الحد والمحدود فقد يطلب متوسطا بين الشيء وحقيقة ذاته وهذا محال
بل لا متوسط وانما يكون المتوسط بين امور واشيا ليست هي حقايق

حد تلك الامور الا بالعرض على ما بيناه في موضع آخر ثم قيل ان طريق القسمة لا يثبت ايضا ان احد لج بل لا قياس بالقسمة على شئ كما اوضحنا في الفصل المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة وجود شئ بل انما يفصل فقط فيقال اما ان يكون كذا او لا يلزم من ذلك ان يوضع احد الاقسام بالضرورة الا ان يصادر عليه ويوضع مسلما كان لم يكن قياس وهذا شبيه الاستقراء الدائر من وجه وذلك لانه اذا كان مشكلا عندنا هل كل ج ب فاوضح موضح ان ذلك كذلك لان كل ج ا وكل ا ب ثم ما حد بين ان كل ا ب بان تنظر فنقول لان د ب ه ب فد ب وهي الجزئيات التي في رتبة ج ثم نقول ا ب فيقول القايل اذا اردت ان لا يقبل الا الضرورى ان ما تحت ا ليس د و ه و ز فقط بل و ج ايضا فان سلمت ان د و ه و ز جميعا هو ا ب لم يلزم ان يكون كل ا ب فعسى ما لم تشاهد او لم يعد بخلاف ما شوهد وعد فعسى ان ما الذي هو ب بعض الالف وهو د و ه و ز دون ج الذي تنازعنا فيه مخالف وان اخذت في الاستقراء ان ج ايضا هو حتى لم يبق جزو ان وقد حمل عليه ب فقد صادرت على المط واخذت ان ج ب في بيان ا ب لبيان ان ج ب وهذا محال وكان مثل هذا الاستقرا لا يضع المط ولا يوجبه بالضرورة او يصادر على المط الاول فكذلك التقسيم وعلى هذا يجب ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان او غير حيوان بل جسم غير ذي نفس لم يضع انه حيوان ثم يقول والحيوان اما ماش واما سابح واما زاحف واما طاير فيضع مثلا انه ماش ثم نقول فالانسان اذن حيوان ماش كان اخل في انتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها انه لما قسم لم ينتقل بالقسمة احد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما والثاني انه جمع متفرقا وهذا قد يختل من وجوه احدها انه يمكن ان يصدق القول مفرقا ويكذب مجتمعا والثاني انه يمكن ان لا يجتمع من متفرقات طبيعة واحدة بالذات وهذان مذكوران في باري ارمينياس والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع على الترتيب المحمود الذي يجب ان يراعى في الحد فينظر فيه الى الفصول بحسب

ان

ان يقدم وايها يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت عدة فصول فهذه ثلثة وجوه يتشعب اليها الوجه الثاني وهو الخطا في جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة يؤمن عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات في القسمة على ما قد علمت الى ان اى ما ينقسم اليه الشئ لانه هو اجل شئ واخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما عرف والثالث من الاخلال في انتاج الحد من هذه انه جمع فقط ولم يدل على انه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب حد فربما نقص شئ من الواجب او زاد عليه انه يعسر او يتعذر ان لا يقع القسمة طفرة او تحط للذاتيات الى شئ خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل الضحاك او عريض الاظفار او منتصب القامة فيها وان تكلف ابانة وقوع الاحتراز عن هذا فقد جاوز مقتضى القسمة وان تعدى القسمة الى القياس بان قسم فاستثنى نقيض قسم او اقسام وانتج واحدا هو الباقي من الاقسام فجميع اجزاء الحدود تعد بهذا القياس ايضا الى قياس بان جميع المحمولات بمفرده جوهرية حتى حصل منها مساو للشئ مثال جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على المهية مساو وكل ما كان كذلك فهو حد فهذا احد فاعل شيا حين حاول اثبات الحد بقسمة وقياس معها اما القياس الاول فلانه بالحقيقة ليس بقياس لان اجزاء ذلك المجمل يكون بينة للمجمل فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انها يحتاج الى بيان فليس بيانها رفع ساير الاقسام او مساو لها في الخفاء فان الناطق ابين للانسان اذا عرف ما الناطق من انه ليس غير ناطق والاشيا يحتاج الى ان يكون ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى منها واما في القياس الثاني فلم يعمل ايضا شيا وذلك لان طلبنا ان الحيوان الناطق المايت حد للانسان وطلبنا ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل مساو للانسان دال على مهية كما كيا يطلب حد الانسان البتة بل انما نطلب هذا القول

المفصل الذي هو بهذه الحال فكما انا لا نسلم ان هذا حد للانسان
لكن لا نسلم انه قول بهذه الحال تسليم ما يجعل حدا واخذنا مثل
القول بهذه الحال حدا اوسط هو مصادرة من وجه على المط الاول
بالقوة دون الفعل اعنى ان توسيط حد الشي حدا في القياس ربما
لا يكون في مواضع اخر مصادرة على المط الاول اذا كان التفصيل
اشهر من الاجمال واما في هذا الموضع فالتفصيل هو المط وهو الخفي
فاذ ليس توسط حد الشي مصادرة على المط الاول فهذا ليس
مصادرة بالفعل لكن لما كانت قوة هذا التوسيط في الموضع الذي
نحن فيه كقوة توسيط الحد الاكبر فهو مصادرة على المط الاول بالقوة
في ذلك الموضع على انه قد احد فيه الحد الحد للحد بلا واسطة كما احد
الحي الناطق المايت امرا موجودا الانسان مساويا له بلا قياس
وهو المط فمن اين بان حد الحد للحد ثم ههنا شي اخر هو ان صاحب
الصناعة يجب ان يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح و
الحد الغير الصحيح وكما انه لا يجب ان يكون القياس قياسا صحيح
ومع ذلك يرهن انه قاس الغير الصحيح وان القول الذي نتجه هو
على القانون القياسي وانه نتج الامع المتاكدين المغالطين
الجاهلين بقوانين القياس فكذلك المحدد يجب ان يحد على ذلك
القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل وبالجملة كما
ان القياس يقيس فقط ولا يقيس على انه قاس بان يفعل
وكل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس فكذلك المحدد يجب ان يحد
فقط ولا يحد الحد في الحد بان يقول كل قول هو كذا وكذا فهو حد
بل يجب ان يكون قد علم ما القياس وما الحد اولا وكما ان الذي
ينكر ان كذا وكذا اذا اورد عليه شيء انه برهان وتكلف ان يدل على
انه برهان بان لحد البرهان يكون له ان يقول لو سلمت ان هذا
حد البرهان او انه اذا كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول لكنت
اسلم ان هذا القول برهان فاذ لست اسلم ان هذا برهان فكيف

اسلم ان هذا برهان فكيف اسلم ان لهذا القول حد البرهان كذلك
حال من ينكر الحد فان له ان يقول انا لو سلمت ان هذا هو حد الحد او
انه وان كان حد الحد فهو موجود لهذا الشيء لكنت اسلم انه حد وانه
لذلك الشي حد وبالجملة فان الحد على مائية الشي والبرهان على انية الشي
غريب عن مائيته الخارج عنها لا يبعد في مثلها ان يجهل الشي كما علمت فيطلب
بالبرهان فصل في ان الحد لا يقتنص ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد
القول في هذه الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود ومشابهة
بعض البراهين على الحدود وليس لقايل ان يقول ان حد الشي
مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده لان حده ضد حد ضده مثلا
اذا علمت ان حد الشر انه هو الامر المتشتت الغير المنتظم فحد الخير انه الملتئم
المنتظم لكن حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا فان الجواب عن هذا على وجوه
اربعة اولها انه لم يمكن هذا القايس ان يعطي حد القياس حتى احد حدا
باقتضاب ووضع من غير قياس فاشتبه من وجه صاحب القسمة و
صاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما ياخذ المط بوجه ما مصادرة
ويضعه وضعا فيظن انه بينه بقياس ضروري وان كان هذا انما
صادر على نقيض المط لانه طلب ان يبين الحد بقياس فاخذ الحد
بلا قياس وقد عرفنا ان صاحب القسمة كيف يفعل في هذا وان صاحب
الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل هذا فليتامل من هناك والثاني
انه قد عرض لهذا شي اخر وهو انه جهل القانون في كسب الحد ان
يوضع حد ضد المحدود فاذا طلبناه بان يبين كيف يحد هذا الضد
وهو في هذا المثال الشر فيقع انه يصادر على المط الاول فانه يستعمل
الدور والثالث انه ليس حد احد الضدين اعرف من حد الضد الاخر
بل هو مثل في الجهل والمعرفة الحقيقية وكل بيان بما ليس اعرف
وان لم يكن دورا ولا مصادرة فليس بيان والرابع اما التشنيع
والتضيع ان هذا الانسان قد حد ما له ضد بهذا القانون فكيف
يحد ما ليس له ضد ولقايل ان يقول انكم قد دنيتم الكتاب حد الضد

من حد الضد الآخر في هذا الكتاب من ههنا واما في كتاب الجدل فقد استعملتم
هذا القانون حيث تكلمتم في اثبات الحدود وابطالها فالجواب على هذا
من وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس يدل فيه على الاثبات والابطال
الحقيقيين ولكن على الكائن لهما من تسليم الخصم لمقدمة وامامن الراي
المشهور ونحن لا نمنع ان يكون احد حدي الضدين بتسليم من
الخصم فحينئذ يلزم شيئا ام ابى ان يكون حد الآخر ضد هذا الحد ولا يمنع
ان يكون احد الضدين بالقياس الى المشهور والى الراي اعرف
من حد الضد الآخر ويكون انما اخذ بما هو اعرف في المشهور لا بما هو
حقيقي المعرفة عند العقل الصريح وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشهر
مثل كثير من المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس الى العقل
النظري الصريح ولكن بالقياس الى الشهرة هي بينة بنفسها او مقبولة
والثاني ان الحد المطلوب في كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون
الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة فلا يجب ان يجري في الاحكام
الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ونقول ايضا الحد لا يصطاد بالاستقراء
فقد تبين لك فيما تقدم ان الاستقراء الحقيقي هو من الجزئيات المحصورة فهذه
لا حدود لها على ما اوضحنا والثاني انه المستقري منها قوله على انه حد
فلان ذلك القانون القول اما ان يؤخذ على انه حد فان كان ذلك لكل
واحد من الاشخاص فينقل انه حد الكلي كما اذا وجد الحكم في الجزئيات نقل
الى الكلي او على انه حد لنوع الاشخاص ولا يمكن ان يكون حد الكل
واحد من الجزئيات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو كان
لكل واحد منها حد يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر وكان لا يمكن ان
ينقل الى النوع كله او ينقل اليه حدود كثيرة متخالفة والثاني ان الحد
الخاص لكل واحد لو كان لما كان من الامور الذاتية التي تشترك
فيه بل بالعوارض التي عسى ان تخص جملة منها شخصا واحدا كما
علم في ايساغوجي والعوارض غير داخلة في ما هو الشيء فقد بطل اذن
قسم واحد من هذا الاستقراء وبقي انه انما تستقري على انه حد لنوع

الاشخاص

الاشخاص وليس شيء من الاشياء يدل من موجود معين فيه على
انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعه اولا ويعرف الحد له فيكون الاستقراء
باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا حد نوع هذا الشخص وحد
نوع هذا الشخص الثالث فهو حد نوع كل هذه الاشخاص لان هذا قد
عرف اذ عرف انه حد لنوع الشخص الاول قبل فاذ ليس طريق اكتساب
الحد البرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء من الجزئيات فليت شعري كيف
يعمل فانه لا سبيل الى ان يعرف بالحس ويشار اليه بالاصبع ثم معنى
ما هو الشيء وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا للموجود الذات والمعدوم
الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم واما حد فلا الا باشتراك الاسم
ومن ظن ان يبين بالقياس فاما ان يعني به القول الذي بحسب الاسم من
حيث هو كك او يعني الحد الحقيقي فان عني شرح الاسم فذلك محال
فانه ليس يحتاج ان يبين المبين او يبرهن المبرهن على انه يعني بهذا
الاسم معنى هذا القول وان عني به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقي
فذلك يقتضي ان يشار فيه الى موجود فلا يخلو اما ان يكون الحد لا يشير
البتة الى موجود ذلك الشيء وانما يعلم وجوده من وجه آخر او يكون الحد نفسه
يشير الى وجوده فان كان الحد يشير الى وجوده فقد علم وجوده اولا فيلزم
ان يكون اعرف الحد اولا والا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو
شرح الاسم حتى عرف ما الشيء الذي هو الموجود وما يعني باسم الشيء
الذي هو موجود فما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده بينا بنفسه
يكون صيرورة شرح الاسم حدا اليقينا وان كان غير بين بنفسه
فيكون البرهان الذي يبين وجوده كما تبين وجوده يجعل شرح الاسم
حدا فيكون الذي كان من قبل شرح الاسم قد صار الآن حدا لما كان
صح ان الشيء موجود لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل
هو برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا النحو لا يمتنع
وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان لاعطاء الحد نفسه هو
المشير الى الوجود حتى اعطاء الحد لما ليس بين الوجود من حيث هو حد

حقيقة الوجود بيان ان الامر موجود فيكون من حد الشي فقد قاس
على وجوده معا من حيث قد حده وهذا محال فان الحد انما يبتني على امور المحدود
كما علمت ليس منها فليس الموجود جنسا ولا فصلا بل هو محمول لازم والحد
لا يعطيه لانه يعطي الاجناس والفصول فقط بل البرهان يعطيه لان البرهان
هو يعطي اللازمات التي ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي
وجود مجهول الوجود مطلقا او مجهول وجوده للشي وهذه كلها لوازم خارجة
عن الماهية فلا البرهان يطلب ما هو داخل في الحد لان ذلك بين بنفسه ولا
يعطي هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشي ولذلك كان
اهل العلوم كلها يفردون سورا بين الامرين ويميزون ماخذ اعطاء الحدود
بابا ويقتضبون الحدود اقتضابا ويميزون ماخذ البراهين بابا اخر ويولفون
البراهين تاليفا واذا اعطوا حد المثلث في الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده
لشي بل لم ينبهوا ان هذا حد بالحقيقة او تفهيم الاسم فلا برهنوا ان المثلث
موجود بالشكل الاول من كتابهم في الاستقصات صار ما كان تفهيما للاسم
عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فما ظهر مما بان ان ما خذ الحد الحقيقي مباين
لاخذ القياس وكذلك القول المعروف لهية الاسم الذي ليس بحد وهو
اظهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اعني به كذا وكذا وهذا لا يمكن ان
ينازع فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم واما ان هذه الذات حدها كذا
وكذا فيمكن ان ينازع ويخاصم فيه وبين الامرين فرق ولو كان كل قول
يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول ايدل
على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا لكان مخاطباتنا وكلامنا حدودا
فان من لفظ مركب بلفظ في استفهام او خبر او دعاء او تمني او تعجب او زجر
او امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم مفرد بدله فيكون
جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة الطويلة مثل شعر امرء القيس
المسمى بالقياس حدا لانه يمكن ان تسمى باسم واحد مفرد كما تسمى
البلد والقرية مع كثرة اجزائه باسم واحد كما تسمى بالري او بغداد
ثم يكون حده تفصيل جملته فتبين اذن ان القياس لا يثبت حدا و

والحد

الحد لا يكون قياسا ولا ادلا لانهما على شي واحد بعينه ولانه لا قياس
على ما يدخل في ما هو والاستقراء ايضا انما هو لاثبات هلية بسيطة او
مركبة وحكمه حكم القياس والبرهان ولا سبيل الى اثبات الحدية اما انه
لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه اما الان فانا نقول انه قد يتفق ان
يكون لبعض البراهين منفعة في حدس بعض الحدود وبالعكس ونقول
كما انا لا نطلب لم الشي الا بعد ان يضع هل الشي كذلك لا نعرف ما الشي
بعد الان نعرف هل الشي ثم معرفة هل الشي قد يحصل لنا على سبيل العرض بان
لا يكون الحد الاوسط علة لوجود الشي بل علة للزوم الشي او يكون
عرضا غريبا لازما وقد حصل بالذات وذلك اذا عرفنا الشي من قياس
بحد اوسط هو سبب وجوده فهذا الطريق الذي يؤدي الى معرفة بالهل
حقيقة والطريق الاول لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو في اقتناء الحد
واما هذا الطريق فانه لما كان يدل فيه على علة وجود الشي العلة التي هي
ذاتية له فلا يبعد ان يكون مما يفهمنا من وجوده سارا ابدا على وجود
المطلق وهو وجود العلة الذاتية وهو اما حده واما جزء حده فمن لا
يبعد ان يتنبه مع مراعات الشرائط المذكورة على حده فمثل هذا كما
انه مع التوقيف على الهلية يشير الى لمية الهلية فكذلك مع التوقيف
لهلية يشير الى مائية الهلية وخصوصا وقد سلف من البيان
ان لمية الهلية ومائيته متشاركة ومثال هذا ان من قاس على
ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الارض
واذا وقع كذلك انكسف او قال ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف
القمر يثبت به وخصوصا اذا استقصى هذا البيان حتى صير الى العلة
القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلل الفاعلة فاذا جمعت
تلك الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل ان القمر يمكن
ان يقع قبالة الشمس المفيدة اياه الضوء على القطر وكلما وقع
كذلك فان الارض يستر عنه ضوء الشمس وكل شي يكون كذا
فانه لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها

كان حد الكسوف وتاما وذلك لان حد كسوف القمر هو ان لا يضيء
القمر بعد ما كان يضيء لستر عن ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر
فهذا هو الحد التام للكسوف والتشبيه في هذا البرهان التام على الكسوف
الاول وذلك الحد الاول ناقص اخذ من برهان ناقص وعسى الشك يعرض
في هذا فيقال لو كان هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا ممن يقدم فعرف الكسوف
فلا يكون البرهان قد افاد الحد فنقول ان الشيء يعرف معرفة بالفعل و
يعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها غفلة ويحتاج فيها الى تنبيه
فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة واما الحد فلا برهن عليه
البتة وكان هذا كان يعرف ان القمر يضيء كذا من الشمس يعقل عنه فاذا
سمع هذا الحط في ذهنه هذه الاجزاء فلم يثبت انه تيسر له الانتقال الى ترتيب
الحد واما ان لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من العوارض
واللوازم فقيل ان القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال واذا لم يقع له
ظل فهو منكسف فالقمر ينكسف فليس يصطاد من مثل هذا حد بل
يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة الحقيقية عند قوم فالشر وعند
قوم انقلاب القمر وعند قوم طفوه عند اشتغاله وكذلك ان قال قائل
ان السحاب قد يطفو فيه النار فاذا طفيت فيه النار حدث صوت
الرعد فانه يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة
له فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي يجب ان يتأمل
ويتوقع تفصيل علمناه في اول الكتاب ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل
ان يظن كما ظن بعض الناس ان كل برهان بعلة فانه يدل على الحد
فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون من الصنف ما
يدل على الحد لا ان كل كذلك ولو لا ضمنه لكان حقا فانه اذا كان الحد
الحد الاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا وماخوذا من علة
النتيجة وحدها لا للحد الاكبر مجردا ومع ذلك لم يستنبط منه حد وقد
فرغنا من ذلك بما فيه ان يكون هذا حيث يكون الشيء الذي
هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة للنتيجة معا واما

الظن المستحكم

الظن المستحكم للقوم ان البراهين انما هي من حدود وسطى هي علل منعكسة
على الحدود الكبرى بل او على الصغرى فامر باطل وانما عرض لهم قلة العناية و
النظر وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء
وسيصير اليه عن قريب ويتبين ان العلل قد يكون اخص من المعلولات
في كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها الا انا نشتغل منها بما هو غرضنا
فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين ذوات العلل يعطي
بوجه ما تنبيها على الحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة لشيء في
شيء لعلة من جنس العلل الماخوذة في الحدود واما الا علة له في وجود
ذاته مطلقا لانه غير عارض في شيء او عارض اول بل علة ومن جنسه
مبادئ العلوم فانه قد يصدق بره من غير قياس يعطي هليته البتة بل
هليتها واضحة ومع ذلك فقد يكتسب لها حدودا ايضا كثيرا من المعاني
يوضع في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد فلا يقاس بالبرهان
على وجوده بل يوضع وضعا وربما اقنع فيه بكلام جدلي او استقراء
اقناعا غريبا ليس من شرط التعليم الاول ولكن يصار اليه من البرهان
بل كثيرا ما يحد الشيء اولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه وخصوصها
من حده والبرهان الذاتية والحد دال فيها شيء علة وشيء اخر معلول
مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث في الغمام بطفو النار وطفو النار
علة والصوت معلول ومجموعها لا احدهما وحده هو الحد التام [illegible] كان
طفو النار علة ما على الصوت والصوت معلول له فالصوت [illegible] على
سبيل العلل الصورية والحد بجملته علة صورية للمحدود وان كان بعض اجزائه
علة لاجزاء [illegible] انما يكون البرهان مفيدا للحد اذا كان فيه جزء هو علة وجزء
هو معلول على نحو ما قلنا فصل في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض
البراهين وكيفية توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل وما ينفعنا في
المقاصد التي انا نريد ان يعرف ما الحد التام وما الحد الناقص من الحد الذي
الذي هو مبدأ برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك
ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع

هذه ينحصر في اربعة اقسام فيقال حد بوجه ما لما هو قول شرح الاسم
ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض و
لا يدل على وجود ولا على سبب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون
معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه دلالة ما بالعرض على
سبب الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات
وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح اسم فان اخذ في الابتداء
على انه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم ويضمن بيان سبب
معنى الاسم لو كان موجودا فهو بالعرض معط للعلة مثل ذكر حد
المثلث قبل وجود المثلث فانه انما يورد ويوخذ اولا على انه شرح
اسم ولا يدري من امره هل هو موجود المعنى ومع انه يوجد شرح الاسم
لا بد من ان يعطي اسباب المثلث وهي الاضلاع الثلث فيكون
مثل هذا يعطي اسبابا لما لو كان موجودا كانت اسبابه هذه فاذا
اتفق ان صح عند انسان انه موجود انقلب في ذلك القول بالقياس
الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة ما هو
شرح اسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود وهذا الحد المقول بحسب
الاسم اذ لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزائه معتبرا من وجه اخر
وذلك لان القول انما يكون واحدا على احد من وجهين اما لانه متصل
الاجزاء بالارتباط الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة او
او كتاب ... ونحوه واما لان اجزائه يصير واحدا في النفس بل على شيء
واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه ان يكون
اتحاد اجزائه ما دام ليس مطابقا لموجود واحد اتحادا بالارتباط الا
ان يوخذ بالقياس الى الخيال واحد في النفس والى هذا القسم و
الوجه ذهب قوم غير مستحيي في جميع الحدود التي هي بمعنى شرح الاسم فانه
اذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة فكيف يكون
خياله واحدا فانيا وان كان محالا وله خيال في النفس فواجزاؤه لا تجتمع
في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال واحدا مثل تخيلنا انسان

بط

بطرف فان كان هذا الخيال واحدا معناه ان يكون واحد الجهة
غير الجهة التي يكون بها المعاني العقلية والخيالات الصحيحة
واحدة فان الواحد يقال على وجوه كثيرة ونحن لا نذهب الى هذا
المعنى في قولنا معنى واحد وشيء واحد بل يشترط الى اتحاد طبيعي حرج
هذا واما الحد الكاين بحسب الذات فهو متحدة الاجزاء بالحقيقة
لا بالخيال او بمعنى او بموجود واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية وهذا وجه
مما يقال عليه الحد ويقال حد بوجه اخر لما يعطي علة وجود معنى المحدود
ويوجد بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون مبدا البرهان واذا اخذ
هذا الحد وضم اليه كمال وهو اضافته الى المع ووضع المحدود اجتمع فيه
ثلث اشيا اعني المحدود وحد يعطي العلة وكمال في اعطاء العلة و
هو ذكر المع وهذه الثلثة الاشيا ينعكس بعضها على بعض والا لما
كان محدود وحد وكمال للحد لان المحدود والحد متساويان و
كمال الحد هو مع الحد الذي يوجد عنه فقط ويوجد لجميع المحدود وهو ايضا
مساو للاولين وهذه الامور الثلثة موضوعة لان يكون منها برهان
ينتج كمال الحد لموضوع ما بقياس الامرالاف وضع حدود البرهان بالعكس
من وضع اجزاء الحد مثال هذا البيان الغيم هو الموضوع للمحدود الثلثة و
ليكن هذا الحد الذي هو العلة طفو النار في العلم والبيان كماله هو حدوث
الصوت فنقول الغيم رطوبة قد طفيت فيه النار وكل كذا يحدث بها
صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد
فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة اجزاء برهانين
مرتبين اصغر حدودها موضوع الامور الثلثة فهو الغيم فكان طفو النار
اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت وحدوث الصوت
يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدا
برهان لا نتيجة والمحدود وهو الرعد هو اخر مذكور من هذه الثلثة في
البرهان الثاني مذكور في النتيجة لا المحدود في النتيجة الثانية فاذا لا رد
هذه الحروف الى التاليف حدا عكست فذكرت اول شيء الرعد ثم

الصوت الحادث في الغمام بطفو النار فيه فقد انقلب ما كان
مبدا البرهان فصار آخر الحد وما كان نتيجة البرهان فصار مبدا
المبدا وصار المحدود الذي كان محمولا آخر الامر موضوعا للجميع و
نظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظير
كالرغليان الدم وهو نتيجة البرهان فاذا حددت قدمت غليان
الدم واردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام واذا برهنت قلت
فلان يشتهي الانتقام وكل كذا غلا دم قلبه فقدمت شهوة
الانتقام واخرت غليان دم القلب والجنس دايما مع الحد الذي
هو نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون
لا محة من المادة والذي هو مبدا البرهان يكون من الصورة وحسبوا
ان توسط الارض الذي هو مبدا فاعل للكسوف هو علة صورية
للكسوف وان انمحاق الضوء علة مادية كانها من جهة مادة الكسوف
وليس كذلك بل يكون العلل المتوسطة ومبادي البرهان من كل نوع
والمعلم الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدا البرهان
والحد الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام وترك الحد الذي هو
مبدا البرهان اقتصارا على فهم المتعلم وهو بالحقيقة قسم خارج مما
ذكره هو الرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع
وسنشير اليه بعد قليل بل انما يجعل الرابع حد امور لا علل وذوات
ولا اسباب لوجودها بوجه وليس في حدها التام شي هو علة ومع
فلا يكون هناك شي هو مبدا برهان وشي آخر هو نتيجة برهان و
لكنها يجوز ان يكون مبدا برهان لامور عارضة خارجة عن الحد فاذا
لم يفد بالقسم الاول الشارح لاسم لا وجود لمعناه حدا لانه
بالحقيقة ليس حدا لشي حتى يثبت وجود الشي بقيت
الحدود الحقيقية ثلثة فان نتيجة البرهان من قبيل دلالة الاسم
الا انه قد صار حدا ولا باس الا الاشيا مخصوصة دلالة الاسم
بحسب المعاني ويجعل دلالة الاسم اعم من ذلك وحتى للاشيا

التي

التي تركيبها بالعرض كالابيض والافطس ونحو ذلك وكيف
كان فانه يكون قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون بالحقيقة
القسمة الاولى اليها فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه ان يدخل
في البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر لشي اعرف من وجود الاكبر
للاصغر حدا فيجعل ذلك الشي حدا اوسط ويكون القياس
من الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا ذاتيا اظهر لحد الاصغر
اكثر من ظهوره للاصغر فتوسط حد الحد الاصغر على سبيل الشكل
الاول وان كان سلب حد هذا الحد الاكبر عن غير الاصغر اظهر من
سلب وحفظنا الحد محمولا بينا ذلك بالشكل الثاني لا يجر
الا ان يحرف الصورة وبهذا يستبين ان للشكل الثاني في
الاستعمال غناء وللاول غناء وانه ليس وان كان الاول
اولى واوصل فلا غنا خاص للثاني وان شئت ان ابوح لك
بالصدق فسواء عند طلب الشي للشي وطلبه لحده التام و
كان من ياخذ ان كذا موجود لحد الشي ويريد ان يبين انه موجود
للشي فهو مصادرة على المط الاول وكذلك الوجه الاخر فليس
وضع الشي الا وضع حده ولا حمل الشي الا حمل حده ولكن
امثال هذه انما يكون قياسات على قوم بله اذا ذكر لهم الاصغر
وحده لم يحضرهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر ثم
ذكر الاكبر فهموا بالاوسط والاصغر وتصوره ثم قبلوا حمل الاكبر عليه لان
الاوسط توسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما
فكيف كان يحكم بحمل شي عليه فلما فهم صدق ما يجب تصديقه
له فيكون الاوسط انما يقع في التصور بالذات ولا في التصـ
فبالعرض ولكن ان كان الحد للمحمول فانه لو كان الموضوع
مفهوما والمفهوم للمحمول مفهوما كل بحده لما احتيج الى توسط ان ح
الحد حدا اوسط فانه ان كان الحمل بينا على الحمل فانه يكون
بينا على المحدود وان لم يكن على الحد بينا لم ينفع توسط الحد

فان كان احدهما وليكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده وهو لا يشعر انه حد فلا يكون الانتفاع بتوسيط الحد من حيث هو ايضا بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الانسان لا من حده بل من انه ضحاك منتصب القامة ثم توسط الحيوان الناطق فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا وانما وسط ليبرهن وجود الضحاك المنتصب القامة فان كان المبرهن عليه يجعل لفظ الانسان موضوعا لكونه حتى كان منتصب القامة فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك المنتصب القامة لا حدا له كما عرفت في غير هذا المكان وانك اذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة انسانا كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة فيه فههنا لا يكون الاوسط حدا للاصغر واما ان يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء الاسم لمعنى هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض له فان علم منه انه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلوما انه محمول عليه حتى يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فان كان ظاهرا ان هذه الذات هو الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائيته واذا لم يكن مجهولا مائيته عاد الى الوجه الاول فكان الطلب للانسان و الحيوان الناطق واحدا وان كان معلوما انه موجود لتلك الذات و مجهولا انه حده فيكون اولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد وثانيا انه لا يكون يعني بتلك الذات ما يعني نحن بالانسان وذلك لانه يجوز ان يكون الغافل يعني بالاسم ما يجب ان يعني به ولكنه يعقله او يعجز عن التحديد ولا ينبه له واما اذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين تحديده لم يجهل انه حده واذا وضع الاسم ووضع الحد ولم ياخذه على انه حده ولم يجره ذلك المجرى فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده بل قصده ويكون مراده بالاسم لا ذلك

الحد بل شيئا ما آخر مما يتصوره او يعقل عنه او نبه عليه لكان معناه غير هذا الحد او يكون ذلك الانسان خالف الصواب لا يكون يلتفت وكل الان الكلام في الجانب الاكبر ولما كانت البراهين الحقيقية كلها والحدود بعضها او اكثرها انما يتم بالعلل فواجب ان يعرف كم العلل فنقول ان العلل اربع احدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده في نفسه والا للشيء او الاشياء التي يحتاج ان يكون اولا موجودة قابلة لصورته وجوده اذا حملته بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث مبدا الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لاجله يجمع بين مادة الكائن وصورته وهو التمام وكلها يصح ان يوضع حدودا اوسطى وذلك لان كل علة الشيء في شيء فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان من خطها والقطر وهما معادلتان لقائمة حتى ان كان الخطان متساويان كان كل نصف قائمة وكل زاوية مساوية لنصف قائمة او نصف قائمتين او كزاويتين معادلتين لقائمة فهي قائمة فزاوية نصف الدائرة قائمة فيكون الحد الاوسط هو المعادلة لما مجموعه قائمة وهذا علة كالصورة للقائمة ويجب ان تسامح في امثال هذه الامثلة ولا يقال بل ان كونه قائمة هي العلة لكونه مساويا لمعادلتين لقائمتين بل يجب ان لا يراعى في الامثلة التحقيق فهذا مثال وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والاظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من اقليدس وقد يوضع العلة الفاعلة مثل قولهم جواب سوال السائل ان اهل اثينية لو حاربوا اهل بلد كذا فيقال لهم انما حاربوا لان اوليك ليسوا اهل اثينية فقد اعطي هذا الجواب السبب الفاعلي الذي هو مبدا الحركة وقد يوضع العلة الغائية فيقال فلان لم يمش فيقال فلان لم يمش فيقال لكنه يصح فكانه يقول فلان يطلب ان يصح يمشي الرياضة فالحد الاوسط هو من الغاية فلان يريدان يصح ومن يصح يمشي بعد الطعام فقد اخطا في الغيض فقلب ولذلك يقال لما كان النبيت فيقال يحفظ

بريدان م

الاناث ولذلك لم يجب ان يمشي بعد العشا فيقال لئلا يطفو
الغذا فيفسد الهضم والعلة في هذا كلها الغاية وقد يعطي الموضوع و
المادة فيقال لم يموت الانسان فيقال لانه مركب من متضادات
وهذه العلل التي يصلح ان يجعل حدودا اوسط وهذه يصلح ان يتحد فيها
حدود الشيء على النحو المذكور فصل في اصناف دخول اصناف
العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين البرهان
والحد يجب ان يعلم ان العلل منها ما هي بعيدة مثل نوم سوء الهضم
في جواب لم يمشي وذلك من الغاية والشدة في جواب لم حم فلان وذلك
من المبدا الفاعلي وتضاد الاركان في جواب طلب لم يموت الحيوان
وذلك بالمبدا العنصري وقيام خط على خط في جواب طلب كون
زاوية كذا قايمة وذلك بالمبدا الصوري ومنها قريبة مثل نوم احتقان
الخلط واستيلاء البرد في الجواب بغاية المشي والعفونة في الجواب
بمبدا الحمى واستيلاء اليابس على الرطب في الاخلاط في الجواب
بالمبدا العنصري للموت والقيام على خط عن زاويتين متساويتين
في الجواب بالمبدا الصوري بكون زاوية كذا قايمة ومن العلل ما
هي بالذات ومنها ما هي بالعرض اما التي بالذات فكالثقل لانهدام
الحايط وهو من باب المبدا الفاعلي وكالصقالة بعكس الشبح وهو
من باب المبدا الصوري وكالصحة لاثبات المشي قبل الطعام وهو
من باب المبدا التمامي واما التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام
الحايط في اعطاء المبدا الفاعلي وكالحديد لعكس الشبح في اعطاء
المبدا العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القايم من
الخط الموازي للخط المقوم عليه قايمة لكون الخط عمودا في اعطاء
المبدا الصوري وكالكلال للمشي قبل الطعام او العبور على
كنز في اثبات المبدا التمامي واعلم ان هذه الاسباب قد يكون بالقوة ايضا
وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل هو سبب لكون المع
بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس

كون

كون المع بالقوة بل ذلك للمعلول في نفسه وقد يكون المع خاصا و
قد يكون عاما وقد يكون جزئيا بازاء المعلول الجزئي وقد يكون عاما واعلم
ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المع لا محالة
فالصورة مع المعلول لا محالة فالصورة مع المع في الزمان والغاية قد
يكون بعده في الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور
الطبيعية يكون بالصورة والغاية معا مثل ان المادة التي خلقت منها
الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها
الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلقه عرضها للتمام وغاية هي طحن
الطعام كما ان خلقه حد الانياب للتمام وغاية هو قطع الطعام و
المثل الذي ضربه المعلم الاول لهذا هو انه اذا اسئل فقيل لم ينفذ الضوء
السراج في المجار التي هي اوسع ان كان ينفذ فيمكن ان يجاب من
جانب الصورة العنصرية فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب
من جانب العلة التمامية فيقال لئلا ينعثر فيه ويزلق وكذا اذا اسئل
فقيل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة ويقال للضرورة في
الانطفاء ويجاب تارة ويقال لتهديد اصحاب الهاوية كما يقول فيثاغورس
وامثاله وليست هذه الضرورة ضرورة قسر بل ضرورة طبع وفي كثير
من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام الا بتمام
تلك يحصل بحركة من علة محركة وكل حركة يقع في زمان وفي اخره ما يشبهها
الصورة كما في الامور الصناعية فانها يلزم منها وجود الصورة لا بوجود
العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا ينساق الى الصورة الا
بعلة فاعلة فان كانت العلة الفاعلية غريبة ومن خارج فربما وردت على
العنصر وربما لم يورد وان كانت العلة طبيعية لم يكن الا يصدر عنها
فعلها اذا احدث الاستعداد التام ولا فيه واعلم ان من قبل العلة
التي هي مبدا حركة ما ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المع
ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المع فان جميع
القوى الطبيعية اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والانفعال

والقوى الصناعية والارادية والشوقية وما اشبه ذلك ليس يجب
اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال وهذه العلل وان كانت
قد يجالفها ضرورة فهي تفعل لغاية لا يمكن بالاتفاق واعلم انه كلما وضع
المع بالفعل فقد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت
من حيث هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاصطلاح مع وجود الفراش
واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير سببا
بشروط يقارنه او كان بعيدا افتادية وحده في جواب لم كان الشي
لا يكون تادية سبب ويكون قد بقي للم مكان تبلغ الغاية فذكر الشرط
ويصير بها الذات سببا وحتى يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل
التي وجود ذاتها يكفيها فان يكون عللا فقد يقترن بها شرايط فيوجب لاه
ان تكون العلة بالقوة فيها بالعلة بالفعل مثل كون قوة الافيون
مبردة فان ذلك ليس دايما ولكن اذا اتفق ان انفعل الافيون من الحرارة
الغريزية للانسان فتبين من هذا كله ان البرهان انما يكون برهانا تاما
اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل والحد التام
هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل المهية فيوردها بتمامها
لا يخرج منها شي ان كانت ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض
في التحديد ليس التميز بالذاتيات مساوية للمحدود في المعاكسة بل و
والمساواة له في المعنى حتى لا يكون شي من المعاني الذاتية للمحدود
الا وقد يتضمنه الحد واشتمل عليه فان اخل بشي من ذلك اقتصارا
على التميز فما دل على مهيته لان مهيته ليست ببعض مقوماته وبعض
ذاتياته بل هو باجتماع معانيه الذاتية فمن عرف ولم يعرف بعضها
فما عرف ذاته بالتمام والغرض في التحديد ان يحصل في النفس صورة فی م
موازية لمهية الشي بكمالها ولهذا السبب لا يكون لشي واحد حدان
كما لا يكون له ذاتان فاذا كان كذلك وكان في المحدودات ما اضافته
الى جميع العلل ذاتية وجب ان يوخذ كلها في حده الا ان هذه العلل
يجب ان يكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه لان هذه العلل علل

لشي

لشي لاخر ووجود ذلك الشي يقتضي وجودها وبها يتحقق ويتحصل و
يتخصص فيكون امثال هذه العلل المتصلة للذات فيما له وجود محصل
مخصص لامر ما حتى يجعله محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا لها الذي
الامر جنسي والعلة فصلية كقولك صوت من طفو النار في السحاب
جنس ومن طفو النار طفو ان كان رعدا هكذا اما امثلة الحدود المتخذة
من العلل المختلفة فانت تجد الزاوية القايمة بالصورة فقط فنقول
المساوية لاخرى في جنبته خطها القايم على مستقيم وتجد حمى الغب
بالفاعل فنقول حمى تنوب غبا المعونة الصفراء وتجد الخاتم بالغاية
فنقول حلقة يلبسها اصبع وتجد الفطوسة بالموضوع فنقول
تقعير في الانف وربما جمعت الجميع في واحد فقلت ان السيف
آلة صناعية او حديد صناعي من حديد مطاول معرض محدد الاطراف
ليقطع به اعضاء الحيوان في القتال فقولك الآلة والسلاح جنس
وقولك صناعي فصل من المبدا المحرك وقولك من حديد فصل من
الموضوع وقولك مطاول ومعرض ومحدد فصل من الصورة وقولك
يقطع به اعضاء الحيوان في القتال فصل من الغاية وللقايل ان
يقول ان الحد يعرف جوهر الشي وذاته فكيف يوخذ فيه الاسباب
الخارجة عنه فالجواب عنه انه انما يوخذ في حد الشي اسبابه لان
جوهره متعلق بتلك الاسباب فاضافته اليها ذاتية له لجوهره ف م
ان كان من الاسباب الخارجة عن الشي ما هو هكذا ولا يمكن ان
يعرف ما هذا حال جوهره او يذكر اسبابه بل يجب ان يقول الحق كما
يعلم ان حد الشي من جهة ماهيته يتم باجزاء قوامه وما ليس خارجا
منه ويتم انيته بساير العلل حتى يتصور مهيته كما هو موجود ويتحقق
بذلك بتقدم مهيته في الوجود فيتم بوجود فيقع لتلك المهية
حصول فاما اذا اريد النظر الى نفس المهية غير معتبر لها ما يلزمها
من الوجود وان كان لابد لها من لزوم نوع من الوجود اياها فحق
حدها ايراد ما يقوم بها من حيث هو مهية وليس نسبة المهية الى

العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة والمشتركة
فتلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية واما العلل فان وجودها
يتقدم على وجود الماهية وكثير من الاشيا يحد لا من حيث ذواتها بل من
حيث لها عرض من الاعراض ولاحق من اللواحق ونسبة من النسب
فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن الا ان يذكر
الغاية كاللبس في حد الخاتم وفي حد المدرة وربما كان يتضمن الفاعل
كالاحراق فانه ليس اسما لتفرق اجزاء الشي وتسودها كيف كان
بل ان يكون عن حرارة ثم لقايل ان يقول اما القوى لا نجد بافعالها الا
وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها بل هي من جملة اللواحق
لها فهل لذلك حد او رسم فالجواب عن ذلك قد يمكن ان يوجد
في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يوخذ على وجه حد فانه
اذا دل في القول المعروف على مجرد نسبة لها الى امور خارجة عنها
يتبعها كيف كانت كان رسما واذا دل على ان جوهر تلك القوة و
ذاتها اما ان يكون بحيث يصدر عنها افعال كذا اولا كان حدا لان
الحد يقتضي تعريف جوهر الشي وذاته ولا ذات للقوة الا التي من شانها
ان يصدر عنها فعل اولا وبالذات مثل التجرد في المعقولات والصناعات
و الاخلاق للقوة الناطقة وافعال واحوال يتبعها الامور يقترن بها
لا لذاتها لان الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد
للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان نسبتها الى مثل
الفعل الذي على الوجه المذكور مما يدخل في حدها ونسبتها الى الفعل
الاول الذي ليس على الوجه المذكور او الى مثل الفعل الثاني لا يدخل
في حدها بل في رسمها وايضا فان جزئيات الصناعات التي ليست
القوة عليها اولا بل على الصناعة المطلقة فان النسبة اليها يدخل
في الرسم ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشي هو بحيث تلزم تلك
الامور لان الواحد تلزم واحد بالذات فلهذا ليس لقائل ان يقول
لنا فلم لا تجعلون كون الانسان بحيث يلزم في جوهره قوة الضحك

فصلا

فصلا داخلا في حده فنقول الان هذا كذب فليس جوهر الانسان و
صورته الناطقة يلزم منها الضحك بذاتها ولا بالعرض بل يقترن بها
مزاج ما فيتبعه قوة ضحك وايضا قوة الضحك بذاتها قوة يكاد قوة
خجل وغير ذلك وليس الاستعداد لواحد منها او فعلا اوليا بالذات
القوة الناطقة واعلم ان العلل اجزاء للحدود لا يحمل على المحدود مثل
النقطة في الدايرة والصورة منها فقد يحمل في ذلك انها يحمل اذا اخذت
مع المادة ولا يحمل اذا اخذت مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه
اذا كان مبدا فاعلا وموضوع وصورة في الامور الطبيعية الامور
الصناعية والامور النفسانية كانت هناك غاية لاجلها الفعل
وليس يجب ان يكون حيث يكون هناك مبدا صوري فهناك
مبدا غائي على النحو الذي ينتهي اليه الحركة كما ليس يجب في ذلك في المعاني
الهندسية فيجب ان يقبل انها ليست لغاية ما على هذه الصورة بل
ان كانت هناك غاية فعلى جهة اخرى واما اذا كان السبب الفاعلي
اتفاقيا والسبب المادي اتفاقيا فلا يجب ان يكون ذلك لاجل
شيء بالذات بل بالعرض وذلك لانها وان تادت الى غاية ما
كانت مبادي لتلك الغاية بالعرض لا بالذات فيكون لها الذي
غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت والاتفاق مثل ان
انسانا يمشي لطلب غريمه فيعثر في المشي على كنز فالمشي هناك
سبب من وجه لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات والعثور على
الكنز غاية للمشي من وجه ولكن بالعرض لا بالذات وانما الذاتية ما
هي على الدوام او الاكثر فينبغي ان يتجنب من الاسباب ما كان
بالعرض ومن الغايات ما كان بالاتفاق فلا يوجد في حد رسم و
لا برهان واذا كان المع مما كان فعلته قد كانت فيجب ان ياخذ
في البرهان على ان كذا كان ما كان من العلل قد كان فيما مضى و
لما هو في الحال كذا كان من العلل في الحال والذي يريد ان يكون
ما كان من العلل يريد ان يكون وهذه في الاشيا التي عللها يكون

عللا بالفعل فاما اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعد علة
بالفعل فلا يمكن ان يبرهن به بل يستدل عليه ولا يوضع امثال ذلك
حدودا اوسطى بل حدودا اكبر وكذلك في الكاينات مثل انه ليس اذا
كان ذات الاب موجودا وجب ان يكون الابن موجودا وليس
اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا وليس
اذا كان الحايط موجودا وجب ان يكون السقف موجودا بل الامور
بالعكس فههنا يجب ان يوخذ الاخر على معلولاتها بل معلولاتها
عليها على سبيل الاستدلال فيقال ان السقف موجود والحايط موجود
وان السقف قد كان فالحايط قد كان وان السقف يريد ان يكون
فالحايط يريد ان يكون وكذلك الابن والاب وبالجملة هذا يكون في
الفاعل والمادة فانهما يتقدمان على المع في الزمان بالذات كثيرا الا انهما
قد يكونان علتين بالفعل وقد يكونان بالقوة ووضعنا في حدود وسطى
لم يجب ان يكون المعلول حدا اكبر وكذلك في هذا موضع تعجب وهو ان الكون
كيف يتصل ان كان يجوز ان يوخذ المبادي ولا يتصل بها التوالي
ثم كيف يمكن ان يتصل ومبدا كون العلة في آن ومبدا كون المع
في آن والآنات لا تحدث من تالفها زمان ولا ايضا يمكن ان يتلو
آن آنا كما يتلوه وحده وحده بل يمكن ان يبين كل آنين زمان فيه
آنات بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يوصل الزمان بالكون وجب
ان يكون بين كل مع وعلة وسايط بغير نهاية فما كانت علل و
معلولات متوالية فوجب من هذه الاشيا التي نقبلها ههنا قبولا و
نبرهن عليها في العلم الطبيعي ان لا يكون معلولات الكون متصلة
بعللها اتصال كون بكون فعسى ان يقال ان اتصال الكون انما
يوضح جهة اخرى وهو ان الحركة المستديرة الفاعلة للزمان يصل
المبادي الطبيعية بالتوالي الطبيعية بتوسيط الحركة بينهما فاذا
كان كون في آن اندفع بالحركة الى كون آخر في ان يكون آخر ما يصل
ما بينهما زمان ومما يجب ان ينظر فيه انه اذا وسط النوع للجنس و

كان برهانا بعلة فتادى علة يكون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون
من علة مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم وذلك لان المع هو
النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة فيه وذو العلة المادية موجود في مادته
وانما يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم الموضوع ولكنه اما ان يكون علة
غائية لان الانواع كمالات للاجناس فان طبيعة الجنس اراد في الطبايع
لاجل النوع وعند النوع يستكمل نوع الوجود وهذا بالقياس الى الحد الاكبر
او علة فاعلة لانه موثر اثرا في شي وموجب شيا في موضوع وهو مباين
الذات لما اوجبه ومثل هذا هو اشبه بالعلة الفاعلة وهذا بالقياس
الى النتيجة وكثير من الامور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها
على الاستقامة بل على الدور مثال ذلك في العلل المادية ان الارض
ابتلت من المطر فبخرت فحدث غيم ممطر فابتلت من المطر فاذن العلة
الاولى لابتلالها من المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل ان الارض طين
مبتلة من المطر وكل كذا فانه يبتل كان برهانا دايرا ومع دوره صادقا لا
منه الآن يبين حده الاوسط والاكبر وسايط ومطلب اللم لانه يقال
لم الارض المبتلة من المطر يبتل من المطر فيجاب لانها تبخر ثم يسال مرة ولم
اذا بخرت ابتلت من المطر فقيل لانه يحدث من ذلك سحاب فيسال و
لم عند حدوث السحاب يبتل من المطر فيجاب لان السحاب يتبرد و
يتكاثف وينزل قطرا فكل واحد من هذه الامور علة ومع واحدة حدا اوسط
برهان ودليل معا ولكن ليس العلة والمع فيها واحدة بالشخص بل
بالنوع فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان
عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال فواحد وكذلك ليس البخار الذي كان
عنه السحاب هو البخار الذي كان عن السحاب وعلى هذا القياس
فاذا اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دايرا واذا اعتبرت الشخص لم
يكن دايرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على شي معين متميز
من النوع فاذن ليس الذي يبين به هو بعينه الذي يبين فليس
هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا هذا وقد قلنا ان البرهان

اما الامور ضرورية واما الامور اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من حالها ان
الواجب في براهينها ان نوسط العلة الضرورية فاما الامر الاكثري
فالحد الاوسط في برهانه يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس فيقضي
الاكثر يغلظ ما يتحلل عنه ويكثف جلده وفيه وكل من كان كذا فانه ينبت
له على الاكثر لحية فقد اعطى هذا البرهان علة لوجود ذلك الاكثرية لان وجود الامر
الاكثري فصل في الاشارة الى ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب
نقول انما وقعنا ما وقعنا اليه من التطويل بسبب ذكر العلل بيان
مشاركة الحد والبرهان حتى نشير الى انه كيف يلوح منه الحد وقد
حققنا انه لا برهان على الحد بوجه ولا القسمة تكسب فيجب الآن ان
نبين كيف يمكن ان يكتسب الحد نقول انا نعمد الى الذوات فالامور التي
لا تنقسم من جملة المحدود وسواء كان المحدود جنسا او كان نوعا فيا خذ
الامور الذاتية المحمولة عليها التي هي اعم منها وليس يخرج من جنسها
الاول مثلا عن الجوهر او الكم او الكيف وساير ذلك او الجنس
الاقرب مثلا حتى يكون كالعدد للفرد فيا خذ من جميع ذلك ما هو داخل
في مهيتها ويجمعها جميعا حتى يحصل منها شيا مساويا للمحدود في
الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساو ايضا
للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شي من المقدمات ليست منضمة فيه فان
اردنا ان نحد النوع ولا نتجاوز منه الى تحديد الجنس اخذنا كل محمول
مقوم لماهيته ضروري مقول على الكل واول معادل فان اردنا ان
نتجاوز الى تحديد الجنس لم نقتصر على المحدودات الكلية الاولية بل
اخذنا جميع ذلك فلذن اخذنا ما هو اولى وما ليس اوليا له فاذا
وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس فاذا اسقطنا من حد النوع ما هو
اخص المحمولات بقي حد الجنس مثاله اذا اردنا ان نحد الثلثة
فلانا خذ الموجود لانه خارج عن جنسها وهو العدد بل نا خذ ما
يلايم جنسها وان كنا نريد ان نحدها وحدها اخذنا في الحد كل ما
هو اولى من الذاتيات وقد علمت ان الاولية لا توجب الخصوص

فان

فان الجنس او الفصل اولى للنوع فيا خذ العدد فان الثلثة العدد
ونا خذ الفرد لانها فرد ونا خذ الاول وله معنيان فنا خذه بالمعنيين
جميعا احدهما ان يكون العدد غير مركب من عددين البتة والآخر
ان يكون العدد لا يعده عدد فالخمسة اول من انه لا يعده عدد وليس
اولا من جهة انها لم تركب من عددين وذلك لانها مركبة من ثلثة و
اثنين واما الثلثة فاول من جهتين معا فالعدد محمول عليه و
على غيره والفرد محمول اول عليه وعلى خمسة وسبعة والاول محمول عليه
وعلى غيره وهو الاثنا ولا يوجد محمول مقوم لمهيته اول يحمل عليه ان
هذه فيكون جملتها مساوية للثلثة من الوجهين جميعا اعني في
المعاكسة وفي المهية معا ويجب ان لا يناقش في الامثلة لا يابقوا
فيها ونعود من راس فنقول ان مساواة هذا القول للثلثة امر ظ
اذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شي غير الثلثة مما هو تحت قسم
وهو مما يختص بجنسه وهو آخر ما ينقسم اليه المحمول عليها فيتادي
الى جوهره فيجب ان يفهم ههنا امران المحمول العام الماخوذ
في مهية الشي والموضوع الماخوذ في مهيته معا فاذا اريد ان
يحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان يلتقط من صفات الجزويات
النوعية لا ما هو اولية له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان
داخلين في حد الجنس فان الفصل اخص من الجنس والجنس
نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما ليس
جنسا ولا فصلا وهذا مثل ان يكون قد حددنا الانسان فلاخذنا
في حده الحيوان الناطق فان من هذه السبيل الايصال الى تحديد
الجنس لانك اذا حذفت الخواص بحد نوع نوع بقي اسم الجنس
مثلا اذا حذفت الناطق من هذا الحد وغير الناطق من حد ما ليس
بانسان من الحيوان بقي الحيوان فح يكون الباقي اسم الجنس
واسم الجنس ليس بحد له فيجب ان يطلب جميع المحمولات
التي يحمل عليه داخلة في مهيته كانت اولية او غير اولية له فح

يخرج لك حد النوع وحد جنسهما بسهولة واما كيف يخرج ذلك فقد
جعل امثال هذا في التعليم الاول ان يؤخذ الخط المستقيم وخط الدايرة
وخط القطع المنحني وخط الزاوية مثلا القايمة فان اتصال كل خط
بخط مستقيم يؤخذ له انه طول بلا عرض والنقطة التي يعرض منه
بين نقطتين طرفيه على محاذاتها كلها اياهما والقوس طول بلا
عرض ويمكن ان يؤخذ فيه نقطة كل الخطوط التي يخرج اليها منه يكون
متساوية والمنحدب على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة
بالفعل يتصل عليه جزاه فاذا حذف خاصية كل واحدة من هذه بقي ما
يبقى مشتركا وكان حد الجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قيل فارجع
الى المقولة التي يقال عليه وانظر في لوازمه الخاصة بتلك المقولة
اولا فان لوازم المركبات يستنبط من لازم البسايط فاما بعض
المفسرين فيقول ان معناه ان كل كان الشي كالخط قلت كم
طول بلا عرض وان كان كيف كاللون قلت كيف يحر المشف
بما هو مشف بالفعل وكذلك ثم ان المترجم يقول ان معنى هذا انك
تقول في لغة العرب طول بلا عرض وفي لغة اليونانيين لا يستعملون
لفظة ما الدالة على الجوهر لانتشار الالف الجوهر واما في الاشيا الاخر
يستعملون بدل لفظة ما اسم المقولة العالية فاذا ارادوا ان
يقولوا سطح ما قالوا كم سطح او لون ما قالوا كيف لون وهولاء
غير مصيبين في هذا الباب لانهم ارباب تلك اللغة وان كان
لقايل ان يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طول
بلا عرض الى ان يقال ما معناه طول بلا عرض الى ان يقال ما معناه
طول بلا عرض حتى يراجع الجنس ومع ذلك فما الحاجة الى ذكر اللوازم يحتاج ان
واستنباطها من البسايط للمركبات ان كان الغرض ما يقوله ذلك
القايل فعسى ان يكون معنى كلام المعلم الاول هو انه يجب ان
يؤخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى فترتب حتى يمكن
ان يحذف خواص الانواع القسمة فيه فيبقى حد جنس ثم تركب

ذلك

ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه تحت جنس هو مقاسمهما فوقهما
ويحذف المشترك بينهما ويؤخذ ما يبقى حد الما فوقه وكذلك حتى ينتهي الى
اعلى الاجناس الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم
هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالتقابل او الفصول العالية
التي للاجناس العالية فانه سيشير الى هذا المعنى ونذكر ان للقسمة معونة
في هذا الباب ويمكن ان يكون عبر باللوازم العوارض الذاتية واشار بهذا
الى ان الحد كيف يتوصل به الى البرهان وان ذلك بان يطلب لوازم
اجزاء حد الاجناس العالية ويجب اذا اريد تركيب الحدود من الانواع الى
الاجناس ان يؤخذ من المحمولات المقومة للشي ما ليس بعضه متضمنا
في بعض مقوماته فان كان ملازما فان وجد شي يتضمن اشيا منها
حذف او عزل الى وقت الحاجة اليه مثاله اذا اخذ الانسان او
الفرس على انه اول نوع ابتدى منه تركيب الحد واخذ الناطق او
الضحاك والحساس والمتحرك بالارادة والمتغذي والنامي والمولد
وذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم والجوهر فيحذف
من جملة هذه الحيوان اولا لان الحساس والمتحرك بالارادة متضمنان
في الحيوان وكذلك جميع تلك العالية مضمن فيه ويحذف الجسم
ايضا لان الطويل والعريض والعميق مضمن فيه ثم يجمع على الترتيب
فنقول ان الانسان جوهر ذو عرض وعمق ونفس مولدة متغذية
حساسة متحركة بالارادة ناطقة ويأخذ في حد الفرس الصهال بدل
الناطق فيتحد الناطق والصهال خاصين بالنوع وما وراء ذلك
مشترك فيطلب اسما مفردا لجملة المشترك بان وجد كما يوجد
الحيوان ههنا فقد كفى ان يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع
فيقال ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان صاهل
وان لم يوجد لجملة المشترك اسم طلب لما هو اعلى من ذلك وهو
اعم فليؤخذ مثلا للجوهر الطويل العريض اسم وهو الجسم فيؤخذ
ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطقة فقد تم حد الانسان و

على هذا القياس للفرس فان اريدان ننتقل الى حد الجنس فيجب ان
يترك الفصول الخاصة ويوجد من جميع ذلك المشترك للانواع مفصلا
فهو حد الجنس فعلى ذلك الوجه يجب ان يطلب حدود الانواع من اجناس
الاخر القسمة للجنس المحدود فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص
بكل جنس ويطلب المشترك وتنظم ذلك الاسم الى اسم الفصل
فيكون حد ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس وانما طلبنا هذا القانون
الموجب لاسقاط المتضمنات بغيرها وحفظها مع ذلك الى وقت آخر لانا
ان اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان وفصل الفرس وقلنا
حيوان ناطق صاهل ثم حذفنا الفصلين لم يمكننا ان يحد الحيوان بما
بقي لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط وايضا فان اخذنا الحيوان والحساس
معا فقد اخذنا الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا ومرة مضمرا فلذلك حذفنا
الحيوان من جملة المحمولات وايضا اذا يطلب ما هو مثل لفظ الحيوان ومثل
لفظ الجسم مرة اخرى بعد حذفه ولم يفده بل سردنا جميع المحمولات سردا
كنا قد طلبنا الحد والحد قد يطلب الايجاز فقد بان ان الغرض في
الحاجة الى احد هذه المعاني كلها والتضمن حذف لعده منها وعزله
بعد فرده مرة اخرى فاذا فعلت هذا فقد تركب الحد ولا يجب ان يظن بالمعلم
الاول انه يقتصر في الكتاب الحد على طريق احد من اسفل الاوسط لما يتفق
من الاوصاف كيف كان كانه لا يريد ان طريقة تركيب فقط بل نضيف الى
ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الاولية والاولية للاولية
وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى القسمة احيانا ومراعات الترتيب وليس
لغير ما فعله على الوجه الذي فعله وجه فصل في ان طريق القسمة نافعة
ايضا في التحديد وكيفية تفصيل طريقة التركيب وما فيهما من قلة الوقوع في
تضليل الاسم المشترك ونقول ان القسمة وان كان لا يقيس على
فهي نافعة في الحدود وذلك لان القسمة وان كانت انما نوخذ منها
اجزاء الحد اقتصابا لا لزوما فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلثة احدها
ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص منهما فيستنبط من هذه الكيفية

اجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا في تحديد الانسان حيوان
ذو رجلين انس لا ذو رجلين حيوان انس فان بين الامرين فرقا لان
قولك ذو رجلين حيوان انس اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان
فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب واما اذا قيل حيوان
اولا فلم يقل ذو رجلين لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال بها المضمنات بعدم
فاذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن خلل والثاني ان القسمة
بذلك على ان يفترق كل فصل مع جنس فوقه فيجعل جنسا لما تحته
فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما اجتمع من الفصول انما
يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شي في الوسط فاذا اريد ان يركب الحد من
الانواع الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس بعيد بل الجنس الذي يليه و
الثالث انها اذا وفيت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية
كلها فلا يبقى شي من الداخلات في ماهية الشي الا وقد ضمن فيه فيكون
قد اعطينا الفصول على تواليها طولا واعطيناها بتمامها ولو عرضا فانه
يمكن ان يقسم الجنس بقسمين ليس احدهما تحت الآخر مثل
الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة مرة والى
الحساس وغير الحساس مرة فيجب ان يراعى هذا في القسمة عرضا كما
روعي طولا لئلا يفوت فصل من فصول ينقسم الى فصول ذاتية متباينة
او متوافقة والمتداخلة مثل المايت وغير المايت والناطق وغير الناطق
والمتوافقة والمتداخلة مثل المايت وغير المايت والحساس وغير
الحساس والمتحرك بالارادة وغيره فالقانون في مراعات الوجه الثاني
والثالث حتى يحصل منه منفعة ان يكون القسمة بالذاتيات
المقومات للانواع وان يكون القسمة قسمة اولية للجنس وهو
في القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس مثلا انما يجب ان
يقسم الحيوان اولا الى الطاير والسابح والزاحف والماشي
ثم يقسم الماشي الى ذي رجلين وكثير الارجل والطاير الى مشقق
الجناح ومنفصل الجناح مما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان

بل من جهة ما هو طاير وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل وذي الرجلين فما
قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو ماش فيجب ان ينظر
طولا ان الجنس هل يحتاج الى ان يصير لطبيعة زايدة على طبيعة الجنسية
حتى يقبل هذه القسمة اولا يحتاج بل هذه القسمة له اولا فتقدم القسمة التي
يكون اولا وتؤخر القسمة التي ليست اولا فاذا قسمت قسمة اولية
جمعت المقوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكذلك الى ان
الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم ينتصب اطراف القسمة محمولات للنوع وبعضها
للتركيب واذا اقسمت شيا مرة قسمة اولية فيجب ان تجتهد جهدك و
تنظر هل توجد له قسمة اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمت
ايضا حتى تستوفي القسمة طولا وعرضا وتستوفي جميع المحمولات ويجب
ان تكون الفصول المقسمة ذاتية وقد تبين في الفن الاول كيفية ذلك
ثم قيل في التعليم الاول لا المقسم يخطي في تقسيمه ولا الحاد في تحديده الى
ان يعلم كل شي على ما ظن بعضهم او قال اذا قسم المقسم قسمة
تامة وجب ان يضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا حد المحدد حدا
تاما اوجب ان يذكر كل فصل للمحدود مع كل واحد من الاشيا بالفعل
واذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل الى الحد وان ما لا يخالف الشي فهو هو بعينه
وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وان وافق في النوع كسقراط وافلاطن
بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ويحتاج الى
كل الفصل عن كل وشبه ان يكون المخالفات النوعية ضده كذلك
وكذلك الصنفية فيحتاج ان يعرف فرق الشي عن كل نوع وعن كل صنف
تحت النوع وان تلك فروق بلا نهاية لابد منها كلها فاجيب بان
هذا باطل اما اولا فلانه ليس كل مباينة توجب ان يكون الشي مخالفا
للاخر بالذات والحد فان الفصول العرضية لا يوجب خلافا في الجوهر
والحد والاشيا المتفقة في النوع الذي الحد يختلف بالعرضيات و
لا يبالي حين ما يحد النوع بذلك الاختلاف في العرض ولا يلتفت
الى الاصناف والاشخاص تحت النوع الذي تحد واما ثانيا فانا اذا

اخذنا

اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ونظرنا المحدود وانه
في اي الطرفين يقع منهما فوقع مثلا ما الناطق وقد فصلناه عن كل
نوع تحت غير الناطق لاشتراك الانواع التي تحت غير الناطق في
انها غير ناطقة ولا يحتاج ان يفصل عن الثور وحده والفرس وحده
ولا يكون ايقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة فانه ليس يمكن
ان يقع بينهما متوسط لانه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان وليس
يمكن ان يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت
الناطق ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا فصولا مساوية مثل هذه
لم يحتج ان يطلب فصلا له عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعي في
اختيار القسمة النافعة في التحديد اغراض ثلثة احدها ان يكون القسمة
داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول ذاتية للانواع ويجوز ان يستعان
في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب الحجج الجدلية حيث
يذكر مواضع هل الشي جنس او فصل او ليس ويوجد من ذلك
ما كان ليس من باب المشهورات الساذجة ويستعان
ايضا بالمواضع التي تدل على ان الشي عرض غير مقوم لماهية الشي
ليحترز عن ان يكون القسمة بفصول عرضية والغرض الثاني
ان يستفاد من القسمة الترتيب كما هو في ترتيب القسمة اولى الذي
يجعل في ترتيب الحد اولا فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان كان
فصلان في العموم والخصوص قوم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو
بالغاية وان لم يختلفا في ذلك ان تقدم ايهما شئت والثالث
ان لا تزال تقسم حتى يبلغ الشي المحدود وان كان نوعا متوسطا او
او ينتهي الى اخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات
ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قيل انك اذا حصرت بالقسمة او
بالوجه كان جميع المحمولات الداخلة فيما هو تميز المشتركات منها
المتشابهة في انواع كثيرة وتميز الخواص بنوع نوع ليحد الجنس قريبا اولا
ثم اردفه بالفصول فان وقع بدل الشي مقول على كثيرين وطلبت

بالمحمولات الخاصة التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك فركبت الحد
ثم وقعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شي من المعنى المشترك فاعلم
ان الاسم مشترك وان تلك الاشيا ليست متجانسة مثال ذلك
اذا اردت ان تحد كبر النفس فقلت ما يجب ان يفعل في التركيب
بان قصدت الموصوفين من الاشخاص بكبر النفس فطلبت مجموع ما لهم
من جهة كبر النفس فوجدت القبادرس واخيلوس واجلوس الشجاع
وانس كل واحد منهم يسمى كبير النفس ووجدت ايضا اسكندر القائد
وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس فطلبت الامر الموجود لواحد
واحد منهم ففي الطبقة الاولى تجد واحدا قبل نفسه من احتمال الضيم والاخر
اعتقد حقد الوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه والاخر قاتل شديد الطلب
للثار وقوع الضيم وفي الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد خير عظيم فلم
يعبا به لان وروده كان عليه بسبب انه كان من البخت والاخر ورد
عليه بلا عظيم فلم يعبا به لان وروده عليه كان بسبب البخت فاذا
اخذت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم قد بقي لهم شي
مشترك هو قلة الاحتمال لوقوع الضيم واذا اخذت خواص واحد
واحد من الفرقة الاولى لثانية بقي لهم شي مشترك وهو قلة المبالاة
بتصريف البخت فاذن كبر النفس يقال على تلك الفرقة لحد واحد و
على هذه الفرقة لحد واحد وذلك الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف العوارض
الغريبة الغير الذاتية لكبر النفس التي تخص واما اذا عمدت الى الفرقة الاولى
والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة لم يبق
شي مشترك فقد علمت ان كبر النفس ليس جنسا يعم الفريقين و
لا معنى واحدا بل اسما فقط ولا يمكنك في مثل هذا ان تمعن في التركيب
بل ينقطع تلك العمل ويجد الاستخفاف بالبخت والامتعاض للضيم
لهما نوعين لكبر النفس فليس كبر النفس كليا لهما وانما يكون
الحد الواحد والبرهان الواحد الكلي واحد الاستقراء في الجزوية فان الطبيب
يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث هي صحة صحة ويبرهن على

لشفا

شفا العين لا شفا هذه العين وتلك العين بل شفا العين
الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية واعلم انا اذا ابتدانا
في التحديد من الكليات لم نامن اصعب شي يقع فيه والجرة ايانا الى
الغلط وهو اشتراك الاسم الخفي فاذا ابتدانا من المفردات والجزئيات
وتصورنا من طريق المعنى الى الكليات نحو ما مثلنا في كبر النفس امنا
من الوقوع في اشتراك الاسم لان تضليل اشتراك الاسم في الكليات
اكثر وكما ان الغرض المقدم في القياس والمصادر عليه القياس هو
ان يكون مظهرا للتصديق الخفي فلذلك يجب ان يكون المقدم في الحد و
المصادر عليه للحد هو ان يكون مظهرا للتصور الخفي وان يكون في
غاية الوضوح وهذا الوضوح قد يتره الاسم المشترك وقل ما يقع هذا
الخلل اذا اخذت من الجزئيات الوحدة فانه اذا قيل لون شبيه بلون
وشكل شبيه بشكل فان اتى من جانب الشبيه امكن ان يغلط و
يظن انه معنى واحد وخصوصا اذ هو من العوارض الذاتية للكيفية
وهما من باب الكيفية واما اذا اتى من جانب الشكل واللون فينظر اي
شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلا يساوي زوايا شكل اخر ويتناسب
اضلاعهما على الناظر ثم نظر اي لون شبيه بلون فكان ذلك لونا يدرك
اللون الاخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منهما واحدا واذا حذفت
الخاصتين من الشبيهين لم يبق شي مشترك فيامن وقوع الغلط في
اتفاق الاسم وكذلك الحال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية
فتبين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها الى بعض لطلب
حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط فضل [illegible] في الانتفاع بقسمة الكل
الى الاجزاء وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغيرها وتحقيق
الحال فيه فاذ ليس يجب ان يقتصر على استنباط الامور التي [illegible]
في الحدود والمقاييس في القسمة التي للكلي الى الجزئي بل ومن القسمة
التي للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى
كالاعضاء الاولية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط

وكك الى اجزاء الاجزاء وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك فقط بل
ان يتامل اذا كثرت الاجزاء والجزويات انه ما الذى يلزم كل واحد
او كل عدة من المحمولات والعوارض وايضا ان الاجزاء يلزم ان الجزويات
واعلم انا كما استنبطنا من القسمة ان الحيوان تحت الحساس
وتحت ذى النفس وكك استنبطنا من التشريح ان الحيوان
مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال وكك استنبطنا لوازم
الجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان احتلم بيض وان كان
طايرا منفصل الجناح بيض ومتصل الجناح وان كل حيوان ذى
قرن بلا اسنان على فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة تذهب
فى قوته وكل حيوان ذى قرن فله كرش لانه لا يجيد المضغ فيجب ان يكون
لغذائه قبل وصوله الى جوفه الباطن هضم ما وكل سمكة فلا رية لها و
امثال هذه المستنبطات عللها نافعة فى اعطاء اللم وان لم يمكن
كل ما ذكرناه اعطاء علة فانه اذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة
معا ان الكرش يوجد لشى هو ذو قرنين وذو رجل ولكن لا لانه
ذو رجل اذ قد لا يوجد لذى رجل اخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذى قرن
مثل الثور والاروى والماعز فله كرش فاذا قيل لنا لم لهذا الحيوان
كرش فقلنا لانه له قرن او ان قيل لنا لم ليس له قرن كان هذا
نافعا بوجه ما فى جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء العلة القريبة ولكن
يجب ان يتامل ان اى معنى يلزمه ان معنى بالذات حتى لا يجعل لازما
لما هو اخص منه او اعم منه وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من
طريق التناسب مثل ان الخزف للسلحفات كالشوك للسمك
والعظم للانسان وقد تجد مسايل كثيرة مسئلة واحدة على
اختلاف استحقاق الوحدة وذلك لكون الحد الاوسط واحدا
بالنوع مثل احتباس الماء فى الزراقة من الزراقة والجلد فى المحجمة فان
جميع ذلك قد يجد لكون السبب فى جميعه ضرورة الخلاء وعند
افلاطن جذب المقناطيس والكهربا والمحجمة سببه شى واحد و

هو انتقال الهواء فيتبعها انتقال ما هو فيه او كون الحد الاوسط واحدا
فى الجنس مثل الصدا وقوس وقزح فان المتوسط فيهما واحد
بالجنس فهو انه انعكاس الصوت وهذا الانعكاس اللون
وقد يختلف مسايل مشتركة فى سبب واحد فلا يكون بالحقيقة
مسئلة لان نسبتها الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة
بل هى لهذا اقرب ولذلك ابعد ولكن فى الجملة يكون الاوساط
مرتبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل لم صار النيل عند
المحاق اشد سيلانا فيقال لان النهر عند المحاق اشبه بالشتاء
فقد تمت مسئلة ثم يسال مسئلة اخرى ولم صار النهر عند المحاق
اشبه بحال الشتا فيقال لان القمر ينقص ضوءه الذى يلينا فيعدم
التسخين الكاين منه فلو سئل لم يكون هذا ايضا لكان الجواب
لان الشمس وهو الذى يفيده الضوء صارت محاذية لجانبه الاعلى
لا يكتسب فهذه المسايل كلها تحت سبب واحد هو الاجتماع
الا انها مختلفة فى القرب والبعد فليست مسئلة واحدة قبل
ولا يمكن ان يسئل سائل ويقول اذا كان من الحدود الوسطى التى
توضع عللا للكبريات ما ليسا وهما مثل توسط الارض بين القمر
والشمس لكسوف القمر ومثل كون الورق عريضا للانتثاره فانه
سبب مساو للانتشار وان كان بعيدا او القريب هو سرعة جفاف
الرطوبة الماسكة وهو ايضا مساو فيمكن ان يبين العلة بالمعلول
ايضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا فانا ان شئنا قلنا
ان القمر ينكسف فقد توسطت الارض بينه وبين الشمس فهو
وان شئنا قلنا ان القمر قد توسطت الارض بينه وبين الشمس
فقد انكسف وايضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتشر ورقها وهذه
الشجرة انتشر ورقها فهى عريضة الورق وهذا دور ظاهر فيقال
فى جوابه ان هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجد البيان فيهما
واحدا اما ان البيان ليس فيهما دورا فذلك لانه اما ان يكون

الامرين مجهولين فيكون ذلك هو الدور ولا كلام لنا فيه مثلا وان
سبق التوسط الى الذهن فعرف بحساب ثم اثبت بتوسيط
الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول اثبات التوسط من الكسوف
الذي ثبت من التوسط كان الكسوف مجهولا وان كان يسوق الى
الحس ثم اثبت بتوسط التوسط لم يكن دورا الا ان يحاول
نظر ما ذكرناه واما ان كان كسوف ما يدل على توسط ما وتوسط اخر
لا ذلك التوسط بعينه يدل على كسوف اخر لا ذلك الاول بعينه فليس
هناك كما علمت دور وانما يكون البيان في هذه الاشياء دورا
اذا كان مثلا الكسوف ويثبت بالتوسط وهو مجهول انما بينت
بالكسوف وبعد هذا فان التوسط يعطي برهان اللم للكسوف و
الكسوف يعطي قياس الان للتوسط الا ترى ان التوسط علة
للكسوف فيوخذ في حد الكسوف وليس الكسوف علة للتوسط
فليس يوخذ في حده ونقول انا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط
من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة
من الغاية وتارة من العنصر مثاله انا نبرهن على ان الانسان يموت
يجب ان يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المفنية
للرطوبة التي يتعلق بها الحيوة وتارة من جهة العلة المادية بان كل
مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك لانه اذا كان
للشي بمادة تلزمها هيئة ما بالضرورة وكان ايضا هناك علة فاعلة
تلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان يكون توسيط المادة
صالحا لانتاج وجود الهيئة وكذلك توسطهما مجتمعين لكنه اذا وسط
ايهما كان وحده يضمن في القوة توسيط الاخر لان المادة لا تخرج
الى الفعل الا بفاعل والفاعل في ذوات المادة لا يفعل الا في مادة
فيكون التوسط التام هو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون
كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيها علل مجتمعة
مثاله انك اذا قلت ان القمر ينكسف لتوسط الارض فقد اعطيت

السبب

السبب الفاعل للكسوف وضمنته في القوة السبب القابل من الكسوف
او المتوسط لستر قابلا للضوء فيكون تمام التوسط اجتماع الامرين شيء
وهو فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطيت العلة
في هيئة قبول القمر ضوءا وجعلت كريته وهو السبب القابل فلا يتم
ذلك في امر فقد ضمنت الفاعل والقابل فيه والا لم يجب المع ولولا
قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا امكان المتاخر
القابل للضوء من المفيد للضوء لما كانت الكرية علة لذلك النحو من
القبول فمن هذه الجهة يكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع
الجملة واما انه يجب ان يعطى فاعل دون قابل او دون غاية او ان يعطى
فاعل فقط بالفعل والقابل بالقوة او القابل فقط بالفعل والفاعل
بالقوة وسائر الاقسام فامر باطل بل يجب ان يعلم من حال اعطاء
الكثرة حدودا اوسط انها تكون في قوة علة واحدة في الحقيقة لان الاعطاء
ما لم يشر الى المجموع بها لم تكن تاما موجبا وقد يظن بسبب هذا الفعل انه لا
يجوز ان يوسط في مطلوب واحد الا سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق
بل على النحو الذي بينا وقد يظن ايضا ان العلة يجب لا محالة ان يكون
مساوية للمع منعكسة عليه وهذا ايضا غير واجب الا في الوجه الواحد
واياه قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط
علة للاكبر مطلقا وتكون طبيعة الاكبر في ماهيتها معلولة لطبيعة معينة
فيكون حيث كانت معلولة الا اذا كان المعلول علة واحدة واما
الوجوه الاخر فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد
تكون من اسباب كثيرة اخص وجودا منها مثل ريح في سحاب او طفو
نار فيه والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب كثيرة
مثل صعود البخار ومثل تبرد الهواء بنفسه وكذلك الحرارة المنتشرة
من القلب في الاعضاء التي هي الحمى قد يكون لها اسباب اما اشتعال
روح او عفونة خلط او اشتعال عضو فان هذه الاسباب جعلت
حدودا اوسط انتجت المع وهي اخص منه وليس لقائل ان يقول

ان سخونة الروح ليس سببا للحمى كلى بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة
القياس المنتج للحمى وانما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى ليس هو
ايضا الحمى كلى بل حمى ما فيكفي في اثبات الحيوانية لكل نوع ان يكون او يثبت
اى حيوانية كانت وليس يمكن في سلب الحيوانية ان يسلب اى
حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان الانواع المتوسطة
كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذى دونه والاشخاص تحته
فلا يجب ان يشترط ان العلة يجب ان يعلم ان الاسباب دائما في
البراهين مساوية حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن
برهانا بل يجب ان يعلم ان الاسباب بعضها يدخل في الحد وتلك
مساوية لا محالة كانت مادة او فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة
الشى وربما كانت اعم فالاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة الشى
لا يتضمنه من جهة ما هو هو حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود
ذلك السبب مثلا ان السحابية غير متوقفة في الوجود على ان يوجد سخونة
الروح فقط بل ان كان بسبب اخر فاذا كانت الاسباب التى
هى اخص مع انها اسباب ومع انها يعطى اللم الشى ليست اسبابا
لمطلق الطبيعة الحد الاكبر لم يدخل في الحد وهذه الاسباب تكون عللا
للشى بالذات والحد الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا الى الاصغر
بالعرض ونحن قد بينا قبل ان الحدود الوسط التى هى علل ما هو علة
للشى فقط دون الاكبر مثل السخونة التى في الروح فانها علة لوجود
الحمى في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق فان وجد هذه العلل
التى هى اخص ام عاص فكان ذلك علة مطابقة للشى المعلوم
منعكسة عليه كانت هذه الخواص عللا لذلك العام لا محالة ولا
يجب ان يزال يوجد بينها وبين العام عام اخر فذلك صحيح بل يقف
عند عام هو بها اول بلا توسط فيكون عللا خاصة ومعلول عام
ولا واسطة بينها البتة من العلل مثالا ان السحاب وان كانت
يجتمع عللا كلها في شدة تكثف الهواء العالى فيكون مثل العلة

المطابقة

المطابقة للسحاب شدة تكثف الهواء العالى فان لشدة تكثف
الهواء العالى علتين البخار المتصاعد والبرد ولا يجوز ان يكون
وبين شدة التكثف سبب عام اخر وان كان وقف اخر الامر
فالبرد والبخار غير ماخوذ في حد السحاب لذلك والعلة المتكثفة حتى
الهواء العالى ماخوذة في حد السحاب مما كان من العلل بهذه الحال
غير داخلة في الحد حتى منعكسة فصل في تحقيق ما اورده المعلم الاول
في معنى توسيط العلل ومحاذاة تذهب كلامه فيه مع الايضاح
فلنرجع الآن الى الوجه الذى يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول
لئلا يعرض الشكوك فنقول يجب ان يفهم كانه يقول انه وان كان
قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد شيئين يتوسط شيئين
مثل ان يحكم ما على ج بواسطتين احديهما ب والاخرى ه ففى مثل
ذلك لا يلزم اذا وضع المعنى الاول الاعم موجودا ان يوضع من علله
التى هى اخص اى علة كانت واتفقت ولا ان يوضع واحدة بعينها
وان كان لا بد من ان يكون قد دخلت علة ما ولكن لا كل علة كيف
اتفق بل انما يبقى بسبب وقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا ويكون
العلة فيه لا يوجد للاشيا الكثيرة الا بتوسط مع واحد وليكن المطلوب
في المسئلة كليا وعلة كلية ويطلب الشى كلى له العلة اولا
وان كانت لما تحته ثانيا مثلا ان جمود الرطوبة يوجد للاشجار
من التين والخروع والكرم ولكن يوجد اولا لشى عام لها وهو عريض
الورق فيكون كل عريض الورق او كل شجر منتثر الورق فان
رطوبته تجمد واذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية الماسكة فانتثرت
فيكون الانتثار هو الاكبر المعنى وجود الرطوبة هو السبب والعلة
وعريض الورق هو الذى له العلة اولا وليس الانتثار مع جمود
الرطوبة في ذاته ولكن يجب وجوده في موضوع قابل هو معلول له مطلقا
وما كان مثل هذا انما يكون يوجب حكما معلوما في اشيا كثيرة و
لكن ليس لها اولا بل لمعنى يجمعها كلها وهى علة له اولا في وجوده في

موضوع موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذه ما يجب ان يكون
العلة داخلة في حد الحكم المساوي لها وذلك ان العلل ههنا يجب ان
لا يكون اخص من المعلول فان الاخص من المع ليس علة لطبيعة الحد
الاكبر المع على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما اوضحناه
من قبل وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الانواع وقد فرضنا ههنا
ان العلة ليست لموضوع بل لامر جامع فاذا مثل هذه العلة داخلة
في الحد فعلى هذا يجب ان يفهم قول المعلم الاول ولا يجب ان يطابق
في هذا المثال من جهة وان انتفاش الرطوبة ليست علة بالذات
للانتشار بل بالعرض وانما العلة للانتشار هو ثقل طبيعي وانما
الانتفاش والجمود للرطوبة ايهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة
فهو سبب الانفصال بالذات والانتشار بالعرض بمعنى من يل
العايق ثم قيل فليت شعري هل يمكن ان لا يكون لشيء واحد بعينه
من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل علة واحدة الا في مثل
المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لا في موضوع موضوع ثم
قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن لانها يكون حدا مبدا
برهان كما اوضحنا واما علة القياس كالعلامة والاعراض الغريبة
فهو ممكن فيمكن ان يعني العلة التي هي علة في جميع الموضوعات
لا علة خاصة لموضوع موضوع فكانه يقول ان مثل هذه العلة
يكون مساوية للمعلول حتى ان كان المع مشترك الاسم واحد
شيا واحدا انما يجعل علة لا يمكن الغايب خذ شيا واحدا الا بالاشتراك
الاسم حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسا للمعلولات
نوعية كانت العلل جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا
بالتشبيه او التشكيك كانت العلة كذلك فيجب الحد الاوسط في ذلك على
طبيعة الحد الاكبر فلذلك ان كان الاكبر متواطيا يجب وان يكون
[illegible] بالذات معنى محصلا متواطيا وان كانت العلة من
جنس [illegible] على معنى محققا محصلا غير مبهم حتى ان يكون ما يجب عنها معنى [illegible]

محققا محصلا غير مبهم والا معنى يدل عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا امان لم
يكن الاكبر محصلا فالاوسط ليس محصلا فان خصصت مسايل لموضوعات مختلفة
فيها مطلوب واحد والمطلوب والمعنى عام لها فالمسايل ليست كثيرة بل واحدة
واذا خلت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة
المطلوب فان المخصصات الملحقة به قد تزال ويبقى العلة علة للمعنى العام في
ذلك الحكم بعينه مثل ابدال النسبة تخصص بالعدد وهناك حد اوسط وتخصص
بالمقادير وهناك حد اوسط آخر وانما هو اولا للكم بما هو كم والحد الاوسط
هو الشيء المشترك للحدين الاوسطين المأخوذين في العلمين المختلفين وهو النحو
من الربط المجهول علته وذلك ايضا اولا للكم لكنه كما عرض للحدين الاكبرين
والاصغرين خصصا بجنس واحد فلذلك عرض للاوسطين ان خصصا
واما اذا لم يكن البيان مثل بيان المشابهة المأخوذة في الهندسة على وجه وفي
الحساب على وجه بل مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه وفي الشكل على
وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط كليا في المشابهة المطلوبة في المسئلتين واحدا
بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم مختلفة في الحد فان حد المشابهة
في اللون هو اشتراك في جنس وفي الشكل تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع ولو
كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة لكان
الحد الاوسط كذلك كما يوجد في المسائل التي مطلوبها انها اشياء نسبية متشككة مثل
الصحة والسطح والقوة وغير ذلك فقد بان من هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد
الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه
اذا اخذنا الحد الاوسط والعلة اولا مثل عرض الورق يجعل هو الحد الاصغر فقيل كل
شجر عريض الورق فاما ان اخذنا هو له ثانيا فجعل حدا اصغر فانه مثل شيء من الانواع
تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس الا مثل الكرم والتين فان انتثار الورق
يكون علتها كليا ثم قيل اعني بالكلي الفضل عليه ازايد [illegible] فانما كان كليا
بمعنى آخر وللنا عليه هناك ثم عاد المعلم الاول فاوضح ما ذهب اليه من المذهب
فقال انه يجوز ان يكون علل كثيرة وهي مع كثرتها اخص من المعلول وتكون
علة الشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل ان علة طول العمر اما في الناس

وفي الرابع تعظم الحرارة وانما في الطرفين المزاج او شي اخر واما الشي الواحد في
شي واحد فلا يجوز ان تكون علل مختلفة اي العلل التي ينعكس بها تام على نحو ما قلنا في
القصور بل ان يكون انه اذا انعكس على الموضوع علة المحمول ثم كان
للمحمول علة اعم منها لا ينعكس على الموضوع مثلا ان هذا السحاب كان من برد و
تكثف الهواء وسحاب آخر كان من بخاري ومن تكثف هواء وفي احدهما علة
تكاثف الهواء هو البرد وفي الاخر تكاثف البخار فانها هو العلة الخاصة بالسحاب
الثاني ما الجواب ان الخاص بالاول هو اقرب اليه اعني البرد وبالثاني الاقرب
اليه وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه وهو تكثف الهواء
وبالجملة خلق العلل للموضوعات الخاصة هي العلل الخاصة والعلة للموضوع العام
هي العلة العامة وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلل وايضا اذا كان
بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها علة بعض فالعلة الاصغر هو الاقرب
اليه منها لا الاقصى علة لوجود العلة التي هي لها التي هي اقرب من المعلول والعلة للاكبر
هي الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وعلة
وليست اعني علة النتيجة في هذا الموضوع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها

فصل في خاتمة الكلام في البرهان

قد بينا من قبل ان
العلم بمبادي البرهان يجب ان يكون اقدم من العلم بنتايج البرهان فلقائل
ان يتشكك انه هل كلاهما علم بالقوة واحدة او احدهما علم والاخر شي اخر
وبالقوة اخرى ثم لا يخ اما ان تكون موجودة فيما خلصنا ونحن نعلمها
منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا لا نفطن له حتى
استكملنا وليس يجوز ان يكون عندنا علم برهاني لا يعلم فكيف
علم احتيج من البرهان وان كنا نعلم ثم نسينا شيئا كنا نعلم في اول وقت
نسينا وليس يجوز ان نعلمها في نحو الاطفال ونفقدها بعد الاستكمال
ثم نتذكرها بعد مدة اخرى عند الاستكمال فاذا الحق انا نكون غافلين
عن مبادي البرهان اولا ثم انا انفسنا نحصلها فكيف نحصل مجهولا
بغير برهان وان كان احتجنا الى مبادي قبل المبادي الاولى وهذا
مح فلا سبيل الى حل هذا العويص الا ان يكون عندنا قوة من شانها

ان

ان يعلم كتابا بلا تعلم وبمعاونة الفكر ان يكون معنى وتهيا على جهة غير جهة المعونة في التعليم والتعلم
للاعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله او اكثره فان الحس الظاهر
وان وجد في الحيوان كله فان الحس الباطن الى فقط لما يوديه الحس الى النفس بما لا يوجد
لكل حيوان وان وجد لكل حيوان فربما لم يكتف في بعضها العلة ثبات مثل حال الماء والرد وخط
الذباب والفراش التي لم تعد ان تارة تبقى انها موذية فيرجع اليها واعلى الحيوانات الكاملة يبقى
عندها ما اخذت من الحواس مدة طويلة والحيوانات يا اخذ تبوالد الذي الكه شيئين احدهما
صورة المحسوس وخلقه لخلق الذئب الصائر لها وخلقه الحس اليها من انس والثاني
هذه الصورة بالحس ويخزنها في الخيال وهي في مقدم الدماغ والثاني معنى المحسوس
مثل منافرة الذئب وموافقة الحس وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة
مميزة لها كالعقل لنا ويسمى وهما ويخزنه في قوة اخرى تسمى ذكرا وهي في مؤخر الدماغ   مانع
وهذه القوة الباطنة للانسان اقوى وخاصة قوة الذكر والحفظ والوهم والحس
والوهم يوكد ان ما يخزن في الصورة وفي الحفظ بالتكرر ثم ان القوة المعينة للعلوم
الاخرى فيها فيطالع هذه الاحكام الباطنة فيميز الشبيه والمخالف ويشرع كل صورة ما
بالوضع ويجردها بالذات فيجد فيها اول شي تصور البسائط ثم تركب تلك البسائط
بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة ويفصل بعضها عن بعض فيلوح لها في تلك المعاني
تركيبات في النوع اذ كان منها تمام من شانها ان تعلمه بلا تعلم ولا واسطة علمه وحده
مثل ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها يستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس كلي الكل
التجربة فاذن السبب في انا لا نعلم هذه المبادي هو فقد انا ما مبدا ايصالها وهو غرض   وقد قلنا ما معنى التجربة
فان المبادي الاولى وان لم يكن لها مبادي من جهة التصديق قبلها مبادي من جهة التصور
واما مبادئها من جهة التصور فيكتسب بالحس والتخيل والوهم في ذلك الحكم الى ان يرد
والتركيب فيها والتفصيل منها امور التصديق ثم فيتصور من حيث هي مركبة ومفصلة
وبعد هذا التصور يعتقد بالذات وهذا التصور احد مبادي الياء وكما ان الحفظ متاكد
بمحسوسات متشابهة متكثرة كالتجربة بيانه بل ينعقد بمحفوظات متشابهة متكثرة فيكون
بهذا الوجه مثال ان يقتنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان فيكون
اقتناصنا بوجه غير وجه التعليم والتعلم واما كيف حصلنا ما قبلها الان بسائطها تخلينا ولم نكن
حيالنا فلما استفاد الواحد منا الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور وللاياتنا فيها كان

[illegible]

دعای چشم زخم

بسم الله الرحمن الرحیم

وان یکاد الذین کفروا

لیزلقونک بابصارهم لما

سمعوا الذکر ویقولون انه لمجنون

وما هو الا ذکر للعالمین

وننزل من القرآن

ما هو شفاء

ورحمة

للمؤمنین

ولا یزید

الظالمین

الا

خسارا

[illegible]